الثقافة الجديدة

فكر علمي- ثقافة تقدمية

تأسست عام 1953

المواد المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها

العدد 356

آذار 2013

السعر : 2000 دينار

الاشتراك السنوي : (6 أعداد) : 50 دولاراً أو ما يعادلها و 100 دولار للمؤسسات.
إيميل رئيس هيئة التحرير:
thakafajadida@hotmail.com
إيميل سكرتارية هيئة التحرير :
thakafajadida4u@gmail.com
عنوان الموقع على شبكة الانترنت :
http://www.althakafaaljadeda.com
عنوان المجلة : بغداد – شارع أبو نؤاس، والرجاء إرسال المطبوعات الجديدة على هذا العنوان.
رقم الايداع في المكتبة الوطنية :781
رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين: 1288

ترجو هيئة التحرير المساهمين في المجلة مراعاة ما يأتي في ما يرسلون للنشر:
* أن تكون المقالة مستوفية لشروط النشر من حيث وضوح التعبير وسلامة اللغة.
* ألا يتجاوز حجم المادة 4000 كلمة.
* أن تكون المادة معدة أصلا للمجلة، لذا نعتذر عن نشر أية مادة تكون قد نشرت قبل ذلك في أماكن أخرى.
* يفضل أن تكون المادة مطبوعة على الكومبيوتر ومرسلة عبر البريد الالكتروني أو على قرص مدمج. أما المكتوبة باليد فنرجو إرسال نسختها الأصلية. وارتباطاً بالتغيرات التي اعتمدتها هيئة التحرير، في ما يتعلق بالتصميم الداخلي، نرجو أن ترسل مع المقال أو الدراسة نبذة مختصرة عن حياة الكاتب أو الكاتبة بحدود 50 كلمة، إضافة الى صورة شخصية لنشرها مع المقال أو الدراسة.
* لا تعاد المادة غير المرشحة للنشر، وتتولى المجلة إعلام صاحبها بذلك.
* بالنسبة للمادة المرسلة عبر البريد الالكتروني، تلتزم المجلة بإعلام كاتبها عن صلاحيتها للنشر وذلك خلال شهر واحد من تاريخ وصولها.
* للمجلة حق إعداد أو اختصار التعقيبات التي تردها.
*يجوز للباحث اعادة نشر بحثه المنشور في المجلة، شريطة ان يشير الى المصدر عن اعادة النشر.

دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والإعلان

محتويات العدد

5- كلمة العدد :

ملف العدد :

8- مسودة مشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق
12- نظام دعاوى العشائر ومشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق.....هادي عزيز علي
21- مداخلة حول مسودة قانون العشائر.....احمد علي ابراهيم
23- العشائرية في المنظومة الاجتماعية..... محمد حسن السلامي

مقالات:

28- جذور أزمة البنك المركزي وارتباك السياسات الاقتصادية في العراق..... صبري زاير السعدي
36- ملاحظة حول مكانة التأمين في مذكرة شبكة الاقتصاديين العراقيين بشأن البنك المركزي العراقي .....مصباح كمال
47- تعليق هيئة تحرير موقع شبكة الإقتصاديين العراقيين على مسوّدة مقال مصباح كمال الموسوم : ملاحظة حول مكانة التأمين في مذكرة شبكة الاقتصاديين العراقيين بشأن البنك المركزي العراقي"
49- الجودة في المؤسسة الصحية وآفاقها.....سلام مهدي القريني
64- الشخصية العراقية بين قوقعة الطاهر و ازدواجية الوردي.....محمد حمود إبراهيم السهر

نصوص قديمة:

76- حريق الرايخستاغ: ثمانون عاما على مرافعة ديمتروف أمام المحكمة

نصوص مترجمة:

96- هل ستنهار الرأسمالية؟ بقلم: يوئاخيم هيرش .....ترجمة: رشيد غويلب

حوارات

104- هل إذا كَرِهَتُ القاعدة أكونُ طائفياً..؟ حوار مع الشاعر: كاظم الحجاج..... حاوره: خالد السلطان

ادب وفن

110– خمسة قناديل جديدة تنطفئ !.....(الثقافة الجديدة)
115– تهنئة للدكتور ممتاز كريدي بمناسبة بلوغه سن الثمانين.....(الثقافة الجديدة)

مقالات
116– التناوب السردي في وجهة النظر في الرواية.....فاضل ثامر
124– الهرمينوطيقيا، وتشكلات المعنى المختبئ في الفهم.....ماهر عبد الجبار الكتيباني

شعر
127– في طريق العودة..... نادية جبار
129– فجر النهايات.....أوس حسن
132– شذرات شعرية.....أمجد حسين

نصوص شعرية مترجمة
134– قرطبة كانت تنتظر موتي لفريدريكو غارسيا لوركا.....ترجمة: قاسم طلاع

قصص قصيرة
138– الوجه الثالث.....ناصر قوطي
143– رعشة جسد.....تمارا جلو
145– معالم الطريق.....عبدالباقي يوسف

تشكيل
148– نزار سليم .. رساما ... وقاصا ... ومؤلفا.....كاظم السيد علي

الغلاف الاول: للفنان نزار سليم
الغلاف الأخير: للفنان سعدي الرحال

رغم مرور عشر سنوات على انهيار النظام الدكتاتوري فما زالت الطبقة السياسية، سلطة ومعارضة، غير قادرة على ابتكار حلول عقلانية للازمات المتعددة الصعد ... فالبلاد امام عملية سياسية معاقة تعاني استعصاءات دائمة وتنتج ازمات تتوالد واحدة بعد اخرى من دون ان تلوح في الافق امكانية تجاوز معضلاتها. وما قامت به القوى المتنفذة حتى هذه اللحظة من ممارسات هي عبارة عن تكتيكات قاصرة تندرج في اطار "استراتيجيات" هذه القوى للبقاء أطول فترة ممكنة، معاندة رياح التغيير المطلوب بعد ان ثبت عجزها عن ايجاد حلول ومخارج مقبولة للازمة البنيوية، بل ادت ممارستها الى اعادة انتاج هذه الأزمة وأيضا عجزها عن التعاطي مع التغيرات العاصفة التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية خلال الفترة الاخيرة.

شهدنا خلال الاسابيع الاخيرة اندلاع حراك مجتمعي واسع شمل محافظات عدة، وقد حاولت بعض القوى، كل من موقعه، ركوب الموجة لتوظيف تلك المظاهرات بهدف تحقيق غايات سياسية لا علاقة لها بمشروعية معظم مطالب المتظاهرين التي يمكن حل معظمها تحت سقف الدستور. ونظرا لعدم قدرة القوى المتنفذة على ادارة الازمات بشكل صحيح، والحوار الجاد وتقديم التنازلات المتقابلة بهدف عبور تلك الازمات بأقل الخسائر، فقد عاد بالمقابل شبح الحرب الطائفية يهيمن على المشهد السياسي بدلا من ان تفكر الطبقة السياسية الحاكمة بالبحث عن حلول عقلانية للمشكلات الفعلية والمطالب المطروحة من طرف المتظاهرين التي الكثير منها قابل للتنفيذ. ان تجنب البحث عن حلول حقيقية لمشكلات فعلية قد تجلى في مماطلات السلطة ورهاناتها على عامل الوقت كأن المطالب والحقوق تموت بالتقادم! وهذا ما يشكل دليلا اضافيا على غياب أو ضعف العقل السياسي، وخصوصا عند صناع القرار في اعلى هرم السلطة، الذي اظهر مجرى الاحداث انه غير قادر على الإصغاء إلى الأسئلة المستجدّة والسعي لصياغة الأجوبة المناسبة لها بما يخفف من التوترات، بدلا من صب الزيت على نار الفتنة الطائفية والاثنية.

امام هذه الاوضاع فان النخب الثقافية، مثلها مثل قطاعات واسعة من شعبنا، تقف مندهشة ومصدومة ازاء ما يجري وما يحتمله المشهد المتوتر من مسارات خطرة حيث تتدافع الاسئلة الحائرة بين امكانية اندلاع حرب طائفية جديدة. هكذا اذاً وبدلا من ان يكون دور المثقف البحث عن خيارات او بلورة رؤية او التفكير في حل مطالب المتظاهرين بعد تنقيتها من تلك المتعارضة مع الدستور وأحكامه.. اصبح الهم هو منع اندلاع النار وعندها لن يسلم احد من الحريق فالبنادق عند المتصارعين محشوة بالغضب وتنتظر اول طلقة يطلقها غاضب لا يقوى على الانتظار!

في ظل هذه الاوضاع الخطرة والمفتوحة على كل الاحتمالات يبدو الحياد، كما وصفه احد الكتاب وهو على حق " وصفة للنوم المريح. أما الانحياز الواعي العقلاني فيتطلب جهداً ومجازفة وحساً عالياً بالمسؤولية".

ولا بد من التأكيد هنا ونحن نتابع تطور مسار الحراك الشعبي الواسع الذي شهدته البلاد خلال الاسابيع الاخيرة ان المشكلة لا تكمن في وجود قوانين مختلف عليها يطالب المتظاهرون بتغييرها وتصر السلطة الحاكمة على الابقاء عليها تحت مبررات مختلفة.. ان التوصيف الصحيح للمشكلة يتطلب التعامل معها باعتبارها مشكلة بنيوية الطابع تتعلق بطبيعة نظام المحاصصات الطائفية – الاثنية فهذه المحاصصة، والطائفية السياسية، التي جرى تكريسها في عملية اعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، هي أس المشكلة وجذرها الرئيسي.

فالخلل يكمن، إذاً، في بنية النظام السائد وفي طبيعة المشاريع والاستراتيجيات التي طبقت بعد **2003** والتي لا يمكن

أن تنتج غير هذه البنية. وبهذا المعنى فان هذه البنية تعاني تناقضاً بنيوياً لا يمكن حله إلا بتفكيك نظام المحاصصات وخلق الارضية لنظام جديد هو النظام الوطني والديمقراطي في الوقت نفسه.

من هنا نجدد القول ان بلادنا تحتاج اليوم اكثر من أي وقت مضى الى الرهان على مشروع وطني عابر للطوائف المتصارعة وخنادقها الملغومة، مشروع يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية عصرية، دولة مواطنة متساوية تؤمن الاعتراف بالآخر لا ان تعتبره عدوا حتى يثبت العكس!

في مثل هذه اللحظات المتوترة والعاصفة تأتي اهمية دور النخب الثقافية في قطع الطريق على المراهنين على حروب الطوائف وآليات الهزيمة ومولدات التفكيك، والعمل المثابر لتثبيت التوجهات والخيارات الوطنية الكبرى التي تجمع الكثيرين، والرهان المستمر على قدرة هذه النخب بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية في مجال بلورة الرؤى، وصياغة الأفكار وإنتاج التصورات والعودة مجددا للحوار حول كبريات القضايا التي تواجه بلادنا.

في ظل هذه الجلبة، تحتاج البلاد اليوم الى ممارسة جديدة والى خطاب جديد ينتقد الماضي وخراب الحاضر واستعصاءاته المتكررة ليؤسس لفكر وممارسة متحررة من الأوهام و"المسلمات" التي تقع خارج الزمان والمكان الراهنين. ويقع على النخب الثقافية وكل القوى والأحزاب والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المعنية ببناء دولة ديمقراطية عصرية واجب التعاون للقيام بهذه المهمة. ندرك انها مهمة صعبة وخطرة ولكننا ندرك بالمقابل انها تستحق التضحية والإقدام. نعم، اليوم لا يستطيع السياسي و لا المثقف أن يتهربا من التصدي للسؤال الحاسم: كيف السبيل الى عراق جديد؟

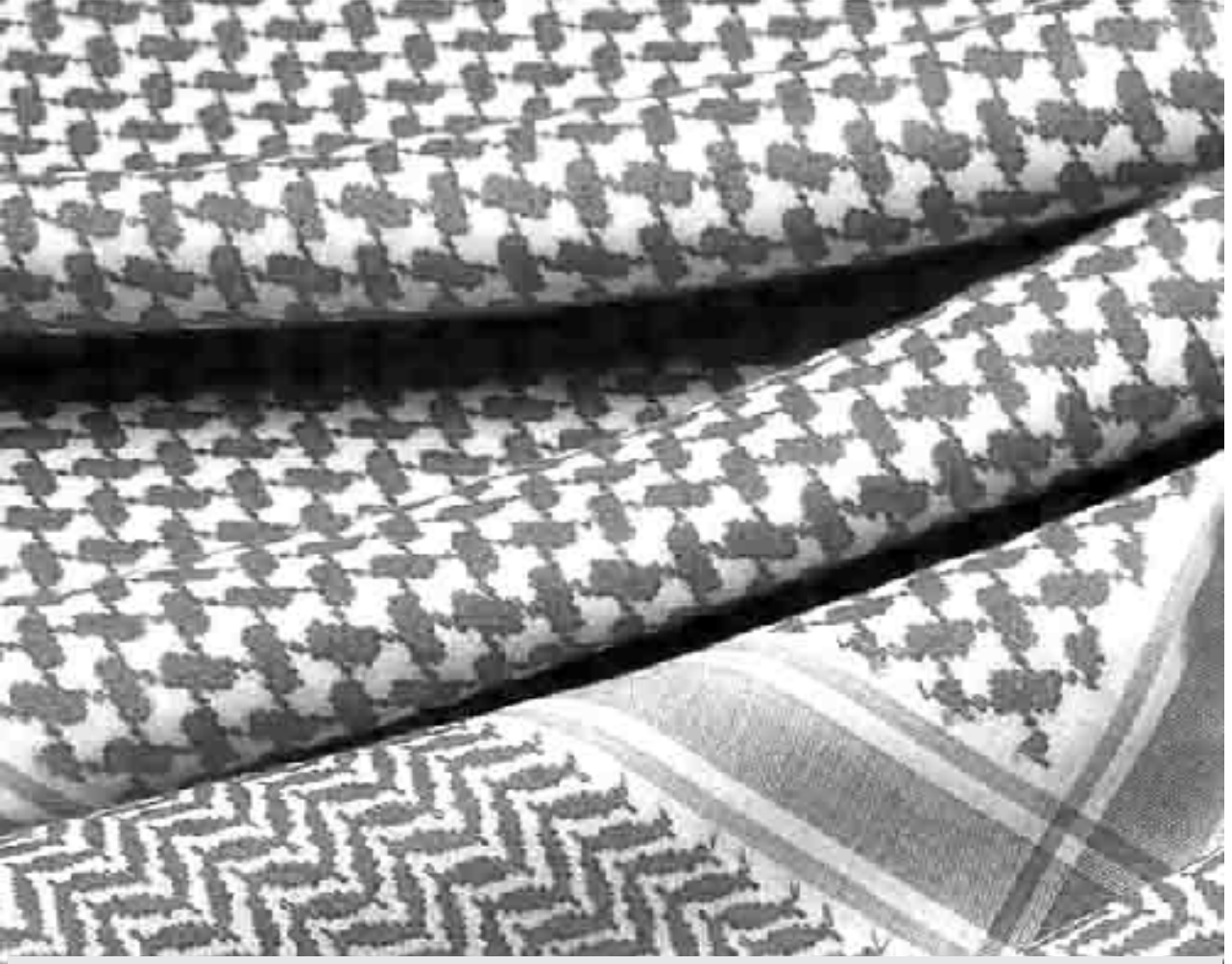

ملف العدد

مسودة مشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق

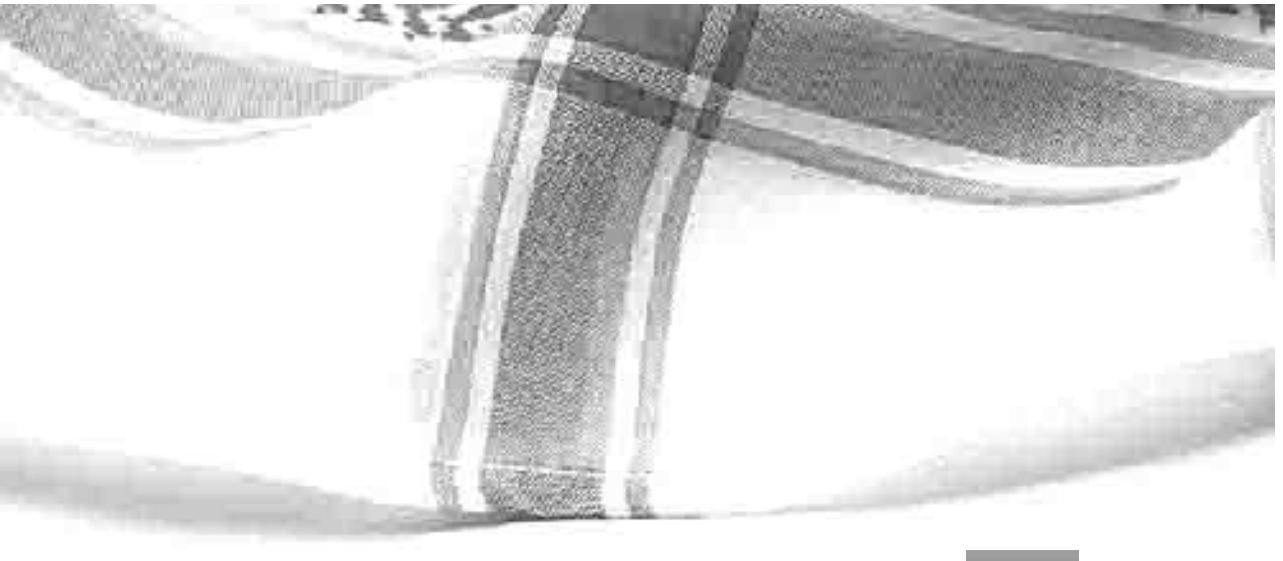

ملف (مسودة مشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق)

هذا الملف مكرس للحوار حول (مسودة مشروع قانون مجلس قبائل عشائر العراق)، و الذي أثار جدلا وسجالات متنوعة وقدمت بشأنه قراءات مختلفة وصيغ متعددة. وكانت اللجنة القانونية في مجلس النواب قد رفضت في البداية تشريع القانون حيث عبر احد اعضائها (النائب محسن السعدون) قائلا: " لا يجوز للجنة القانونية سن قانون يعطي للنظام العشائري طابعا قانونياً، لان للنظم العشائرية قوانين وسنناً خاصة بها ربما القانون يخالف تلك السنن المجتمعية ". في حين أكد مقرر لجنة العشائر محمد الصيهود في حديث له مع احدى الاذاعات المحلية "ان اللجنة بعد اجراء مشاورات مع قانونيين قامت باعداد مسودة لقانون العشائر من اجل تهذيب الاعراف الطارئة على المجتمع العراقي، خاصة ان الدستور العراقي نص في احدى مواده على ان العشائر هم مكون اساسي في المجتمع العراقي". في حين برر نائب اخر الامر قائلا إن الهدف من هذا تشريع هذا القانون هو "أن تدخل العشائر في العملية السياسية وفي حماية الدولة".

وبين هذه المقاربة وتلك يرى العديد من الباحثين والشخصيات الاجتماعية ان بناء دولة ديمقراطية عصرية يسودها القانون ينبغي ان لا تبنى على اسس عشائرية، ويستندون في ذلك الى التجربة التاريخية الملموسة وهي انه وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وبمجيء النظام الجمهوري فقد تم الغاء قانون العشائر وتم القضاء على سلطة القبيلة السياسية وتحويلها إلى هيئة اجتماعية ريفية يمكن للمرء الرجوع إليها للمشورة فقط.

ويثير الباحث المعروف د.فالح عبد الجبار تساؤلا أساسيا حول المستفيد من دور العشائر، معربا عن اعتقاده أن الرابح ليس الدولة التي يفترض أن تدعم سلطتها بمساعدة العشائر، بل الرابح هو "الأحزاب المسيطرة في الدولة". ويتساءل ايضا حول القانون الذي يراد عرضه على البرلمان وما إذا كان سيضمن عدم وقوع العشائر تحت سيطرة جهة معينة، أو ما إذا كان البعض يريد تحويل العشائر في بعض المناطق "إلى قوة نظامية".

أما الدكتور عامر حسن فياض، استاذ العلوم السياسية، فيطرح تساؤلا عن السر في إثارة هذا الموضوع في هذا الوقت، وهناك العديد من القوانين لم يتم اقرارها، مشيرا الى ان " الدستور العراقي تضمن اكثر من ٦٠ قانوناً يفترض ان تسن من قبل مجلس النواب وتنظم المفاصل الحياتية مثل قانون الاحزاب الذي لم يسن حتى الآن" مستفهما عن سبب تقديم قانون العشائر على قانون ينظم عمل الأحزاب في بلد محكوم من قبل تحالفات حزبية معقدة.

وإسهاما منا في مواصلة النقاش حول قضايا اشكالية كهذه نطرح في هذا الملف (مسودة مشروع قانون مجلس قبائل عشائر العراق) وننشر اضافة لذلك ثلاث مساهمات تقدم قراءات مختلفة للمسودة من زوايا متعددة، ونؤكد هنا ان النقاش حول هذه المسودة يبقى مفتوحا، مرحبين في الوقت نفسه بأية مساهمات جديدة ترد الى المجلة حول هذه القضية.

(الثقافة الجديدة)

مسودة قانون مجلس قبائل وعشائر العراق

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقره مجلس النواب على وفق أحكام الفقرة(أولاً) من المادة (16) من الدستور واستناداً الى أحكام الفقرة (خامساً) من المادة (138) من الدستور، صدر القانون الآتي:

رقم ( ) لسنة 2009 .

قانون مجلس قبائل وعشائر العراق

المادة -1 : يقصد بالعبارات الآتية لاغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاءها:

أولاً: المجلس: مجلس قبائل وعشائر العراق.

ثانياً: الهيئة: الهيئة العامة لقبائل وعشائر العراق.

ثالثاً: الأمانة: الأمانة العامة لمجلس قبائل وعشائر العراق.

رابعاً: الرئيس: رئيس مجلس قبائل وعشائر العراق.

المادة -2 : يؤسس بموجب هذا القانون مجلس قبائل وعشائر العراق ويتمتع بالشخصية المعنوية التي يمثلها الرئيس أو من يخوله وله استقلال مالي واداري ويكون مقره في بغداد وله فروع في الأقاليم والمحافظات غير المرتبطة بأقاليم ويكون ذا نفع عام ولغير أغراض الربح المادي وغير منتم لأي حزب سياسي وانما لجميع الأحزاب السياسية العراقية.

المادة -3 : يهدف المجلس الى النهو ض بالقبائل والعشائر العراقية ويهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون ويعمل على تعزيز القيم الانسانية النبيلة بما يسهم في تطوير المجتمع ومنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان ويعمل على تأكيد الهوية الوطنية للقبائل والعشائر وسيادة واستقلال العراق ووحدته واشاعة السلم الأهلي والأمن الاجتماعي والعمل على منع النزاعات العشائرية وتسويتها قبل تفاقمها والركون الى الصلح والمصالحة على وفق أحكام الدستور والقانون.

المادة -4 : يتولى المجلس التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في تهيئة الوسائل لتحقيق الأهداف الواردة في القانون وتقديم الآراء والمقترحات في المواضيع ذوات العلاقة بالقبائل والعشائر العراقية والقيام بالدراسات والبحوث وإصدار المطبوعات واستخدام وسائل الاعلام وعقد المؤتمرات والندوات لتثقيف أبناء العشائر والقبائل على مبادئ

الديمقراطية والحقوق والحريات التي حددها الدستور بما فيها حرية الرأي وحقوق المرأة والطفل، وتأكيد الالتزام بالهوية الوطنية للعراقيين جميعاً بصرف النظر عن القومية أو اللغة أو الدين أو المذهب أو القبيلة أو العشيرة بما يؤمن اعتبار العراق بأجمعه مقدساً بصرف النظر عن أي اعتبار آخر.

المادة -5 : أولاً: تتكون الهيئة العامة للمجلس من زعماء القبائل ورؤساء العشائر والبطون والأفخاذ ومن السادة الأشراف والأعلام والرموز في المجتمع العراقي ويشترط في عضوية الهيئة الجنسية العراقية والأهلية الكاملة.

ثانياً: يكون للمجلس أمانة تتكون من رئيس ونائبين وأمين عام وخمسة عشر عضواً وعدد من المستشارين والموظفين والعمال ويشترط لعضوية الأمانة ان لا يقل العمر عن أربعين سنة والأهلية العامة.

ثالثاً: يتم انتخاب الأمانة من اعضاء الهيئة ويعتبر فائزاً في عضوية الأمانة اعضاء الهيئة التسعة عشر ممن حصلوا على الأصوات.

رابعاً: مدة الدورة الانتخابية للأمانة أربع سنوات تبدأ من أول جلسة لها بعد اعلان نتائج الانتخابات.

خامساً: تعقد الأمانة اجتماعات شهرية وللرئيس دعوة الأمانة الى اجتماع استثنائي.

سادساً: ان رئاسة المجلس رئاسة جماعية ويتولى رئاسة المجلس جميع الذين تم انتخابهم بشكل دوري ولمدة شهر وحسب الحروف الأبجدية لأسماء أعضاء الأمانة ويطبق ذلك بالنسبة لنائبي الرئيس والأمين العام.

سابعاً: يتم اجراء الانتخابات قبل مدة لا تقل عن تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية، وتتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحديد موعد الدورة الانتخابية الاولى وتشكيل لجنة تحضيرية من أعضاء الهيئة لإجراء الانتخابات.

ثامناً: تنتهي العضوية في الأمانة العامة عند الاستقالة أو الوفاة أو العجز أو فقدان شروط العضوية أو عند الاقالة بأغلبية أعضاء الأمانة الحاضرين بعد تحقق النصاب بحضور عشرة أعضاء على الأقل.

تاسعاً: يتم اجراء انتخابات جديدة اذا أصبح عدد أعضاء الأمانة أقل من عشرة.

عاشراً: يتحقق نصاب الأمانة بحضور عشرة أعضاء على الأقل وتصدر قراراتها بأغلبية الحاضرين ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك.

المادة -6 : تكون الموارد المالية للمجلس من اشتراكات أعضاء الهيئة والمنحة التي يقررها مجلس الوزراء ومن ريع نشاطات المجلس ومن التبرعات الداخلية والخارجية غير المشروطة بموافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتخضع المسائل المالية لاجراءات ديوان الرقابة المالية.

المادة -7 : يتم حل الأمانة بقرار منها يصدر بأغلبية ثلثي عدد أعضائها وتتم الدعوة لانتخابات جديدة خلال مدة لا تقل

عن شهر من تاريخ صدور قرار الحل.

المادة -8 : للأمانة إعداد نظام داخلي لعملها ويصدر بموافقة أغلبية الحاضرين بعد تحقق النصاب وللرئيس اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة -9 : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويتم اجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ النشر.

الأسباب الموجبة

تنفيذاً لأحكام المادة (45) من الدستور ولأجل ايجاد مرجعية قانونية للقبائل والعشائر للإسهام في تطوير المجتمع العراقي ووفاءً لدور القبائل والعشائر العراقية في محاربة الارهاب والخارجين على القانون وتحقيق المصالحة الوطنية فقد شرّع هذا القانون.

نظام دعاوى العشائر ومشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق

هادي عزيز علي
قاض وباحث قانوني

طرحت في الآونة الاخيرة مسودة مشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق، اذ ورد من ضمن اهداف المشروع موضوع (المساهمة في حل النزاعات العشائرية) وهذا الهدف ذاته، كان واردا في نظام دعاوى العشائر الصادر عام 1918 والذي بقي نافذاً اربعين عاما حتى ألغي سنة 1958. ولكي نتمكن من قراءة تلك المسودة لا بد من مراجعة التجربة السابقة التي امتدت لمدة تقرب من نصف قرن لكي نتلمس ما لها وما عليها، وهل ثمة ضرورة لتكرار التجربة بعد ذلك.

اولا

عندما شرع الانكليز باحتلال العراق في بدايات القرن الماضي وجدوا ان المنظومة التشريعية المطبقة في العراق انذاك هي الاحكام المعبرة عن فلسفة الامبراطورية العثمانية والمستمدة قواعدها من احكام الشريعة القانونية وعلى وجه التحديد " فقه المذهب الحنفي" متمثلا في النصوص القانونية الواردة في مجلة الاحكام العدلية المعروفة اختصارا بـ (المجلة) وهي القانون المدني للدولة العثمانية وبكافة اصقاعها والمتكونة من ستة عشر كتابا، اولها كتاب البيوع وآخرها كتاب القضاء.

هذا النظام التشريعي لم يرق للمستعمر ولا ينسجم مع افكاره وذلك لسببين؛ الاول ان هذه المنظومة التشريعية لا تؤسس للمشروع الاستعماري ولا تلبي الطموح، ولا تأتي بالنتائج التي يطلبها المستعمر. والسبب الثاني هو ان الانكليز غير معنيين بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية وغير ملزمين بتطبيقها ان لم يكونوا خصما لتلك الاحكام.

وأمام هذه الحالة فلا بد من ايجاد البديل التشريعي لادارة الاراضي المستعمرة، والذي بدا يتشكل في ذهن المستعمر فعلا، وهو من دون شك ليس تشريعا ينزع نحو تأسيس دولة مدنية بمؤسسات تمثيلية تعتمد سيادة القانون، بل البحث عن منظومة تشريعية ترسخ الاحتلال وتقويه وتلبي خططه وبرامجه وتسرع في الوصول الى الاهداف التي من اجلها تم احتلال العراق

هذا من جهة، اما من جهة ثانية فأن المنظومة التشريعة المنوي تشريعها يجب ان تبقي العراق على حالة التخلف التي هو فيها.

ومن اجل الوصول الى هذه الرؤيا فقد قرأ المستعمر الواقع الاجتماعي والاقتصادي والموروث الثقافي للعراق، بغية الوصول الى افكار يمكن ان تشكل الاسس التي يمكن اعتمادها لوضع تشريع يتم بواسطته ضبط العلاقة بين افراد المجتمع من خلال قواعد قانونية عامة مجردة ملزمة يلحق من يخالفها الجزاء والضمان.

ومن دون المرور بمزيد العناء في البحث والتقصي وجدوا في العشيرة الضالة المنشودة باعتبارها هوية جزئية اولا، ووحدة اجتماعية لها نظامها وصيرورتها ومقوماتها وأعرافها وتقاليدها البعيدة كل البعد عن توصيف المجتمع المدني، اذ تم تدارس الامر بعد توظيف المعلومات عن الاعراف والتقاليد التي تحكم العشيرة وانظمة الجزاء المخالف لتلك الاعراف والتقاليد خاصة أن العرب العشائريين يخضعون لتلك القيم ذات الطابع الابوي باعتبارها قيم الآباء والاجداد، اما العرب الحضريون فكانوا يخضعون للاحكام العامة في القوانين العثمانية. اذ عمد الانكليز الى ترسيخ هذه التفرقة بين سكان المدن وسكان الريف، ودعموا العادات والتقاليد العشائرية واستقلال المجتمع العشائري. وتأكيدا لهذا المبدأ فقد اصدروا بتاريخ 27 / تموز / 1918 وباللغة الانكليزية نظام دعاوى العشائر والمترجم بشكل معيب الى اللغة العربية، اي تم تحويل القاعدة العرفية العشائرية الى نصوص قانونية اي اصبحت القواعد العرفية تلك قواعد قانونية. واكتسبت تلك النصوص حماية دستورية بعد صدور القانون الاساسي عام 1925 من خلال المادة (114) منه التي نصت على ان: (جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي والتي اصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة 1914 وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها وما لم يلغ الى هذا التاريخ يبقى مرعيا الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية او الى ان يصدر عن المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة 86) . وتأكيدا لذلك فقد نصت الفقرة (2) من المادة (88) من القانون المذكور على تأسيس محاكم او لجان خصوصية عند الاقتضاء) –لفصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم ...).

بحث الانكليز عن فئة في المجتمع يمكن التعاون معها لتنفيذ برنامجهم اولا، والمساهمة في تطبيق نظام دعاوى العشائر ثانيا، فوجدوا (ان الشيخ هو الوسيط الاكثر جاهزية في متناول اليد والذي يمكن ان تمارس من خلاله ادارة الريف)، هذا ما يقوله حنا بطاطو في ثلاثيته. كما (لاحظ مسؤول سياسي بريطاني في العام 1918 أن الحفاظ

على النظام القبلي لأطول ما يمكن هو الافضل ...).

وفي هذا المعنى كتبت مس" بيل" السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي عام 1922 عن المشايخ: (انهم الناس الذين أحب وأني اعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الاهمية في طول العراق وعرضه، وأعتقد انهم العمود الفقري للبلاد).

رسخ الانكليز اواصر علاقة متينة مع رؤساء العشائر من اجل حفظ التوازن مع الملك واتباعه من جهة، والوقوف بوجه المعارضة القاطنة في المدن من جهة اخرى. واستنادا لذلك فقد اوجدوا نظامين قانونيين لحكم العراق، الاول يطبق في الارياف، والثاني في المدن والبلدات، واصبح رئيس العشيرة المسؤول الاعلى عن تطبيق النظام على افراد عشيرته، لذا فأن السلطة التي يحكم من خلالها الشيخ لم تكن مستمدة من طاعة الفلاحين له بل بفضل رغبة الانكليز في ذلك وقبولهم ذلك السلوك.

ترسخت العلاقة بين الانكليز وشيوخ العشائر الى درجة تمكن من خلالها علي السليمان شيخ مشايخ الدليم من مخاطبة الملك فيصل بشكل مذل بالقول: (يا فيصل، اننا نقسم على الاخلاص لك لأنك مقبول من الحكومة البريطانية). وتأكيدا لذلك فان الانكليز سرعان ما يهرعون الى نصرة الشيوخ اذا ماطلبوا منه ذلك ، وفي مثال على النصرة: عندما انتصر الكابتن (تومسن) للشيخ عداي الجريان شيخ البو سلطان عندما خرج احد افخاذ عشيرته على طاعته، فجهز قوة عسكرية من خمسين رجلا تمكنت من حرق القرية ونهب ماشيتها. فيما قال امير ربيعة عندما علم باحتمال سحب الإشراف البريطاني: (اننا ننظر باشمئزاز حقيقي الى احتمال سحب الاشراف البريطاني).

هذه هي الاوضاع والظروف الحاضنة للوضع القانوني والتي كانت سائدة آنذلك وبموجبها ولد نظام دعاوى العشائرالمدنية والجزائية والمتكون من ديباجة و(56) مادة موزعة على سبعة ابواب ووضع موضع التطبيق منذ 1918 واستمر اربعين سنة.

ثانيا

وبقراءة لاحكام النظام المذكور نجد انه جاء بمجموعة مبادئ قانونية، نحاول المرور على اهمها وعلى الوجه الاتي:

1- جاء في ديباجة النظام انه يهدف الى حسم المنازعات المدنية والجزائية التي تقع بين افراد العشائر وعلى وفق عاداتهم.

2- طاق سريان النظام: يسري هذا النظام على كافة الاراضي المحتلة او التي ستحتلها القوات البريطانية في العراق وللحاكم الملكي العام –بعد اخذ موافقة القائد العام –ان يستثني أية منطقة او قسما منها من الاراضي من مفعول مواد هذا النظام ...

3- يقصد بالفرد من العشائر: من كان منتسبا الى عشيرة معلومة او فخذ من عشيرة معلومة من العشائر التي جرت على حسم نزاعاتها بواسطة محكمين من

اختياريها او شيوخها بدلا من المحاكم النظامية.

4- المجلس: هو المجلس الذي يضم من الشيوخ والمحكمين واحدا او اكثر ممن يعينهم الحاكم السياسي بموجب هذا النظام ليفصلوا النزاع الذي يخص احد افراد العشائر وفقا للعادات البدوية.

5- ان المكلفين بتطبيق هذا النظام هم المتصرف (المحافظ حاليا)، او من يخوله من كل من القائمقام ومعاون المتصرف ومدير الناحية كل او بعض السلطات المخولة له لرؤية الدعاوى العشائرية.

6- الديّة: وهي التعويض الذي يخصص للمجني عليه او ورثته. والديّة انواع فمنها دية القتيل التي قد تكون النساء جزءاً منها والتي تسمى (الفصلية)، ودية اللص وديّة المتضرر، وسواها من الديّات الاخرى.

7- اليمين: ويتم في احد المراقد المقدسة خلافا لما هو معروف في الحلف على المصحف، كما انه يختلف عن القاعدة الشرعية والقانونية التي تنص على: (البينة على المدعي واليمين على من انكر).اذ قد يعجز المدعي عن اثبات دعواه ويحلف اليمين.

8- نص النظام على الزنى ومعاقبة الزاني والزانية وتنازل الزوج عن الشكوى.

9- يطبق احكام النظام على الواقعة ما دام احد اطرافها من ابناء العشائر.

10- ايجاد عقوبة نفي العراقيين خارج العراق المادتين (13 و 14) من النظام.

11- لا توجد عقوبة الاعدام في النظام.

وضع النظام المذكور موضع التطبيق، وبرزت من خلال ذلك عيوبه الموضوعية، فضلا عن عيوبه الشكلية. ولقد كان للوعي المبكر لرواد الفكر والثقافة الاسهامة الاولى للتصدي له بعد تشخيص الاهداف التي يقصدها المستعمر. وساهم في عملية التصدي تلك نمو الوعي الجماهيري المناهض للاستعمار وبرامجه والرغبة في ايجاد نظام قانوني يعتمد مبدأ المساواة بين المواطنين امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او الدين او العرق او الاصل او اللون او المعتقد اثرا كبيرا في تراجعه وتآكل مواده، الامر الذي افسح المجال امام النظام القانوني لكي يزحف على مناطق التي كانت تحت نطاق سريانه.

الاستنتاجات

وبقراءة لأحكام هذا النظام ابتداء من ديباجته الى اخر نص فيه فقد تم الخروج بالاستنتاجات الآتية:

1- ان هذا النظام أوجد نظامين قضائيين مختلفين من حيث التركيبة القضائية والتشريعات، مسببا عدم المساواة بين العراقيين امام القانون. فالتشريعات والاحكام التي يخضع لها ابن المدينة هي غير التشريعات والاحكام التي يخضع لها ابن العشيرة.

2- ان النظام لم يأخذ بمبدأ (العقوبة شخصية) والذي يقر بان الشخص المرتكب للفعل المخالف للقانون هو وحده من يتحمل نتيجة عمله، ولا يجيز هذا المبدأ ان تمتد

العقوبة الى الغير مهما قربت علاقة الدم او المصاهرة من الفاعل اذ لا تزر وازرة وزر اخرى، في حين ان النظام يمتد بالجزاء والتعويضات الى اهل الفاعل وأفراد عشيرته.

3- ان النظام لم يأخذ بالقاعدة الشرعية والقانونية التي تنص على: (البينة على المدعي واليمين على من انكر) اذ اعتمد نصا مختلفا وحسب ما مبين اعلاه.

4- ان النظام يحول دون تطور العمل التشريعي ولا يتماهى مع حركة التشريع الاقليمية والعالمية . اذ يبقي النصوص كما عهدتها العشيرة وتناقلتها عن الاباء والاجداد، وبذلك يبقي المجتمع على حالة التخلف بسكونه التشريعي، ويبقي على حالة الانماط الثقافية الموروثة.

5- ان النظام ادى الى امتهان كرامة المرأة وحط من انسانيتها ورسخ دونيتها وهو عنف تشريعي بامتياز عندما جعلها جزءاً من الدية (فصلية) ولا يشفع لهذا المبدأ القول بأن (الفصلية) تؤدي الى ارتباط المتخاصمين برابطة النسب وتمسح الضغائن وتحول دون الاخذ بالثأر.

6- يؤدي النظام الى ترسيخ الهوية الجزئية على حساب المواطن، ويجعل الولاء للعشيرة مقدماً على الولاء للوطن مما يشكل عائقا امام البناء المؤسسي للدولة المدنية ويعرقل بناء الدولة المحكومة بسيادة القانون.

ثالثا

ان وضع النظام المذكور موضع التنفيذ، قد اربك الوضع القضائي من خلال الازدواجية المتمثلة بوجود نظامين قضائيين، فضلا عن احكامه التي لا تنسجم مع ما للانسان من حقوق، الامر الذي جعل التعديلات تتناوله وفي اكثر من موقع وهي:

1- في عام 1933 اصدر المشرع تشريعاً هو قانون ذيل النظام والذي بموجبه حصر تطبيقه بالعشيرة وافرادها فقط، اي ان الدعوى التي يكون طرفها الاخر من غير افراد العشائر، كالاشخاص المعنوية (شركات، جمعيات ..) او الحكومة وموظفيها او افراد لا انتماء عشائريا لهم، لا تكون مشمولة بالنظام بل تطبق بشأنها احكام المحاكم النظامية، خلافا للنص السابق الذي يطبق النظام ما دام احد اطراف الدعوى من ابناء العشائر. وبهذا التعديل اخرج العديد من الاشخاص من نطاق سريان النظام وغادروا احكامه نهائيا لصالح المحاكم النظامية، وهذا من دون شك اجراء ايجابي يحسب لصالح المحاكم النظامية.

2- كان النظام قد شمل باحكامه الاراضي (المحتلة او التي ستحتل) ولما كانت الاراضي العراقية قد احتلت جميعها بعد فترة وجيزة من صدور النظام لذا فان القانون شمل باحكامه اراضي العراق كافة، الا ان التعديل المرقم 29 لسنة 1951 قد قلص كثيرا من الاختصاص المكاني للنظام، اذ استثنى من احكامه الجرائم التي تقع ضمن حدود البلديات في الالوية (المحافظات حاليا) والاقضية وكذلك مراكز النواحي التي يقررها

وزير الداخلية ببيان ينشره من وقت لآخر. وبهذا التعديل فقد تقصلت مساحة الاختصاص المكاني للنظام المذكور كثيرا.

3- ثمة منجز مهم اقدمت عليه وزارة الداخلية حينئذ، المتضمن استبدال دية المرأة (الفصلية) بمبلغ من المال على اعتبار ان الاستمرار بدية المرأة لا ينسجم ومتطلبات حقوقها في الدولة الحديثة وذلك بمنشورها المرقم 3170 في 29 /9 / 1929.

4- خروج المنازعات المتعلقة بالاراضي المفوضة بالطابو او الممنوحة باللزمة سواء المنتهية تسويتها ام لم تنته من احكام النظام ،على اعتبار ان تلك المنازعات تتعلق بوثائق ومستندات مؤشرة في سجلات الطابو (دوائر التسجيل العقاري حاليا)، وليس باعراف او عادات عشائرية، وإحالتها الى المحاكم المدنية.

5- كانت المادتان (13) و (14) من النظام تنصان على عقوبة النفي، اي نفي العراقيين خارج العراق. ولما صدر القانون الاساسي (الدستور) سنة 1925 جاء في مادته السابعة النص الاتي: (... اما التعذيب ونفي العراقيين خارج المملكة فممنوع بتاتا) وبذلك فقد الغيت هذه العقوبة بنص دستوري آمر.

لما تقدم وبعد استعراض هذه التجربة التشريعية التي امتدت لمدة اربعين عاما (1918 -1958)، فأنها لم تكن محل رضا جماهيري لا في العهد الملكي او العهد الجمهوري، فضلا عن كونها لم تساهم مطلقا في تقدم المجتمع او تطوره، اذ انها تجربة رسخت التخلف واوقفت عجلة التطور لمدة اربعين عاما كان العراق. وما كان على النظام الجمهوري وهو على وعي بان النظام المذكور لا ينسجم مع اهداف ومبادئ ثورة 14/ تموز/ 1958، اذ صدر قرار من رئيس الوزراء بتاريخ 28/ تموز / 1958 الغى بموجبه النظام المذكور وبذك فقد طويت هذه الصفحة من تاريخ العراق التشريعي بعد ان اخذت من وقت العراق اربعين سنة كنا في امس الحاجة اليها لبناء العراق الحديث.

رابعا

بعد هذه التجربة التشريعية المريرة لتشريع غير موفق، ابقى العراق يراوح في مكانه لمدة اربعين سنة وحال دون تطوره ونموه ورسخ الاعراف والعادات العتيقة وابقى البلد في حالة التخلف، بعد هذا كله تطالعنا مسودة مشروع قانون مجالس قبائل وعشائر العراق والتي تشترك مع نظام دعاوى العشائر في هدف رئيس وهو المساهمة في حل النزاعات العشائرية، الفقرة ثالثا من المادة (4) من المشروع، فهل ثمة حاجة فعلا لتشريع من هذا النوع الان.

سبق ان توصلنا الى الاستنتاجات اعلاه حول نظام دعاوى العشائر والثابت فيها عدم صلاحيته للزمن الذي شرعت فيه، فهل هناك مبرر يدعونا لتكرار التجربة حتى مع التحسينات النصية التي احتوتها مسودة المشروع.

لما تقدم نسجل الملاحظات الآتية على مشروع القانون وبالشكل الآتي:

1- إن النص الوارد في المشروع المتضمن المساهمة في حل المنازعات العشائرية، يعني لغة واصطلاحا (الفصل في النزاع). والفصل في النزاع يعني (القضاء)، وهذا معناه وبموجب نصوص المشروع ان ثمة جهة اخرى تأخذ على عاتقها الفصل في المنازعات غير السلطة القضائية، اي انشاء قضاء آخر، قضاء (رديف). وهذا يعني وجود نظامين قضائيين، وهو ذات الإشكال الذي وقع فيه نظام دعاوى العشائر لعام 1918. واذا كانت النصوص الدستورية الواردة في القانون الاساسي تحمي ذلك النظام، الا ان دستور 2005 ليس كذلك اذ اعتبرت نصوصه ان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها المادة (87) من الدستور. كما ان القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضاء او شؤون العدالة (المادة (88) من الدستور). عليه واستنادا لهذه النصوص فلا يجوز لاية جهة ومهما علا شأنها ان تقوم بمهمة القضاء لحتمية النصوص الدستورية وصيغها الامرة.

2- ان القبائل والعشائر تتبع العادات والاعراف في تدبير شؤونها. في حين ان التشريع العراقي قد استقرت احكامه ومنذ زمن ليس بالقريب على عدم الاخذ بالعرف مع وجود النص القانوني، فالنص القانوني اولا وعلى وجه الجزم. فعلى سبيل المثال ان القانون المدني المرقم (40) الصادر سنة 1951 قد نصت المادة (1) منه على: (– 1 تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها او في فحواها. 2- فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية الاكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين فإذا لم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة). اذن فهذا يعني ان وجود النص القانوني يمنع تطبيق الاعراف مهما سمت مرتبتها وان اللجوء الى الاعراف لحل المنازعات يعني الغاء للقانون الذي يعرف بانه مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الافراد في المجتمع وهي عامة مجردة يلزم مخالفها الجزاء. وبعبارة اخرى فان نصوص المشروع تؤدي الى الغاء مبدأ سيادة القانون.

3- ان احكام الشرعة الدولية لحقوق الانسان الواردة في المواثيق والعهود والاتفاقيات المصادق عليها من قبل الدول تنص على تعهد تلك الدول باتخاذ التدابير التشريعية بما يتفق وحقوق الانسان الواردة فيها، اذا كانت التدابير التشريعية او غير التشريعية القائمة لا تكفل تلك الحقوق. وهذا يعني ان الاعراف والتقاليد السائدة في مجتمع ما والتي لا تنسجم مع الحقوق الواردة في الشرعة الدولية يجب ان يتم تعديلها او إلغاؤها، وهذا ما نصت عليه الفقرة (2) من المادة (2) من العهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل العراق بالقانون رقم 193 لسنة 1970. وبعبارة اخرى فإن تصديق العراق على اتفاقية دولية متعلقة بحقوق الانسان وصدورها بقانون ينشر في الجريدة الرسمية يعني ان تلك الاتفاقية تصبح قانونا عراقيا يشكل جزءاً من النسيج التشريعي العراقي. ولما كانت العديد من الاعراف والتقاليد العشائرية التي يدعو لها المشروع لا تنسجم وحقوق الانسان الواردة في التشريعات الدولية المصادق عليها من قبل العراق، فهذا يعني ان المشروع يغلب الاعراف على النصوص القانونية، وتلك حدود القانون غير المسموح بتجاوزها مطلقا.

4- ان المشروع لم يحدد المركز القانوني لمجلس قبائل وعشائر العراق، فهل هو سلطة تضاف الى السلطات الثلاث، ام انه واحدة من الهيئات المستقلة التي ذكرها الدستور، ام انه حزب سياسي، او منظمة من منظمات المجتمع المدني، ام انه نقابة، ام هل هو جهة تمثيلية. فتارة ترد اهدافه على انه منظمة من منظمات المجتمع المني بالنص على: تعزيز دور الرقابة على اداء مؤسسات الدولة وتارة اخرى يبنى على انه حزب سياسي كالنص على حماية وحدة العراق وثالثة يتذكر انه عشيرة بالنص على تطوير العلاقات بين القبائل والعشائر.

ان غياب الوصف القانوني لهذا التشكيل وأهدافه يدخله في دائرة الابهام وعدم الوضوح، الامر الذي يجعله متناقضا مع فلسفة التشريع التي توجب ان تكون فيه النصوص واضحة وشفافة ليتمكن القضاء من تطبيقها بسهولة ويسر، لا ان تعتمد الابهام في النصوص مما يجعلها نهبا للاجتهادات المتناقضة والأحكام المختلفة.

5- عرّف المشروع القبيلة بأنها مجموعة من العشائر ترتبط برابطة النسب او التحالف وله تاريخ مشترك، كما عرف العشيرة بأنها مجموعة من الافخاذ التي ترتبط مع بعضها برابطة النسب او التحالف ولها تاريخ مشترك. ومن كلا التعريفين يلاحظ بوضوح ترسيخ الهوية الجزئية اولا وتأكيد الولاء للقبيلة والعشيرة ثانيا، ولم يبق شيء للولاء للوطن. واذا اضفنا للولاء للعشيرة الولاء للطائفة او المذهب او العرق والهويات الأخرى، فهذا يعني اننا نشرعن لتقسيم الوطن وتفتيته.

6- يبرز دور العشيرة واعرافها في مرحلة ما قبل الدولة، فتلك الاعراف والتقاليد تعتبر قواعد تنظم حياة الافراد داخل العشيرة، وذلك لعدم وجود الدولة بتشريعاتها واجهزتها، وهذا امر يعالج واقع الحال ولا ضير في ذلك. وتجربة نظام دعاوى العشائر الذي اصدره المحتل وقبل تشكيل الدولة العراقية يؤكد ذلك. او ان دور القبيلة او العشيرة يبرز في حالة تراخي قبضة الاجهزة الامنية في حالة الوهن الذي يصيب الدولة، وكما حدث في العراق ابان (عاصفة الصحراء) الامريكية وحلفائها، المسماة حكوميا في حينها بـ (ام المعارك). اذ لجأت

السلطة حينئذ الى الاستعانة بالعشيرة لسد العوز في اداء السلطات الامنية. وفي غير تلك الحالتين لا يوجد اي مبرر لتغليب هوية العشيرة على هوية الدولة، اذ ان اعتماد المشروع المذكور يعد نكوصا وتراجعا في بناء الدولة.

7- ان المادة (45) من الدستور جاءت بفقرتين، الاولى تنص على حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون.

إلا ان الفقرة ثانيا من المادة ذاتها والتي تنص على حرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية والاهتمام بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزيز قيمها النبيلة بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان، لم يرد فيها نص يدل على تنظيم ذلك بقانون اسوة بالفقرة الاولى الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني، مما يدل على ان ارادة المشرع لم تنصرف الى تشريع قانون لهذه المادة، وبهذا لا يحق لاي احد ان يحمل النص الدستوري اكثر من ذلك. وبالنتيجة فأن الدستور لم يخول اي جهة إصدار قانون بخصوص تلك الفقرة.

مداخلة حول مسودة قانون العشائر

احمد علي ابراهيم
سكرتير المجلس العراقي للسلم والتضامن

من المهم تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية في اطار مراحل التطور التاريخي الذي شهده العراق حيث لعبت القبائل العراقية او اريد لها ان تلعب دوراً ضامناً للاستقرار عند تأسيس الدولة العراقية. ولم يعط هذا الدور بالمجان فاتسعت مساحة الاقطاعيات وانتقل عدد غير قليل من شيوخ العشائر الى خانة الموالاة للسلطة الأجنبية والوطنية في ما بعد لكن ذلك لم يقلل من الحماسة الوطنية لبعض الشيوخ وان اضعفت من تأثيرهم في الحياة السياسية. لقد منح نظام دعاوى العشائر بعد دستور 1925 زعماء القبائل الحق القانوني في مشاركة الحكومة في اختصاصاتها وكان ان شاركت العشائر او استخدمت في العديد من محطات الصراع على السلطة حتى انتهاء دورها بعد ثورة 14 تموز 1958.

واليوم لا نريد هنا ان نستدعي التاريخ لمحاكمة ما يجري على الارض في الواقع السياسي الراهن إلا ان العشائر لعبت او استعادت دورها المؤثر بعد ان فقدت الدولة كثيراً من هيمنتها وضعفت قدراتها في فرض الامن والاستقرار على خلفية نزاعات طائفية معروفة ولم يأت هذا الدور من فراغ وإنما جاء استكمالاً لما أسس له النظام المنهار قبل عام 2003. رافق منحنيات الصعود والهبوط للدور العشائري ذلك النمط من التراجع في ثقافة المدينة وحدث ما سمي (بترييف المدينة) بعد سلسلة التغييرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في العراق على مدى قرن من الزمن.

تأريخياً، نشأت القبيلة او العشيرة كأسرة كبيرة لأسباب موضوعية وستبقى الى أمد غير معلوم ومرتكزها الاساسي (رابطة الدم) وأنتج التجمع البشري هذا ثقافته الخاصة للحفاظ على الكينونة البشرية في اطار الصراع من اجل الحياة او العيش، أما العشائرية فهي أيديولوجيا العشيرة تدخلنا في مأزق التعصب والتصادم مع الحداثة ومع قيم المدينة التي تقوم على الهوية الجامعة.

ولأننا جزء من هذا العالم الذي تحولت فيه (المدينة) الى ما هو أوسع من فضائها بتأثير العولمة فتعولمت المدينة بالتنوع البشري ولدينا في العراق مشكلة الهويات الفرعية المتضخمة ويخطئ من يظن أنها تشكلت بعيداً عن خنادق العشائرية والطائفية بمناخها العصبوي. في التحولات اللاحقة بعد ان حازت الدولة مديات أوسع للتمثيل الشعبي وحيث يصبح القانون والحقوق والعقد الاجتماعي المتمثل بالدستور هو ما يحكم علاقة المواطن بالدولة فقد حلت الروابط الجديدة بتقاليدها المدنية محل الروابط القديمة بالتقاليد العشائرية وكان ينبغي لهذا التحول ان يأخذ مداه الواسع إلا أنه توقف عند حدود الانظمة الطائفية. هذه الانظمة تمد الجسور نحو الولاءات العصبوية في المجتمع لأنها تستكمل معها نموذجها الذي تقدمه، ومن جهتها تحاول العشائر ان تتماهى مع النظام لأنها تجد في طبيعته التكوينية إحدى آليات إنتاجها والمحافظة على كينونتها. العصبوية تظهر للسطح عندما تتوقف الدولة عن ممارسة دورها في فرض القانون او عندما تعجز عن حماية المواطنين وأيضا عندما يتوارى العدل. هناك ما يشبه (التخادم) بين الدولة والعشائر فهي اي الدولة تعوض عجزها في فرض الامن بالاستنجاد بمظلة الحماية العشائرية، وفي المقابل تعزز العشائر موقعها داخل بنية الدولة هذه. وهذا القانون الجديد يسمح للدولة بالتدخل في شؤون تجمعات اجتماعية مؤسسة على الاعراف والتقاليد وهي في طريقها للاختفاء في المستقبل في عالم ينهض على قواعد العولمة وحقوق الانسان والتمازج في اطار المواطنة والهوية الجامعة وهو (اي القانون) يسمح ايضاً بتدخل هذه التجمعات بشؤون الدولة كمؤسسة جامعة في عدد من فقرات القانون يجعلها بشكل او بآخر بديلاً للتجمعات المدينية او ما يسمى بالمجتمع المدني. ولذلك اجد من الضروري ان نترك للمجتمع، وهو داخل في صيرورة التشكل الدائمية، حرية النمو والتداعي الحر وان نعطي للحراك الاجتماعي والتحولات الاقتصادية وغيرهما من العوامل المدى الاوسع في رسم ملامح المستقبل.

ان الموقف من رفض تشريع القانون يجب ان لا يفهم على أنه محاولة للسعي لتقويض الوجود العشائري وذلك لأنه حقيقة انسانية للانتماء غير قابلة للإلغاء ولان هناك قيماً ايجابية لا يمكن نكرانها مثل (التعاون/ التكافل الاجتماعي/ التسامح / رفض الاعتداء/ اسقاط شرعية الدفاع عن المجرم / وغيرها) وهي قيم عالية ومشتركة ايضاً وقادرة على الانبعاث في قلب المجتمعات المدنية الحديثة. وللعشيرة قانونها الخاص او ما يسمى بالعرف الاجتماعي غير المدون وهو ما نعتز بوظائفه الايجابية إلا ان محاولات جر العشائر الى خنادق وظيفية جديدة ذات اشكال قانونية من شأنها ان تدفع من جديد بالعصبوية الى الحافات الخطرة.

ولا بد من التنويه بأن هناك من يعتقد أن التجمعات الاجتماعية العشائرية لا تختلف عن منظمات المجتمع المدني وهو تصور خاطئ، فمفهوم المنظمات ارتبط بالتشكيل الجديد الحداثي لبناء الدولة وهو المعادل الموضوعي للفراغات في البناء الديمقراطي المدني للوصول الى النموذج الامثل في التعبير عن التمثيل لعموم المجتمع. والعشائرية نقيض المسلمات الديمقراطية لأنها تضعف من صوت الناخب لأنه يذهب الى حيث تكون وتريد العشيرة خارج اطار التمثيل الحقيقي لمصالح الشعب.

العشائرية في المنظومة الاجتماعية

محمد حسن السلامي
حقوقي وناشط مدني

يبدو ان التاريخ في عراقنا – بعد كل مرحلة نحو التغيير – يسير على سكة استصحاب عناصر المؤسسات الاجتماعية لما قبل تكوين الدولة حيث الاعتقاد بكونها ادوات قادرة على المساهمة في الصراع و قدرة اضافية للحكام من الذين يستصعبون المسير الحثيث نحو الهدف الديمقراطي المؤسسي. فقد تتوج الاهتمام من قبل مجلس الوزراء بموضوع العشائر والقبائل الذي اورده الدستور العراقي في المادة (45)–ثانيا بتقديم مشروع قانون يحاول تنظيم هذه المؤسسة الاجتماعية العريقة في العراق والمؤثرة في الحياة السياسية منذ عهود قديمة بدرجات متفاوتة حسب العصور التي ساهمت بالتأثير على الأحداث بما فيها الصراعات السياسية العسكرية قبل وخلال العهد الملكي ما بين 1921 الى 1958، حيث استثمرت الحكومات المختلفة في تلك الفترة –نظام ومعارضة – على حد سواء الامكانات البشرية والتنظيمية والتسليحية ايضا لهذه المؤسسة الاجتماعية لتزجها في تحقيق الاهداف السياسية.

لو سلمنا بالاستنتاج ان تكوين الدولة العراقية قد جرى بالاعتماد على شخصيات عسكرية عثمانية او لها خلفية عسكرية عثمانية (نوري السعيد، جعفر العسكري، ياسين الهاشمي، مولود مخلص، علي جودت الايوبي ...) الخ علما انهم اصبحوا رؤساء وزارات او وزراء لفترات متتالية، بعد خسارتهم وانهزامهم من معركة ميسلون في سورية امام القوات الفرنسية؛ استرضتهم القوات والسياسة البريطانية لتكوين البنية الاساسية للجيش العراقي ووضع اسس ومنهج لمؤسسات الدولة العراقية وصيرورتها التاريخية لعقود من الزمن .

ومن زاوية اخرى فإن العشائر التي لبت نداء الجهاد الديني باعتبار ان هنالك معسكرين: العثماني المسلم مقابل الانكليزي الكافر – كما صورت الحرب العالمية الاولى الدولة العثمانية انذاك –، فنجد ان علماء الدين قد قادوا العشائر ضد الانكليز في ثورة العشرين فأصبحت عشائر الفرات الاوسط والجنوب وكذلك الدليم العصا الغليضة التي دوت وأنزلت الخسائر الكبيرة في الغازي الانكليزي، بنتيجة السياسة المتغطرسة والمتصلبة للقائد ولسن حين ذاك قبل برسي كوكس.

العشائر والعشائرية

العشائر نسيج اجتماعي له علاقة عضوية برابطة الدم ويعتبر مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية تأريخيا،

ذات بعد تاريخي عميق قد يمتد لآلاف السنين عبر صيرورة تكون التجمعات البشرية بعد مجتمع الصيد والمشاعية البدائية الى مجتمع الزراعة والإقطاع، وان هذا التطور يجري خارج وعي الانسان على اسس الصراع ما بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في رحم المراحل وصيرورتها (كارل ماركس).

ولما كانت الدولة ومؤسساتها لم تتولد في المراحل السابقة فتكون العشيرة ورابطة الدم ما بين الاعمام والأخوال هما الاساس لكيان وتنظيم العشيرة في ما بينها او في علاقتها مع العشائر الاخرى الى جانب العصبية القبلية وهذه عنصر اساس قد تتجلى فيه المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تنظيم يوفر لأبناء العشيرة او القبيلة الأمن والمصالح المادية ودرء العدوان. فسلامة الابناء مرتبطة بسلامة وأمن العشيرة ومساندته لها كذلك مساندتهم له وهو ثمن سلامته كذلك، لذا لا بد ان يكون في العرف العشائري الدفاع ظالما ام مظلوما والعصبية العاطفية والفوز عبر التضحية في المعارك كالغزو والنهب والسبي؛ تلك صفات تعد وكأنها صفات ومزايا الفروسية والفرسان لدى القبائل.\

الدستور العراقي ومقاصده

ان الدستور العراقي قد اورد في المادة (45) فقرتين تتعلقان بمنظمات المجتمع المدني حيث نصت الفقرة اولا على ما يأتي: (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلالها...الخ). اما الفقرة ثانيا فأشارت الى الآتي: (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية....الخ)، علما ان الدستور اوجب تشريع قانون لمؤسسات المجتمع المدني دون العشائر.

لقد عالج الدستور في نفس المادة موضوعين اعتبرهما متناسقين بافتراض ان الاهداف منسجمة في مجمل ما يقدمونه للمجتمع من مساهمة في تنظيم علاقات تساعد على تلبية احتياجات مجتمعية مستقرة وتنشيط المشاركة في الشؤون العامة بحدود القانون والاختصاص، كذلك افترض انتهاج وسائل سلمية لكلتا المؤسستين الاجتماعيتين.

الملاحظ ان واضعي الدستور على دراية تامة بأن العشائر تتبع اعرافاً وتقاليد بعضها يكون بعيدا عن القانون او بعض مبادئ الدين كذلك لا يتناسب مع الالتزام بمبادئ حقوق الانسان. ومثالنا الصارخ هو التعامل وفق اعراف وقواعد عشائرية لا تمنح المرأة حقوقاً في الزواج او حالة منحها هبة الى شخص معين من عمر لا يتناسب مع عمر الفتاة، كذلك تسوية الجرائم خارج القضاء وكأن المجتمع لم يخرق له قانون ... الخ. ولا بد من التذكير بان الدستور لم يشترط اصدار قانون لموضوع العشائر كما أسلفنا لكنه وضع اشتراطات على القبائل والعشائر في نفس الفقرة ثانيا من المادة (45) وهي :

1- ضرورة الانسجام مع الدين والقانون.

2- تعزيز القيم الانسانية النبيلة بما يساهم في تطوير المجتمع.

3- منع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان.

دون ان نتفحص الاحصائيات او نتعمق في تدقيق عميق لما يجري في تنظيم العشائر العراقية – إذا كانت في الجنوب او الشرق او الغرب اضافة الى قبائل كردستان العراق – نجد ان الفرق الهائل ما بين مؤسسات

المجتمع المدني التي لا تمتلك او تستخدم ضمن وسائلها السلاح لتحقيق غاياتها وأهدافها، اما القبائل والعشائر فإن احد اهم اركان ومقومات قوتها يتناسب طرديا مع توفر حجم وكمية السلاح والرجال الذين يستخدمون هذا السلاح مع تلازم العصبية العشائرية في حياتها، بل ان كثيراً من المشاكل الجنائية تتمثل بالنزاعات العشائرية المسلحة. اضافة الى توفر روح المبادرة من قبل أعضائها وعملهم التطوعي الذي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني على النطاق العام، من زاوية اخرى فان الهدف لمنظمات المجتمع المدني يدعو الى احترام القوانين والالتزام بتطبيقها، اما في حالة عدم ملاءمتها للتطورات العصرية فهي تعمل بوسائل دستورية قانونية لتطوير القوانين بما يتلاءم مع تطور المجتمع حسب ما ترتأيه وهذا في جوهره لا يتوفر في اسس التنظيم العشائري. فحل النزاعات كثيرا ما يتم باستخدام السلاح دون الرجوع الى مؤسسات الدولة والمحاكم من ضمنها أساسا علما ان المجتمع المدني يسلم بمقولة أن السلاح ملك الدولة فقط.

وقد تستمد الهيمنة او السطوة للتنظيم العشائري واللجوء اليها في البادية او الريف ونزوحا الى المدينة في العراق خلال الفترات السابقة او الحاضر من عامل اساسي يرتبط بقوة مؤسسات الدولة او ضعفها بتناسب عكسي؛ فكلما كان للدولة احترام وقناعة وقبول لدى الشعب تضعفت سطوة العشيرة كمؤسسة وقرارات وروابط داخلية فيما بين افرادها وهذا بحد ذاته احدى دلائل التطور الاجتماعي والثقافي. وبالعكس نجد ان ضعف الدولة بمؤسساتها الامنية او هشاشة احكام القضاء في تطبيق العدالة وعدم قبول افراد المجتمع لذلك تزداد قوة العشيرة.

ملاحظات حول مشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق

لقد نشرت مسودة لهذا القانون في سنة 2009 تناولت الهيكلية المقترحة التي بنيت على اساس التدرج الآتي:

1- مجلس قبائل وعشائر العراق.

2- الهيئة العامة لقبائل وعشائر العراق.

3- امانة عامة لمجلس قبائل وعشائر العراق إذ شرحته المادة الاولى لإيضاح مقاصد التعابير السابقة.

كذلك فإن المسودة قد ثبتت العناصر الآتية كمبادئ لا بد من الاخذ بها وإتباعها:

1- اختيار الامانة العامة بالانتخاب بعدد 19 عضوا والدورة امدها ٤ اربع سنوات.

2- ان الرئاسة للمجلس تكون دورية لمدة شهر واحد للرئيس الذي يتم انتخابه للأمانة العامة وعلى اساس تسلسل الحروف الابجدية ويمتد ذلك لنواب الرئيس ايضا والأمين العام.

3- ارتباط موعد الانتخاب للدورة الاولى بما تقرره الامانة العامة لمجلس الوزراء.

4- تقدم لمجلس قبائل وعشائر العراق منحة مالية من مجلس الوزراء، اما بالنسبة للتبرعات التي يحصل عليها المجلس فتكون كذلك بموافقة مجلس الوزراء حتى اذا كانت غير مشروطة.

هذه اهم المبادئ التي اوردتها المسودة ولكي يكون مرجعية قانونية للقبائل والعشائر. اما الاسباب الموجبة لتقديم المسودة من أجل اصدار القانون فأشارت الى:

أ- الدور الذي قامت به في محاربة الإرهاب.

ب- محاربة الخارجين عن القانون.

ج- تحقيق المصالحة الوطنية.

وملاحظاتنا حول القانون تتمثل في:

أولا: ان الدستور لم يوجب اصدار القانون في المادة ٤٥ ثانيا وبالتالي فإن الاسباب الموجبة للمسودة اوضحته بما لا يقبل اللبس بالآتي : (المساهمة في محاربة الارهاب والخارجين عن القانون ثم المصالحة الوطنية)، وهذه لعمري هي اسباب ترتبط بواجبات الدولة اولا اي القوات المسلحة بالأساس. وإذا اخذنا الاستدلال بالمادة الخامسة – فقرة سابعا حول تحديد موعد الانتخابات الاولى الذي تقوم به الامانة العامة لمجلس الوزراء والمادة (6) حول المنحة المالية من مجلس الوزراء فهي تقطع بأن الدستور عندما اورد في فقرتين مستقلتين من المادة (45) عن منظمات المجتمع المدني والعشائر ولم يوجب اصدار قانون للعشائر، ما كان في مقاصده ربط العشائر بتنظيم يكون تابعا لمجلس الوزراء عبر التمويل وتحديد موعد للانتخابات، لكن السياسة وإرادة السلطة التنفيذية في جعل العشائر ساندة لسياستها وصراعاتها مما يفقدها استقلالية مجلس قبائل وعشائر العراق.

ثانيا: هذه المسودة التي تجعل الفروق واضحة في التعامل بين ارادة اضعاف منظمات المجتمع المدني وأثرها التطويري في الحياة المدنية في العراق حسب ما اراده الدستور عبر التضييق والتشكيك وعدم التمويل ...الخ ، على غير التوجه الساند للعشائر فمطلوب لها ان تكون يدا مع السلطة التنفيذية في تسيير السياسة العامة وتأطير ذلك بالقانون الذي ما زال مسودة توحي لقارئه بالوظيفة والمقاصد التي يراد تحقيقها من العشائر.

ثالثا: أوردت المادة الثامنة صيغة (للأمانة إعداد نظام داخلي لعملها .....) من الغريب ان يكون لمنظمات المجتمع المدني معيار متشدد جدا في تدقيق انظمتها الداخلية بحيث يسلم عند التأسيس او التكييف نموذج لنظام داخلي، وعاد صياغته لعدة مرات حسب توجيه من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية للمنظمات غير الحكومية، اما مسودة القانون فلا تفرض حتى وضع نظام داخلي بل قضية النظام الداخلي جوازية بحتة.

وهذا امر في غاية الغرابة.. لذا لا بد من انهاء هذه الازدواجية في التعامل واختلافه بل كيف يمكن القبول بمجلس قبائل وعشائر والتساهل بعدم وضع نظام داخلي !

رابعا: ان موضوع السلاح لدى العشائر ينتج عنه اضعاف للدولة لم يتطرق اليه المشروع والتغاضي عنه مسألة لا توحي بنية تقوية مؤسسات الدولة او تنحو الى الالتزام بالقوانين التي توجب مراجعة المؤسسات الحكومية بما يتعلق بمهام وواجبات الحكومة حصرا كالمحاكم .

اننا في كل ما قدمناه ندعو الى تقوية مؤسسات الدولة ولا بأس من تنظيم مجلس للقبائل والعشائر لكن على مستوى منظمات المجتمع المدني دون ازدواجية في التعامل، وعدم جعلها عنصراً وأداة بيد جهة في الحكومة تستخدم للصراعات خاصة وأنها مسلحة، مع ضرورة النص على القضايا التي لها هدف استراتيجي بجعل السلاح بيد الدولة دون غيرها وعدم هدر وتفويت الحق العام على المجتمع عبر حل النزاعات داخل العشيرة بعيدا عن القانون والحقوق التي يوجبها للأطراف المختلفة، كذلك احترام صارم لحقوق المرأة خاصة وحقوق الانسان

مقـــــالات

جذور أزمة البنك المركزي وارتباك السياسات الاقتصادية في العراق

الدكتور صبري زاير السعدي

ولد الدكتور صبري زاير السعدي في بغداد وتعلم في مدارسها، ونال البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد. كما حصل على درجة الدكتوراه في تخطيط الاقتصاد الوطني من جامعة برمنكهام البريطانية. بدأ حياته العملية في المجالات الاقتصادية مبكراً وشغل مناصب وظيفية اقتصادية بارزة في الدولة العراقية واستشارية في المنظمات الاقتصادية والإنمائية الدولية، عمل من خلالها في عدد من الدول العربية. نشر العديد من الكتب والدراسات والبحوث الخاصة بتخطيط التنمية وبالسياسات الاقتصادية وبمتابعة الأحداث الاقتصادية الدولية في الأدبيات المحلية والعربية والعالمية. وقد تركزت اهتماماته الفكرية والمهنية والسياسية منذ فترة في الأزمة الاقتصادية بالعراق والدعوة للمشروع الاقتصادي الوطني.

مقدمة

أثارت أزمة البنك المركزي العراقي، وما تزال، التساؤل المشروع ليس فقط في قدرة إدارة البنك وسلامة ممارساته، بل وأيضاً في فاعلية السياسات الاقتصادية الحكومية الجاري تطبيقها، وخاصة المالية والنقدية الكلية، ومنها نظام أسعار الصرف الأجنبي للدينار. وتعيد الأزمة أيضاً، المناقشة الأوسع في أسباب الفشل الاقتصادي الظاهر في البلاد في ضوء الإنفاق الحكومي الكبير من الإيرادات النفطية. ومع أن الحكومة قد عينت مسؤولاً جديداً لإدارة البنك المركزي وأنها مستمرة في إجراءات التحقيق في الاتهامات بسوء استعمال موارد البلاد من العملة الأجنبية الصعبة وفي شبهات فساد في بعض ممارسات البنك، فإن جذور الأزمة ما تزال موجودة. ومهما ستكون نتائج التحقيق في خطأ أو سلامة الاتهام الحكومي للبنك المركزي، فإن للأزمة جذورها العميقة التي تعود إلى العمل "بإستراتيجية التحرير الاقتصادي المتعجلة"، وبخلفية ما كان شائعاً حينذاك عن "المعالجة الاقتصادية بالصدمة"، والمتفرع عنها حصر أهداف السياسة النقدية في التحكم بالتضخم فقط، والتي اتخذتها سلطات الاحتلال الأمريكية في عام ٢٠٠٣، وأدت في بعض نتائجها إلى تشجيع النزاع

المنفلت بين المصالح المختلفة للمستفيدين وللمنتفعين من الإيرادات النفطية: الدولة، والمواطنون، والقطاع الخاص الوطني، والشركات الأجنبية، والسياسيون، وبالتالي توسع انتشار الفساد في كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية.

تقع مسؤولية الفشل الاقتصادي على الحكومات بالدرجة الأولى، أما العلاج المطلوب، فيتلخص في سرعة التغيير الجذري في الإستراتيجية والسياسات الاقتصادية للدولة، وليس فقط التغيير في أهداف السياسة النقدية وطريقة إدارة البنك المركزي لنظام التحويلات الخارجية.

1- أهمية نظام أسعار الصرف الأجنبي ومحدداته النظرية والعملية

يؤدي نظام تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية في التحويلات الخارجية (نظام الصرف) دوراً إستراتيجياً في إدارة الاقتصاد الكلي. ونظرياً، أي في ظل فرضية توفر شروط السوق الحرة المثالية، فإن النظام الكفء يحول الأسعار النسبية للمنتجات المحلية المصدرة وغير المصدرة بالعلاقة مع أسعار الاستيرادات والصادرات بصورة صحيحة. وعند تطبيق هذه الشروط في حالة العراق، حيث يهيمن النفط على صادراته الذي تتحدد أسعاره الدولية بالدولار الأمريكي، وأن سعر التحويل الخارجي هو في الواقع مرتبط بالدولار، لذلك، فإن أي تغيير في قيمة الدولار في الأسواق الدولية أو التغيير في قيمة الدينار العراقي، مثل: التخفيض بنسبة 1٪، وفي حالة بقاء سعر النفط ثابتاً، عندئذ ستنخفض أسعار المنتجات غير المصدرة بنفس المعدل 1٪. مثل هذه الحالة تتطلب بالضرورة التكييف بين القطاعات المحلية والدولية في الاقتصاد من خلال سعر الصرف وذلك من أجل الحفاظ على مستوى أسعار المنتجات المحلية.

وفي الواقع، فإن الصعوبات العملية لتنفيذ هذه الآلية من قبل السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي، ولوجود المشاكل التي تواجه الحكومات التي تحتاج لضمان الاستقرار في إيراداتها المالية المقيمة بالدينار والمخصصة لإيرادات الميزانية السنوية التي تهيمن عليها عوائد الصادرات النفطية، فإن هذه السلطات تفضل تطبيق نظام الصرف الذي يستند إلى ثبات سعر الدينار مقابل الدولار واستعمال الآلية التي تحول الدولار بصورة آنية إلى الدينار من أجل تغطية الإيرادات المخططة في الميزانية السنوية. وبالنسبة لاحتمالات التضخم نتيجة لزيادة أسعار الاستيرادات، فقد يستخدم البنك المركزي أسعار الفائدة و/أو الأدوات المؤثرة في العرض النقدي للتحكم فيه. وعملياً، يقوم البنك حالياً، وعلى نحو فعال، باستخدام مزادات عملة الدولار، أي بيع الدولار للبنوك الوطنية بأمل تخفيض العرض النقدي، بينما لم يتحقق تقدم مهم في استعمال أدوات السياسة النقدية الأخرى بفاعلية ليس فقط في السيطرة على التضخم، ولكن أيضاً، في تطوير قطاع الخدمات المالية والمصرفية. أما دور السياسة النقدية في زيادة النمو الاقتصادي فهو محذوف حيث تقتصر مهمة

البنك، كما تود إدارته، على التحكم في التضخم. وتظهر التجربة العراقية منذ عدة عقود بأنه عند فشل البنك المركزي، ولو جزئياً، في السيطرة على التضخم، تلجأ الحكومات عادة، وعلى نقيض ما هو مطلوب، إلى زيادة نفقاتها المخصصة للمنح، ولإعانات الأسعار، وللخدمات والمنافع العامة، ولرواتب ومخصصات العاملين في الخدمة العامة. وبصورة خاصة، فإن سعر الصرف الخارجي للدينار لا يعكس القيمة الحقيقية للموارد النفطية، أو الثروة العامة، بالعلاقة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

لقد سبق أن أشرتُ في التحليل النظري إلى أن القيمة الحقيقية لسعر الصرف الخارجي للعملة الوطنية ولسعر النفط الخام (الثروة النفطية العامة) في اقتصادات الريع- النفطي، أي الاقتصادات المعتمدة بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية، تتحدد بمستوى الصادرات النفطية (الإيرادات) بالعلاقة مع حاجة البلاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1). وقد برهنت التجربة العراقية على سلامة هذه الفرضية النظرية، كما يتبين من واقع الإنهيار الكامل لسعر صرف الدينار مقابل الدولار بعد فرض الأمم المتحدة عقوباتها الاقتصادية والمالية الكارثية على البلاد (حزيران 1990- مايس2003) ومنع تصدير النفط الخام حيث انخفضت قيم الدينار بنسبة 66000٪ مقابل الدولار (2). وبالإضافة لذلك، استمرار فشل العراق في تحقيق نمو اقتصادي مهم وفي تنويع اقتصاده بالرغم من استمرار انفاق الحكومات "المفرط" من "الزيادة" في الإيرادات النفطية.

2- استقلالية البنك المركزي ومهام السياسة النقدية

بعد احتلال العراق في مارس 2003، أثار الغموض المحيط بممارسة البنك المركزي مهامه في إدارة نظام الصرف المحدد بقانون البنك الذي صدر أولاً بعنوان مؤشرات في استقلالية البنك المركزي في 17 تموز 2003 ثم صدر بشكل كامل بالقانون رقم 56 في 1 مارس 2004 من قبل أوامر حاكم الاحتلال الأمريكي حينذاك، أثار هذا الغموض الاهتمام المشروع في أهداف السياسة النقدية وكيف تتم مراقبة سياسة تنظيم سعر الصرف الخارجي للدينار لتجنب احتمال سوء استعمال الإيرادات النفطية، أي لضمان الانتفاع من العملة الأجنبية الصعبة. وما يثير الدهشة، أن القانون لم يوفر آلية واضحة أو طريقة تتسم بالشفافية وآلية واضحة لمراجعة القرارات أو الأفعال ذات العلاقة بتقييم السياسات النقدية بصورة عامة، ولأسعار الصرف الخارجي بصورة خاصة (3). أما الحديث عن وجود رقابة لمجلس النواب فهي غير عملية ليس فقط لعدم ضمان توفر المؤهلات في تقييم السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، بل وأيضاً لآلية واضحة لرصد وتقييم ممارسات البنك المركزي من خلال مراجعة تقارير البنك المركزي ومناقشة سياسته النقدية كجزء من سبل تحقيق الأهداف الاقتصادية والإنمائية العامة للدولة، وكما تدل تجربة الأزمة ذاتها،

حيث تولت لجنة النزاهة بالبرلمان التحقيق في إدعاءات الفساد من المعلومات الخارجية وتحت تأثير التغير الظاهر في سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالسوق المحلية وقلق الرأي العام من استفادة المضاربين من تغير سعر الصرف.

تثير صفة الاستقلالية المطلقة التي منحت للبنك المركزي ومارسها خلال السنوات العشر الماضية التساؤل الجاد في ضوء حقيقة موضوعية هي أن الإيرادات النفطية هي التي تقرر فعلياً واقع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وأن الأخيرة تهيمن بدورها على السياسة النقدية. ويتبع هذا أن حصر أهداف السياسة النقدية بالتحكم في التضخم فقط مثير للإستغراب. وللإيضاح من واقع الممارسة العملية، يتم أولاً تحديد الإنفاق الحكومي في ميزانية الدولة السنوية في ضوء الإيرادات النفطية المتوقعة، وعندما تزيد إيرادات الميزانية على مجموع النفقات، فإن فائض الإيرادات المالية يتم إيداعه لدى البنك المركزي ليحتفظ به كرصيد إحتياطي الدولة العام من الدولار أو العملات الصعبة أو الذهب للانتفاع منه عند الضرورة، أي في حالة وجود عجز في موارد الدولة من العملات الصعبة أو غيرها. وتعني هذه الآلية، أن الحكومة "الرشيدة" قادرة على زيادة نفقاتها بالتصرف في جميع الإيرادات النفطية عندما تكون عازمة على توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بزيادة النفقات الاستثمارية لتمويل المشاريع الإنمائية العامة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل وتحسين مستويات معيشة المواطنين. ولذلك، فإن الاستقلالية المطلقة للبنك المركزي واقتصار مسؤوليته على التحكم بالتضخم فقط والتنصل من دوره في النمو الاقتصادي تناقض خصائص الاقتصاد الوطني ومتطلبات تطويره في الوقت الحاضر.

ومع أنه ليس من المناسب هنا عقد المقارنة مع "استقلالية" السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول المتقدمة، إلا أن من المفيد الإشارة إلى حقيقة انهيار "الاستقلالية" من حيث المبدأ وللاعتبارات العملية نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية (2008–2009) وما تبعها أزمة منطقة اليورو الأوربية (2011– حتى الآن) حيث تضاؤل الدور المفترض في استقلالية البنوك المركزية تحت تأثير الأحداث الاقتصادية الكلية الدولية أو الوطنية في السنوات الأخيرة. وبعبارة أخرى، لم تعد استقلالية البنوك المركزية ذات قداسة، كما في زمن هيمنة المدرسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، فهذه البنوك تمارس التدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مفردة أو بالتعاون مع السلطات المالية والرقابية الحكومية على نشاط القطاع الخاص، وذلك للتأثير في الأحداث الاقتصادية والمالية لصالح استمرار النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم في بلدانها، بل وفي حماية نظام الدولة الاقتصادي من الانهيار وذلك بتقديم الدعم المالي للشركات الخاصة والعامة الفاشلة وللمساعدة في تخفيض معدل البطالة. ولعل أحدث التطورات في هذا المجال، قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بربط هدف التضخم (0–0.25٪) مع هدف بقاء معدل البطالة بما لا يزيد على 6.5٪ (4).

المشكلة في إدارة السياسة النقدية في العراق أنها مقيدة بفهم عاجز ليس فقط عن إدراك متطلبات النمو والتنويع الاقتصادي، بل وأيضاً معرفة طبيعة التطورات والأحداث الاقتصادية والمالية العالمية والحاجة لتجنب انعكاساتها السلبية.

بعد نحو عشر سنوات من التجربة الاقتصادية المتعثرة، وبالرغم من الفشل الظاهر في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، لم تحاول الحكومات القيام بجهود جدية لمراجعة وتقييم السياسات والإجراءات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية المطبقة كجزء من إستراتيجية اقتصادية شاملة والتي ينبغي أن تكون موجهة برؤيا مستقبلية وطنية واضحة. وحتى في ذروة الموقف المضطرب المتوتر المحيط بأزمة البنك المركزي، فقد فشلت إدعاءات الأطراف المعنية أو المشغولة بهذه الأزمة في التساؤل عن ملاءمة السياسة النقدية بصورة عامة، ونظام الصرف بصورة خاصة، كجزء من السياسات الاقتصادية الكلية المطلوبة في البلاد. لقد أبرزت القضية في العلن فقط إدعاءات الحكومة بوجود عناصر الفساد في طريقة ممارسة البنك المركزي مزادات عملة الدولار، ولوجود حالات غسيل الأموال، والإدارة الفاسدة، في مقابل إدعاء البنك الذي يتهم الحكومة بمطالبتها غير المشروعة لاستعمال احتياطيات البلاد المتراكمة من العملة الأجنبية في التمويل الإضافي للميزانية العامة المقررة. ولسوء الحظ، لم يوجه الانتباه الرسمي سواء من جانب الحكومة أو من البنك المركزي نحو ما إذا كانت السياسة النقدية، ونظام الصرف بصورة خاصة، ملائمة أصلاً ليس فقط للتحكم في التضخم، ولتحقيق النمو الاقتصادي والإسراع في التنويع الاقتصادي، بل أيضاً لتأمين متطلبات تطوير القطاع المصرفي والخدمات المالية. كذلك، لم يتم التحدث في ما إذا كانت هذه السياسات ملائمة للإصلاح الاقتصادي الهيكلي وسبل تحرير السوق من نواقصه الموجودة في البلاد.

3- ملاءمة السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الكلية الراهنة

إنه لأمر غريب خلال هذه السنوات الطويلة، وحتى أثناء أزمة البنك الراهنة، ملاحظة أن السلطات السياسية والتخطيطية والمالية والنقدية قد أظهرت إهتماماً قليلاً في المناقشات المهنية حول فاعلية السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الكلية التي يجري تطبيقها. واستنتاجنا عن الأسباب، هو أن جميع هذه السلطات قد افترضت ضمنياً بأن هذه السياسات ذات كفاءة طالما أنها تعمل بما يناسب "شروط السوق الحرة" المستهدفة. وللعجب، فإن موقف السلطات يبدو وكأن العمل في "السوق الحرة" يكفيه شرط التمني والإخلاص للمبدأ بدون العمل المادي، وليس الإدعاء النظري، على توفير شروط قيام السوق الحرة وتشجيع القطاع الخاص الوطني على زيادة الاستثمار في الفعاليات المنتجة، وخاصة الصناعية منها. وهذا هو السبب الذي يستدعي اليوم قبل الغد ضرورة الرجوع مرة أخرى لمناقشة الشروط الأساسية التي تبرر التأكيد على التمسك بالعمل في إطار

السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الكلية الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل لأقصاه مع تنويع الفعاليات الاقتصادية في نفس الوقت، وفي ظروف العمل بالسوق الناقصة السائدة.

في البداية، لنتذكر حقيقة أن الاقتصاد العراقي يتصف باعتماده الكبير على ريع- النفط الذي يمول الإنفاق الحكومي ويسهم بالنسبة الأهم في مقدار الطلب الفعال ويوفر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المنتجات والسلع الضرورية والاستهلاكية. كذلك، يحتاج العراق بشكل كبير جداً لتشييد البنية الأساسية المادية والاجتماعية والبيئية المدمرة والمتخلفة. كما يعاني الاقتصاد قصوراً في شروط الاستثمار الملائمة وفي توفر ريادة الأعمال الخاصة الوطنية. ولنتذكر أيضاً، أن تجربة البلاد اتصفت، ولأربعة عقود ماضية، بتخلف النمو الاقتصادي، والبطالة العالية، وانتشار الفقر، وسوء توزيع الدخول، وقلة الخدمات الاجتماعية والمنافع العامة. لذلك، فإن من المنطق العام الاستنتاج بأن العراق اليوم بحاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار بالانتفاع الأقصى من الإيرادات النفطية المتوفرة في إقامة مشاريع التنمية العامة ولتشجيع القطاع الخاص. والسؤال الهام هنا هو، ما هي طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية التي يجب تبنيها؟ هل يجب أن تكون مماثلة للسياسات التي تجري ممارستها على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة والناهضة؟ وبالتحديد، هل يجب على العراق أن يتبع بالتمام وصفة الإصلاحات الاقتصادية المعروفة لصندوق البنك الدولي حيث يتطلب المناخ الاستثماري الملائم توفر شروط السوق الحرة، أي، حرية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للمنتجات وللسلع وحق التملك، وأيضاً التطبيق الفعال والمنظم للسياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية، أي، تأمين ميزانية سنوية متوازنة، وسياسة نقدية مستقلة، ونظام الصرف المرتبط بالدولار، والغاء أي نوع من الإعانات المباشرة وغير المباشرة، وخاصة إعانات الطاقة، والانتهاء من تطبيق برنامج البطاقة التموينية البالغة التكلفة، والتنفيذ العاجل لخصخصة المشاريع العامة. وتتوسع النصائح الاستشارية بالدعوة العامة إلى ضرورة زيادة الصادرات غير النفطية، وتبني اقتصاد المعرفة، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية. وفي مقابل هذا، بينما نؤكد أن حاجة العراق لاتخاذ إجراءات إصلاحية لتحرير السوق بتشجيع الاستثمار، وزيادة إنتاجية العمل، وزيادة كفاءة المؤسسات، وخصخصة المشاريع العامة غير الكفء، وتأمين توزيع حر ومرن للموارد، هي أمور صحيحة من حيث المبدأ، ولكن من الناحية العملية، تغفل معظم الإصلاحات الهيكلية المقترحة المقدمة للحكومة بشكل متعمد أم لا، ثلاث حقائق رئيسية ذات علاقة بدور الدولة الاقتصادي والانتفاع من الإيرادات النفطية والتي يجب مراعاتها عند صياغة السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهي الآتية:

أولاً، يحتاج العراق للاستفادة القصوى من مزاياه النسبية، أي الانتفاع من الثروة النفطية (الإيرادات النفطية) العامة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني المدمر كثيراً وزيادة

معدلات تشغيل الأيدي العاملة قبل الانشغال بالاستفادة من المزايا التنافسية المترتبة على التكامل المتسارع مع الاقتصاد العالمي بافتراض الانتفاع من معطيات تيار العولمة الاقتصادية في الوقت الحاضر.

ثانياً، يحتاج العراق أيضاً لتخفيض اعتماده الكبير على الصادرات النفطية بتنويع الفعاليات الاقتصادية من خلال تأسيس الصناعات التحويلية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة. إن هذه السياسة هي أكثر أهمية من تحقيق معدل النمو العالي في الناتج المحلي الإجمالي المتولد من قطاع النفط فقط. ففي هذه المرحلة، من الضروري جداً إدراك الأهمية الإستراتيجية للتنويع الاقتصادي التي يمكن تحقيقها فقط بالانتفاع الرشيد والسريع من الإيرادات (الثروة) النفطية الوطنية. علماً أنه ليس لهذه السياسة علاقة بطريقة تحديد سعر صادرات النفط الخام في السوق العالمية.

ثالثاً، لا تستطيع القوى والآلية السائدة في ظروف السوق "الناقصة" الموجودة في البلاد تسريع عملية التنويع الاقتصادي بدون تدخل الحكومة، أي التأثير في مسار النمو الاقتصادي، من خلال الاستثمار في شركات الدولة الموجهة للعمل في السوق والمقيمة جدواها الاقتصادية بطريقة صحيحة (5).

4- ما المطلوب من السياسات الاقتصادية؟

في ضوء توفر الثروة النفطية العامة، وبوجود المشاكل الاقتصادية الهيكلية، يجب على العراق صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية، وخاصة المالية والنقدية منها، لكي تخدم هدفي زيادة النمو الاقتصادي لأقصاه وتسريع عملية التنويع الاقتصادي بشكل متلازم. إن النجاح في هذه المهمة يمكن تأمينه فقط بتوجيه إستراتجية اقتصادية واضحة في أولويات أهدافها الرئيسية، ووسائلها، والتي تستخلص، أي الإستراتيجية الاقتصادية، من رؤيا مستقبلية وطنية لها غايات محددة تجتمع في صياغتها جميع المصالح والآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية العراقية. وفي هذا الإطار، يمكن عندئذ تعريف مهام البنك المركزي بوضوح. وبالتحديد، فإن السياسة النقدية، ومنها نظام الصرف، يجب أن تعمل بما يتفق مع أهداف السياسات المالية والتجارية والاستثمارية في تشجيع الاستثمار الخاص والعام، الوطني والأجنبي. وهذا يعني ضمناً، بأنه في البداية، حتى إذا كان من الضروري لنظام سعر الصرف الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تطبيق سعر الصرف الثابت للدينار مقابل الدولار، فإن السياسة النقدية يجب أن تستهدف بشكل فعال التحرير التدريجي لنظام الصرف الثابت بما يوازي ويناسب النجاح المطلوب تحقيقه في تنويع الاقتصاد الوطني. إن تطبيق السياسات الاقتصادية الواضحة في أهدافها، وإجراءاتها، وأدواتها، سيسهم ليس فقط في توجيه نمط توزيع الموارد بين الفرص الاستثمارية، ولكن أيضاً، سيسهم في تخفيض كبير في سوء استعمال الثروة العامة وقوة الدولة ومؤسساتها لخدمة المصالح الذاتية؛ أي التقليل من سبل الفساد. فقط بتبني مثل هذه الإستراتيجية والسياسات، ستسهم جهود الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص في زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل

والإنتاجية، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وتخفيض المشاكل والارتباك السياسي، وتجنب توسع الفساد الذي أصبح ظاهرة خطرة تهدد كيان الدولة وقيم المجتمع الإنسانية النبيلة.

والخلاصة، مع الأخذ بالاعتبار النواقص السائدة في ظروف السوق المحلية، وإمكانيات القطاع الخاص الوطني المحدودة، والخلل الخطر في هيكل الاقتصاد الوطني، يجب على الحكومات البدء ببذل جهود سريعة لإحداث تغيير جذري في السياسات والإجراءات الاقتصادية المالية والنقدية الكلية غير المتسقة. ويجب إنجاز هذه المهمة "الفنية" من قبل وزارتي المالية و التخطيط والتعاون والبنك المركزي من أجل تنسيق وتنفيذ فعال لسياسات اقتصادية جديدة تستهف زيادة النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة، ومنح المحفزات الكافية للقطاع الخاص الوطني، وخاصة في إقامة الصناعات التحويلية، لزيادة دوره في الاقتصاد، والتي يجب أن تصاغ بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الإستراتيجية البعيدة المدى والمستمدة بدورها من رؤيا مستقبلية وطنية واضحة التعريف. وهذه المهام يمكن البدء بها فوراً بدعم إرادة السلطة السياسية وبجهود عراقية مهنية. أما مسؤولية اتخاذ القرارات والبت في صلاحية الإستراتيجية والسياسات الاقتصادية وتنفيذها، أو بعبارة أخرى مسؤولية إدارة الاقتصاد الوطني، فتقع على عاتق السلطة السياسية الحاكمة التي نفترض تأهلها بموافقة البرلمان.

الهوامش:

(1) Sabri Zire Al-Saadi, "Foreign Exchange Rates and optimal Oil Production in Oil Exporting Developing Countries", OPEC Review, Vol. 12, No. 2, 1988. Republished online by Willy (www.onlinelibrary.willy.com)

(2)قبل فرض مجلس الأمن للأمم المتحدة العقوبات على العراق، كان سعر الصرف الرسمي للدينار يعادل 3.21 دولار. وفي السوق الحرة، كان هذا السعر يوازي 4–5 دينار للدولار الواحد مع نهاية الحرب العراقية – الإيرانية في عام 1988. أما بعد الانخفاض الكبير في الصادرات النفطية نتيجة لهذه العقوبات، تدهورت قيمة الدينار مقابل الدولار بنحو 66000٪ في عام 1995، أي أن الدولار الواحد كان يعادل 2750 ديناراً. وكان معدل سعر الصرف خلال السنوات 1995–2002 يتراوح بين 1600–1900 دينار للدولار الواحد.

(3) أثيرت هذه المسألة لأول مرة من قبل الكاتب في مقالته المنشورة الآتية:
Sabri Zire Al-Saadi,"Oil Revenues and Foreign Exchange Regime in Iraq", MEES 47 36 6th September 2004.

(4) التصريح الرسمي للبنك الاحتياطي الفيدرالي في 2012/12/12. راجع:
http://www.federalreserve.gov/

(5) قدمت تفاصيل المقترح الخاص بنموذج شركات الدولة من قبل الكاتب في دراسته المنشورة الآتية:
Sabri Zire Al-Saadi, "A New Economic Model for Iraq: Future Vision and Market-Oriented State Corporations Foster Liberalization of Oil-Rentier Economies", published in The Culture and Conflict Review, Volume 6 Issue 2, issued by the Culture and Conflict Studies of the Naval Postgraduate School, US.

ملاحظة حول مكانة التأمين في مذكرة شبكة الاقتصاديين العراقيين بشأن البنك المركزي العراقي

مصباح كمال

تقديم وتقييم عام

تقدمتْ مؤخراً شبكة الاقتصاديين العراقيين، وهي شبكة إلكترونية، بمذكرة فنية من ١٤ صفحة بشأن البنك المركزي العراقي إلى رئاسة وأعضاء مجلس النواب (1). وتأتي هذه المذكرة بعد "رسالة مفتوحة الى موقع صوت العراق والى الاعلام العراقي: لصالح من يتم التشهير بالكفاءات العراقية؟" موقعة في 29 آب 2012 من قبل د. فاضل عباس مهدي د. كاظم حبيب، د. بارق شبر من شبكة الاقتصاديين العراقيين (2).

جاء في الوجيز التنفيذي للمذكرة الفنية: "يتعرّضُ البنك المركزي، ومحافظه الدكتور سنان الشبيبي والبعض من طاقم عمله من المهنيين المتمرسين، الى حملات غير مُنصفة للعمل المهني ولأدائهم والذي يريدون ان تؤثر سلباً على نجاح البنك في انجاز وظيفته القانونية الأساسية التي نص عليها قانون البنك المركزي الصادر عام 2004."

التحامل على الدكتور الشبيبي والهجوم الشخصي عليه وعلى زملائه في البنك أمر مرفوض، ويدل على الضحالة الفكرية لمن يقوم بالهجوم، فمثل هؤلاء ليسوا معنيين بتطوير الاقتصاد العراقي ونظامه المالي والنقدي رغم غياب رؤية استراتيجية لدى حكومات ما بعد 2003 وضعف القرارات التنموية والتدهور الاجتماعي وفوضى قرارات الحكومة الذي يترجم نفسه

بالانشغال في أمور لا تخدم قضية التطور الاقتصادي والاجتماعي كالهجوم على المنتديات وشارع المتنبي والحد من حرية الناس في محاولة عقيمة لأسلمة المجتمع العراقي.

ويبدو أن توجه الحكومة للهيمنة على البنك المركزي يأتي ضمن نهج عام ومتبع منذ سنوات ويهدف للسيطرة على الهيئات المستقلة مثل هيئة النزاهة والمفوضية العليا للانتخابات وشبكة الإعلام التي دأبت الحكومة على إفراغها من العناصر "غير المريحة" والتي تتجرأ على شق عصا الطاعة. وفي ظل هذه الظروف لا يستبعد تلفيق تهمة لمحافظ البنك المركزي سنان الشبيبي تمهيدا لإقالته كما حصل مع رئيس المفوضية العليا للانتخابات الذي أعتقل مؤقتا على خلفية اتهامات بالفساد المالي أثارها نواب من دولة القانون وتندرج ضمن تصفية حسابات قديمة (3).

وإذا كان هناك في السياسات النقدية والمالية، وغيرها، ما يستحق النقد فمن الأفضل التفريق بين شخص المحافظ، المعروف بكفاءته العلمية ونزاهته، ومثل هذه السياسات. نعم يتمتع البنك المركزي العراقي بدرجة عالية من الاستقلال لكن المحافظ ليس رئيس الوزراء الحالي، وليس له مكتب معزز بقوة عسكرية وأمنية، ولا يستحق الإيذاء الشخصي.

لا يرد في المذكرة ما يفيد في تفسير محنة الاقتصاد العراقي ومن مظاهرها فشل السياسة المالية والنقدية في التنمية الاقتصادية إذ أن مراكمة الأرقام بحد ذاتها ليست دليلاً على حصول نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي مثلما ان زيادة معدلات الدخول الفردية لا يمكن لها أن تخفي سوء توزيع الثروة الوطنية والتفاوت الطبقي، وتعطيل الاستثمار (4). كما ان المذكرة لا تشير إلى أوامر "المستبد بأمره" بول بريمر، كما يصفه د. كاظم حبيب، والتي فاقمت من محنة الاقتصاد العراقي.

الأطروحة الأساسية التي تنتظم المذكرة تقوم على قبول مبادئ الليبرالية الجديدة، وهي ذات المبادئ التي تُسيّر سياسات البنك المركزي وهي التأكيد على استقلالية البنك، مكافحة التضخم، واستخدام أدوات نقدية غير مباشرة (التحكم بسعر الفائدة في المدى القصير بدلاً من وضع حدود عليا للائتمان أو توجيه الائتمان نحو المشاريع التنموية) (5). ليست لنا قضية مع استقلال البنك طالما ان الاستقلال يعني عدم تسخير البنك لخدمة ما سماه الدكتور محمد علي زيني "الحكومة الريعية" وما يترتب عليها من مساوئ سياسية كما شهدناها في دكتاتورية صدام إذ كان الريع النفطي يشكل ركيزة نظامه. إبعاد البنك عن أن يلعب دوراً في التنمية الاقتصادية هو ما يستحق الوقوف عنده من قبل أصحاب الاختصاص، ولستُ واحداً منهم. كما ان التأكيد على التضخم كسياسة قائمة بحد ذاتها في ظل مراوحة الاقتصاد في مكانه، أي دون تحوله نحو اقتصاد متنوع قائم على الاعتماد على الذات، قابل للمناقشة. وهكذا مع المبادئ الأخرى.

وفي نفس السياق، فإن الانجازات التي

تـوردهـا المـذكـرة (زيـادة ارصـدة البنك وتخفيض المديونية الخارجية للعراق)، مع كل التقدير للدور الفني للمحافظ، قابلة للمناقشة في ضوء الارصدة المتراكمة من برنامج النفط مقابل الغذاء، ودور الدول الغربية المشاركة في غزو العراق وصندوق النقد الدولي على تخفيض ديون العراق، والدور المركزي للموارد النفطية في تحقيق الفائض في العملة الأجنبية. لم يتحقق فائض البنك من خلال عمليات السوق أو النشاط الاقتصادي خارج استخراج النفط. دور البنك هو إدارة الفوائض المتجمعة في صندوق تنمية العراق (تأسس بموجب قرار مجلس الامن 1483 في أيار 2003).

التأمين وإعادة التأمين في المذكرة الفنية

ما يهمنا من المذكرة الفنية الفقرة التي ورد فيها ذكر التأمين وإعادة التأمين ضمن استيراد الخدمات (6):

من ناحية اخرى، ادى التوسع السريع في الانفاق الى توسع سريع آخر بالاستيراد من الخدمات، ومنها خدمات الشحن والتأمين وإعادة التأمين إضافة الى نفقات السياحة والسفر والنقل الى الخارج والاتصالات والبعثات العلمية والنفقات الدبلوماسية والايفادات والتطبيب في الخارج، الخ. وهذه النفقات تتم بالعملات الاجنبية الامر الذي زاد من طلبات شراء الدولار في السوق وبالتالي الطلب على الدولار بمزاد العملة للبنك المركزي.

هناك عدة عناصر في هذه الفقرة تستحق بعض التعليق قبل التركيز على استيراد خدمات التأمين وإعادة التأمين.

غياب الإشارة إلى البدائل

في حين يكرس كُتّاب المذكرة اكثر من فقرة لسعر الريال الإيراني وسبب تدهوره إلا أن تفسير الفشل الذريع في تحقيق تقدم في اقتصاد السوق وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وحتى الفشل في استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر لا يجد له سوى إشارات عابرة في المذكرة مثلما لا نكتشف تركيزاً على دور الريع النفطي في تمويل تخمة الوظائف الحكومية بما فيها التوسع في الانفاق على الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية المختلفة (7). صحيح أن المذكرة الفنية معنية بتوفير الحُجج في الدفاع عن محافظ البنك المركزي وإدارته للسياسة النقدية إلا أن هذا لا يعني عدم الاستفادة من الفرصة لتقديم بديل لما هو قائم. لا يكفي التأكيد على الاستقلالية السياسية للبنك عن الحكومة واقتباس المادة رقم 26 من قانون البنك المركزي لسنة 2004 بعدم تقديم اعتمادات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو الهيئات العامة أو الجهات المملوكة للدولة وكأن قضية الاقتصاد العراقي مرهونة بهذه الاستقلالية. النموذج الليبرالي الجديد يحصر تقديم الاعتمادات إلى المصارف كما هو الحال في البنوك المركزية في الدول الغربية ومنها البنك المركزي الأوروبي. هذه الاعتمادات للمصارف لم تتحول إلى استثمارات عينية أو إلى وسائل لخلق فرص جديدة في العمل. وهذا هو حال البنك

المركزي العراقي الذي يُمّول المصارف لتقوم هذه بدورها في تمويل الاستهلاك غير المنتج. فمزاد العملة، كإحدى أدوات السيطرة على سعر الصرف هو، كما يبدو، مكرّس لتمويل الاستهلاك (الاستيراد من الخارج) وليس المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المحصلة النهائية هو إبعاد البنك المركزي عن قضايا التنمية الاقتصادية والانغلاق في دائرة السياسة النقدوية للاقتصاد الكلي ((monetarist macroeconomics .(8)اليس يحق لنا أن نسأل الاقتصاديين العراقيين التمعن بهذا الموضوع وتقديم البدائل؟ وكما يقول د. ناجح العبيدي ان الإقرار بمنح البنك المركزي وحده حق التصرف بالاحتياطيات الأجنبية لا يمنع من النقاش والتساؤل حول تحديد الحجم الأمثل اللازم منها وطرق التصرف فيها واستثمارها بما يعود بالنفع على البنك المركزي والاقتصاد الوطني (9).

الانفاق المحاصصي

وتشير المذكرة الى التوسع في نفقات السياحة والسفر والنقل الى الخارج والاتصالات والبعثات العلمية والنفقات الدبلوماسية والإيفادات والتطبيب في الخارج، الخ. يقيناً أن بعض وجوه الانفاق تتطلبها إدارة الدولة الحديثة، بشرط خضوعها للتدقيق. كان بإمكان كُتاب المذكرة الإشارة إلى الهدر في هذ النفقات والتعريف بالمستفيدين من هذه الخدمات للكشف عن الاقتصاد السياسي للمحاصصة، وبالتالي الكشف عن تصرف النخبة الحاكمة في توزيع المغانم على أفرادها ومريديها. وهم بذلك كانوا سيكشفون لنا كيف أن الهجوم على شخص المحافظ هو جزء من نظام المحاصصة الطائفية والإثنية، وكيف ان هذا النظام صار متغلغلاً في نسيج الحياة العامة، على مستوى الاتحاد والإقليم، وحتى التشريعات أصبحت موضوعاً للصفقات بين المتحاصصين (كما برز أخيراً في مشروعي قانوني العفو العام والبنية التحتية). فما يهم النخبة هو مصالحها والدوائر وليس الارتقاء بنوعية الحياة او الاعتماد على الذات وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة.

خدمات التأمين وخسارة قطاع التأمين

حسب المعلومات التي تردنا من بعض أركان التأمين في العراق فإن العديد من العقود تتم على أساس) CIFكلفة البضاعة والتأمين والشحن) مما يعني حرمان شركات التأمين العراقية من التأمين على البضائع المستوردة إذ أن أمر التأمين يتولاه المجهز/ البائع خارج العراق. خسارة قطاع التأمين العراقي لم تخضع لدراسة وقد حاولنا في مقالة لنا الاقتراب من الموضوع عند التعليق على التبادل التجاري بين العراق والأردن والكويت.

ليس معروفاً حجم أقساط التأمين في المليارى دولار مع الأردن والـ 250 مليون دولار مع الكويت (10). وزيادة حجم التبادل التجاري، الذي تعمل له الحكومة العراقية كما يقول الخبر، ربما لن يستفيد منه قطاع التأمين العراقي ما لم يقترن بسياسة للتبادل

التجاري واضحة تأخذ التأمين بعين الاعتبار من منظور مصالح الاقتصاد العراقي الآنية والمستقبلية كي لا يخسر قطاع التأمين العراقي حقوقه بالمشاركة في ضمان التجارة البيّنية، بدلاً من الاستسلام لإيديولوجية التبادل التجاري الحر دونما أي اعتبار لنتائجه السلبية، والاستمرار في الحط من شأن نظام الحماية (11) كما فعل (بول بريمر)، الحاكم المدني الأمريكي للعراق، عندما رفع الحواجز الجمركية.

ربما يكون ضبط التحويل الخارجي، لأغراض مكافحة غسيل الأموال بموجب قانون سنة 2004، إحدى الوسائل المهمة للتعرف على حجم أقساط التأمين المصدرة خارج العراق للمبالغ التي تتجاوز قيمتها عشرة آلاف دولار. ولعل مثل هذه البيانات متوفرة لدى البنك المركزي العراقي (12).

لا يرد في هذه الأخبار ذكر للتبادل التأميني بين العراق وجيرانه، ويبدو أن السبب يعود إلى عدم إيلاء النشاط التأميني ما يستحقه من اهتمام المسؤولين، ويترك الاهتمام إلى أركان التأمين في العراق ودول الجوار، ومع هذا فهؤلاء أيضاً لا ينشرون بيانات عن حجم أعمال التأمين المتداولة ربما لأن النشاط التأميني غير موجود أو أن البيانات بشأنها غير موجودة أصلاً وهو ما نميل إليه. لنأخذ مثلاً تجارة الاستيراد العراقية فهذه تكاد لا تخضع للتأمين لدى شركات تأمين عراقية وذلك لأن توجيهات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لم تنص على التأمين بموجب عقد البيع على أساس الكلفة والشحن Cost & Freight (C&F)وهكذا صار عقد البيع ينظم على أساس الكلفة والشحن والتأمين CIFأي أن المشتري يترك أمر التأمين للمجهز (13).

لا تستفيد شركات التأمين العراقية من عقود النقل البري للنفط الخام العراقي إلى الأردن إذ أن مسؤولية المجهز العراقي، الشركة العامة لتسويق النفط، تنتهي عند التسليم للشاحنة البرية. وحسب علمنا، لم يطلب الطرف العراقي تأمين النقل داخل الأراضي العراقية وحتى الحدود الأردنية لدى شركات تأمين مسجلة في العراق. وهذه مسألة تستحق المزيد من الدراسة لضمان حقوق الأطراف الثالثة داخل العراق التي قد تتضرر من عمليات التحميل والنقل، ولتوفير الفرصة لشركات التأمين العراقية الانتفاع من تأمين حركة النقل داخل الأراضي العراقية. والحديث هنا ينصب على المسؤولية المدنية خارج البطاقة البرتقالية (14)، أو ما يعرف في سوق التأمين العراقي بالترانزيت، وكذلك تأمين الشحنات النفطية ذاتها (15).

في الحالة الأردنية يبيع العراق النفط الخام إلى الأردن ولكن بأقل من أسعارها في الأسواق العالمية. وعدا ذلك ربما لا يبيع العراق سلعاً أخرى أو خدمات معينة في الأردن. التبادل التجاري في هذه الحالة ذو اتجاه واحد، من الأردن إلى العراق، والمستفيد الأعظم هو الدولة المصدرة [الأردن] (16).

وحاولنا أيضاً تصور حجم خسارة قطاع التأمين بربطه مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (17):

لتقدير حجم خسارة شركات التأمين في العراق ما علينا إلا أن نذكر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فحسب معطيات البنك الدولي فإن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان كالآتي:

وحسب ما جاء في دراسة للبنك الدولي:

لا يمكن تقييم حجم سوق التأمين بصورة مناسبة من جراء قلة البيانات المتوفرة. يعتقد بعض المشاركين في السوق أن قيمة الإجمالي السنوي الكلي لأقساط التأمين

2007	2008	2009	2010
971.800.000	1.855.700.000	1.451.500.000	1.426.400.000

http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD

وبالنسبة لإقليم كردستان فإن حجم الاستثمارات فيه للفترة من 2006 وحتى النصف الأول من 2012 بلغ 21.897.7 بليون دولار كما جاء في نشرة ميد MEEDالاقتصادية بتاريخ 2 أيلول 2012

http://www.meed.com/sectors/economy/kurdistan-investment-levels-soar-/3149039.article

من الذي استفاد من تأمين بعض هذه الاستثمارات؟ وما هو حجم أقساط التأمين المكتتبة؟ ليس لدينا جواب وربما لن نحصل عليه، ونتمنى أن يقوم أحد الزملاء بدراسة هذا الموضوع بالبحث في تفاصيل الاستثمارات العينية [في القطاع النفطي والقطاعات الأخرى] والتقدير الكمي لأقساط التأمين لها.

تقدير حجم أقساط التأمين المكتتبة

وذكرنا أيضاً في مقالة سابقة أن حجم أقساط التأمين السنوية لكامل قطاع التأمين لا يتجاوز بضعة ملايين من الدولارات. المسجلة لكل شركات التأمين تتراوح بين 60–80 مليون دولار أمريكي بالنسبة لشركات التأمين غير المملوكة للدولة، وحوالي أربعة أو خمسة أضعاف هذه القيمة لشركات التأمين المملوكة للدولة. إعادة التأمين غير منتشرة بصورة كبيرة، ويُعتقد أن أقساط إعادة التأمين تساوي 16–25٪ من إجمالي أقساط التأمين المسجلة (18).

ميزانية الدولة لعام 2012 كانت 102 مليار دولار تقريباً (يختلف الرقم حسب سعر الصرف) في حين بلغ مجموع أقساط التأمين المكتتبة لأعمال التأمين المباشر (لخمس عشرة شركة عامة وخاصة) سنة 2010 ما يقرب من 80 مليون دولار. هذا المجموع يمثل نسبة ضئيلة من الميزانية (19) .

كان يمكن لحجم أقساط التأمين أن يكون أكبر مما هو عليه بعدة أضعاف لولا أن قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10)، الذي حرره نقلاً عن قانون التأمين الأردني لسنة 1999 خبير أمريكي استقدم من ولاية أركنساس، أفرط، حسب

المادة 81 من الأمر، في رفع الضوابط بحيث صار:

أولاً– لأي شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص الحق في الاختيار بشراء منتجات التأمين أو خدماته من أي مؤمن أو معيد تأمين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

ثانياً– لا يجوز اجبار شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص على شراء منتجات خدمات التأمين من مؤمن أو معيد تأمين أو وكيل أو وسيط أو مقدم خدمات تأمين محدد، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

تبين القراءة المتأنية للفقرة أولاً انها لا تشير إلى مؤمِنين (شركات تأمين) مجازين في العراق، وكذا الأمر بالنسبة للفقرة ثانياً. لم تأتِ هذه الصيغة في إغفال ذكر العراق عفواً وفي لحظة غفلة بل من باب التصميم وضمن رؤية لتوجيه الاقتصاد العراقي.

كما ان المادة 81 ناقصة لأنها تخلو من إشارة إلى محل إقامة المؤمن أو معيد التأمين أو تسجيله في العراق أو ترخيصه من قبل ديوان التأمين العراقي (جهاز الإشراف والرقابة على قطاع التأمين) والقانون الذي تشير إليه هذا المادة، حسب علمنا، غير موجود. ويلاحظ أيضاً أن هذه الفقرة تُقرُّ حق الشخص الطبيعي في الاختيار بشراء منتجات التأمين أو خدماته من أي مؤمن أو معيد تأمين دون النص على عراقية المؤمِن أو معيد التأمين (بمعنى تسجيله لدى مسجل الشركات وترخيصه من قبل الديوان).

وفّرت المادة 81 الأرضية القانونية لتسريب أقساط التأمين العراقية إلى الخارج من خلال القبول الضمني بالتأمين خارج النظام الرقابي non-admitted insurance وهو ما لا نجد نظيراً له في معظم الانظمة الرقابية على النشاط التأميني في العالم. وقد كتبتُ في مكان آخر ان "مايك بيكنز، مفوض التأمين في ولاية أركنساس، الذي أعدّ نص القانون باللغة الإنجليزية، يعرفُ تماماً القيود المفروضة على حرية شراء التأمين في ولايته وفي الولايات الأخرى للولايات المتحدة. ومع ذلك أقحمَ هذه المادة تعبيراً عن العقيدة الليبرالية الجديدة في رفع الضوابط الرقابية" (20).

وهكذا تخسر شركات التأمين أقساطاً للتأمين، هي من حقها المُستلب، بسبب الأمر رقم 10 الذي شرّعَ لحرية تجاوز وجود شركات التأمين العراقية، ووفر الغطاء القانوني للتأمين خارج العراق وحرمان شركات التأمين العراقية من توفير الحماية التأمينية محلياً. وهذا من خلال عدم تحديد الهوية العراقية لشركة التأمين، أي الشركة المُسجلة في العراق والمرخّصة لمزاولة أعمال التأمين من قبل ديوان التأمين العراقي، والدافعة للضرائب والرسوم (21).

وبفضل هذه المادة فان الخسارة تتجاوز شركات التأمين لتطال خسارة الخزينة الاتحادية وخزينة إقليم كوردستان لرسم الطابع (الذي يصل إلى 3.1٪ في بعض فروع التأمين) ونسبة من ضريبة الدخل. كما أن الخسارة تصيب شركة إعادة التأمين العراقية التي تقوم ومنذ سنة 2004 بإدارة اتفاقيات إعادة التأمين لصالح شركات التأمين العامة ومعظم الشركات الخاصة. لو

كانت أقساط التأمين المستلبة بفضل المادة 81 داخلة في محفظة شركة إعادة التأمين العراقية لكان ذلك تعزيزاً لموقعها المالي، وقدرتها التفاوضية مع معيدي التأمين، وتطوير مواردها الفنية. وعلاوة على ذلك، مساعدتها في استعادة جزء من وظيفتها في الاكتتاب بأعمال إعادة التأمين الواردة من خارج العراق كما كانت تقوم به في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

النتائج الاقتصادية لتجاهل دور شركات التأمين العراقية واضحة فأقساط التأمين المنفقة على شراء الحماية التأمينية للأصول الموجودة داخل العراق تُحوّل إلى الخارج إما جهلاً أو قصداً بدلاً من إنفاقها داخل العراق. وهو ما يُحرِمُ هذه الشركات من فرصة النمو والنهوض للتعامل مع متطلبات تأمين المشاريع في مختلف مراحلها وما يفرضه عليها تطور الاقتصاد من تحديات فنية ومالية. وللأسف فإن هذا الوضع يعكس حالة عامة تتمثل بتصدير المنافع الاقتصادية خارج العراق بدلاً من الاستفادة منها في تعزيز التراكم الاقتصادي الوطني. ويكفي هنا أن نتذكر مصير الأرصدة في صندوق تنمية العراق والمنح والقروض والمعونات العينية التي أقرها مؤتمر المانحين في مدريد في تشرين الأول 2003 فقد أُنفقت نسبة كبيرة منها خارج العراق بالتعكز على سوء الأوضاع الأمنية (22). أي أنها لم تصب مباشرة في حركة الاقتصاد العراقي إضافة إلى التبذير والسرقة التي تعرضت لها (23).

الأموال العراقية العامة، المنقولة وغير المنقولة، تخضع لأشكال متعددة من التسرب وسوء الاستعمال والسرقة وكلها تؤثر على حركة الاقتصاد العراقي وعلى قطاع التأمين. على سبيل المثال، وكما ذكرنا، فإن الإنفاق على شراء الحماية التأمينية من الخارج، دون المرور بشركات التأمين العراقية، هو أحد أشكال تسريب الأموال وهو في ذات الوقت خسارة للدخل بالنسبة لهذه الشركات مثلما هو خسارة لمصدر ضريبي (ضريبة الدخل على شركات التأمين).

استيراد إعادة التأمين والطلب على الدولار

وبناء على ما تقدم فإن استيراد خدمات إعادة التأمين شحيحة ولا تشكل عبئاً على الطلب على الدولار، كما يرد في المذكرة. وهي لا تتجاوز عشرة ملايين دولار. ولفائدة القارئة والقارئ فإن إعادة التأمين على نوعين: إعادة التأمين الاتفاقي (تتعهد شركة التأمين بموجبها بإسناد وثائق التأمين التي تكتتب بها لشركة إعادة التأمين وتتعهد الأخيرة القبول بها وبحدود وشروط معينة يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين الشركتين) وإعادة التأمين الاختياري (وبموجبها تقوم شركة التأمين بعرض وثائق معينة للتأمين، تتجاوز أقيامها قدرتها الاحتفاظية، على معيد التأمين الذي له خيار قبول أو رفض ما يعرض عليه).

ليست هناك بيانات عن حجم الطلب على إعادة التأمين الاختياري إلا أننا نميل إلى اعتباره صغيراً ولأسباب يطول شرحها ويكفي أن نذكر أن ترتيبات الواجهة front-ing arrangements التي تقوم بها، أو

تُشترط على شركات التأمين العراقية، من قبل الشركات العالمية العاملة في العراق، ومنها الشركات النفطية، تُلغي الدور الاكتتابي لشركات التأمين العراقية وتحولها إلى واجهة لإصدار وثيقة التأمين مقابل أجور طفيفة في معظم الحالات. وهكذا فإن الطلب على الدولار من قبل شركات التأمين العراقية لتسديد أقساط إعادة التأمين الاختياري يكاد لا يذكر.

اعمال التأمين غير المكتتبة لدى شركات تأمين عراقية، أي المكتتبة خارج العراق بفضل المادة ٨١ من الأمر رقم ١٠، وهو ما يعرف بالتأمين خارج النظام الرقابي non-admitted insurance لا تشكل مصدراً للطلب على الدولار لأن طالب التأمين من الشركات الأجنبية يسدد أقساط التأمين خارج العراق ولشركات تأمين وإعادة تأمين أجنبية.

مما يؤسف له أن هذا الوضع يعرقل قيام وتعزيز سوق تأمين وطني فدرالي، وليس له وجود حقيقي في الوقت الحاضر. ويعني هذا، في جانب منه، تعزيز القدرات على خلق سوق وطنية لإعادة التأمين للاحتفاظ بنسبة عالية من الأخطار المكتتبة (فشركات التأمين في إقليم كردستان لا علاقة لها بشركة إعادة التأمين العراقية ولأسباب ليس هذا بالمكان المناسب لعرضها). فاحتفاظ الشركة هو الآن في حدوده الدنيا مقارنة بفترة ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والاكتتاب بأعمال إعادة التأمين الوارد من خارج العراق هو الآخر ضئيل جداً (لضعف القاعدة المالية والموارد الاكتتابية للشركة ولعدم امتلاكها تصنيفاً ائتمانياً).

وكما ذكرنا غير مرة فإن النشاط التأميني لا يشغل حيزاً مهماً في تفكير الاقتصاديين العراقيين أو الحكومات أو البرلمان، ولا يَردُ ذكره إلا عابراً. وقد يعود سبب الإهمال إلى ضآلة إنتاج شركات التأمين، وبالتالي ضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وربما خلوها من الفساد المالي.

لندن 30 أيلول 2012

الهوامش:

1- المذكرة لا تحمل تاريخا وقد وصلتنا بتاريخ 20 أيلول 2012. نأمل أن يقوم رئيس وأعضاء مجلس النواب بقراءة فاحصة للمذكرة الفنية، واستيعاب أفكارها والاستفادة منها. لا ندري إن تسلّمت شبكة الاقتصاديين العراقيين ما يفيد تسلم مذكرتها من قبل الأطراف التي أرسلتها لهم.

2- نشرت الرسالة المفتوحة في (الحوار المتمدن) و (صوت العراق): http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322012

http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=116279#axzz26fX7Axma

3- د.ناجح العبيدي، "استقلالية البنك" :http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=45861

4- راجع الدراسة المهمة للدكتور محمد علي زيني "العقلية الريعية للحكومة العراقية،" الحوار المتمدن، ٢١ أيلول ٢٠١٢: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325156

5- Epstein, Gerald (2006): Central Banks as Agents of Economic Development, Research Paper, UNU-WIDER, United Nations University (UNU), No. 2006/54. http://www.wider.unu.edu/stc/repec/pdfs/rp2006/rp2006-54.pdf

6- اعتمدنا في كتابة هذه الورقة على مقالات سابقة لنا منشورة وأخرى بانتظار النشر، وقد أشرنا إلى ذلك قدر المستطاع.

7- راجع محمد علي زيني، مصدر سابق.

8- Ha-Joon Chang, Bad Samaritans (London: Random House Business Books, 2007), p 148, 154.

9- د. ناجح العبيدي، "مليارات البنك المركزي: احتياطيات ضرورية أم أموال مجمدة؟" http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=44590

10- الأرقام هي ما صرح بها المستشار الاقتصادي في الحكومة العراقية سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء، بغداد، 23 كانون الأول/ديسمبر (آكانيوز). http://www.aknews.com/ar/aknews/2/279969

11- هانس-جون تشانغ، "من نظام الحماية الى التبادل التجاري الحر،" لوموند ديبلوماتيك، النشرة العربيّة، يونيو/حزيران 2003.

http://www.mondiploar.com/article1673.tml?PHPSESSID=438eb9524449baf519c8dad457f1e776

12- يضع البنك المركزي العراقي قيوداً على التحويل الخارجي:

1- يجب أن يقدم إلى البنك سبب تحويل المبلغ وبصورة رسمية بشكل كتاب أو إشعار مدين بالمبلغ المراد تحويله.

2- إذا كان المبلغ أكثر من $10000 يخضع لتعليمات غسيل الأموال.

تخضع الفقرتان أعلاه إلى تعليمات البنك المركزي العراقي وتعرض عليه.

3- ممنوع تحويل أي مبلغ مهما كان إلى إيران وسوريا أو منهما إلى العراق حيث تعتبر هذه المبالغ دعما للعمليات الإرهابية. والقيود أعلاه تطبق كذلك في ما يخص تحويل أقساط التأمين وإعادة التأمين."

المصدر: رسالة مؤرخة في 2011/12/12 من الزميل المحامي منذر عباس الأسود.

تغيرت هذه الإجراءات مؤخراً إذ "أعلن البنك المركزي العراقي، الاثنين، عن سماحه للمصارف ببيع 5000 دولار للمواطنين بدون شروط، فيما أشار إلى إلغائه تحديد سقوف التحويل للعملة الأجنبية للخارج من قبل المصارف." السومرية نيوز، 1 تشرين الأول 2010:

http://www.alsumarianews.com/ar/3/48869/news-details-html

قد يؤدي هذا التغيير إلى قيام المضاربة على الدولار وتعظيم دوره في عمليات البيع والشراء والتهريب. لكن هذا الحكم سابق لأوانه وسينكشف تأثير هذا التغيير بعد وضعه قيد التطبيق.

13- هناك مؤشرات على حصول تغيير منها إبراز شهادة أو وثيقة تأمين نقل البضائع لدى شركة تأمين عراقية مرخصة في منافذ دخول العراق، مما يعني دفع المستوردين، عراقيين وأجانب، إلى التأمين مع شركات تأمين عراقية مرخصة من قبل ديوان التأمين العراقي.

14- البطاقة البرتقالية هي بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية بموجب اتفاقية عربية تم توقيعها في تونس بتاريخ 1975/4/26. وتغطي هذه البطاقة مسؤولية المركبة أو سائقها عن الأضرار الجسدية والمادية التي قد تلحقها هذه المركبة بالغير خلال فترة وجودها في البلد المزار والمنتسب للاتفاقية. ويقوم المكتب الموحد المتواجد في البلد المزار بتسوية هذه المطالبة والرجوع بكامل ما دفعه من تعويض على المكتب الموحد الصادرة عنه البطاقة البرتقالية. وتقوم شركة التأمين الوطنية حالياً بإدارة المكتب الموحد في العراق.

للمزيد من المعلومات أنظر: موقع الاتحاد العام العربي للتأمين:
http://www.gaif-1.org/page.php?Page=achives&Sublink=1
ويكون تعويض الحوادث الناجمة عن السيارات المؤمنة بموجب البطاقة البرتقالية طبقاً للشروط والاوضاع التي يقررها قانون التأمين الاجباري (الالزامي) في الدول التي يقع فيها الحادث. اي ان القانون النافذ يحدد نوع التعويض. (من رسالة إلكترونية بتاريخ 27 كانون الأول 2011 للزميل محمد فؤاد شمقار.

15- لا نستسهل مسألة تأمين الشحنات النفطية من قبل الطرف العراقي لأن عقد البيع يجنبه تحمل متابعة مسؤولية ما يلحق الشحنات من خسائر. نحن نثير الموضوع للإشارة إلى عدم اهتمام مؤسسات الدولة بدور غيرها من المؤسسات العراقية العامة والخاصة.

16- مصباح كمال، "أين أختفى التأمين في التبادل التجاري بين العراق وجيرانه،" مرصد التأمين العراقي.
http://iraqinsurance.wordpress.com/2012/02/14/insurance-in-trading-between-iraq-its-neighbour/

17- مصباح كمال، "محاولة في بحث بعض الخسائر الافتراضية لقطاع التأمين العراقي، (ورقة كتبت في أيلول 2012 لم تنشر بعد)

18- أنظر: مصباح كمال، "قطاع التأمين العراقي: مناقشة لتقرير البنك الدولي ورأي الدكتور مهدي حافظ"، مرصد التأمين العراقي.
http://iraqinsurance.wordpress.com/2012/02/14/world-bank-iraq-insurance/
حيث ناقشنا عدم دقة المعلومات التي أوردها البنك الدولي.

19- توصلنا إلى هذا الرقم التقريبي اعتماداً على جدول النشاط التجاري لشركات التأمين في العراق في دراسة جمعية التأمين العراقية، إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة بالعراق (2005-2010)، بغداد، [حزيران] 2010، ص2- ص7. يتكون قطاع التأمين في الوقت الحاضر من 31 شركة ويضم شركة واحدة متخصصة بأعمال إعادة التأمين (شركة إعادة التأمين العراقية العامة، تأسست سنة 1960)، فرع لشركة تأمين إيرانية، خمس شركات في إقليم كردستان، ٢٤ شركة تأمين أغلبها متركزة في بغداد. توصف بعض هذه الشركات بالدكاكين لصغر حجمها، ولذلك فإن إضافة أقساطها إلى إحصائية جمعية التأمين العراقية لن يغير كثيراً من الأرقام المعلنة.

20- مصباح كمال، "نحو مشروع لصياغة سياسة لقطاع التأمين في العراق"، مرصد التأمين العراقي:
http://iraqinsurance.wordpress.com/2012/08/06/a-policy-for-iraqs-insurance-sector/

21- بحثنا هذه المادة في مقالة بعنوان" المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10): المدخل لتغيير القانون" المؤمل نشرها قبل انتهاء سنة 2012.

22- يذكر د. سنان الشبيبي، محافظ البنك المركزي العراقي، في مقابلة قصيرة (MEED Gulf Economic Review, January 2006, pp 36-37) دور المصارف الأجنبية التجارية في تدريب بعض المصرفيين العراقيين في الخارج، ويؤكد ضرورة التدريب أثناء تأدية المصرفيين عملهم اليومي داخل العراق، ويحاجج بهذا الشأن، في ما يخص الأوضاع الأمنية، أن المؤسسات الأجنبية التي تستطيع العمل في دول تنتشر فيها الجريمة، مثل كولومبيا ونيجيريا، فإن بإمكانها التغلب على المصاعب الأمنية في العراق وتعديل الكلفة بموازاة ذلك.
ظاهرة التدريب والندوات والمؤتمرات في الخارج لا تزال مستمرة، ويشكل الانفاق عليها أحد مظاهر هدر المال العام والطلب على الدولار.

23- James Glanz, "Audit Describes Misuse of Funds in Iraq Projects," The New York Times, 25 January 2006.
Ed Harriman, "Cronyism and Kickbacks," London Review of Books, 26 January 2006.
سرقة المال العام وهدر الموارد والفساد المالي والإداري لا تزال قائمة في العراق.

تعليق هيئة تحرير موقع شبكة الإقتصاديين العراقيين على مسوّدة مقال مصباح كمال الموسوم:

"ملاحظة حول مكانة التأمين في مذكرة شبكة الاقتصاديين العراقيين بشأن البنك المركزي العراقي"

الكلام عن اللبرالية الجديدة غير وارد في نطاق تقييم المذكرة لانجازات وبعض نواقص السياسة النقدية كما في حال تفضيل المذكرة خفضاً تدرجياً في سعر الصرف لمقابلة آثار تخفيضات عملات سوريا وتركيا وايران.

ضمن السياق المطروح، لم تتطرق المذكرة إلا بشكل هامشي للحديث عن استقلالية البنك المركزي بل تحدثت في الوجيز التنفيذي عن ان قانونه لا يجيز الإقراض للحكومة وللمؤسسات الحكومية وبالتالي فهناك تنبيه للحكومة بعدم تجاوز القانون وهو اساس الحملة الضارية على البنك – لأنهم كما يعرف من يريد ان يعرف – يرومون التصرف بالاحتياطي.

ثانيا، خلافا لما تفضل به الاخ مصباح، فقد تطرقت المذكرة ووجيزها التنفيذي الى الكثير من مثالب السياسة الاقتصادية العراقية واهمها فتح باب الاستيراد على مصراعيه الذي انتقدناه بشدة كما انتقدنا الفساد والاسراف في الانفاق والفشل بتوسيع انتاج الطاقة الكهربائية وغيرها من الامور. وانني ادعو الاخ مصباح الى إعادة قراءة المذكرة ليرى هذه الامور بشكل اوضح.

ثالثا، لم تر المذكرة مبررا ضمن سياقها للحديث عن الاحتياطي الامثل، إن كان هناك معيار واضح ومحدد لتعيين وصول الاحتياطي الى الامثلية هذه. رغم ذلك النقص في المعايير اللازمة لتحديد الامثلية، اود تذكير الاخ مصباح بالاشارة الى مقال سابق لي في موقع شبكتنا كنت قد تحدثت فيه عن ١٥ شهر من قيمة المستوردات كتقريب لحجم الاحتياطي المرغوب كحد أدنى في ظروف العراق ولعله يريد الرجوع اليه. بالمقابل هناك رأي آخر بين اقتصاديي الشبكة يعتقد بان استخدام الاحتياطي من قبل الدولة سيؤدي الى التضخم ويمكن الرجوع في ذلك الى احدى مقالات الدكتور علي مرزا على موقعنا.

رابعا، ان حديث المذكرة عن الاثر السلبي لاطلاق الاستيراد هو انتقاد لسياسة بريمر التي تستمر الى يومنا هذا في مجال التجارة الخارجية. وانني ادعو السيد مصباح الى قراءة تعقيبي على مقال الدكتور الصوري والمنشور في موقعنا اضافة الى مقالات عديدة في جريدة الحياة ومقابلة مع جريدة نيويورك تايمز عام ٢٠٠٣ انتقدت فيها هذه السياسة المدمرة للانتاج الوطني العراقي.

ان تركيز المذكرة، ولا بد لاية مذكرة وجيزة من التركيز على محور ما، هو في ايضاح خطل الحملات

على البنك وتبيان ما أنجزته سياساته في استقرار العملة وفي الحد من وتائر التضخم وهذه مهمات البنك المركزي الاساسية بموجب قانونه.

حديث السيد مصباح عن تخصيص العملة الصعبة للقطاعات وارد في الاقتصادات المخططة وحين تكون هناك خطط اقتصادية جادة ولكن طرح هذا الامر لا ينسجم ووضع الاقتصاد العراقي حاليا حيث تطلق الدولة حرية الاستيراد بل تؤجل تطبيق قانون التعرفة الجمركية لسنتين متتاليتين وقد كتبنا عن هذا الموضوع اكثر من مرة منتقدين الخضوع لأجندة المصالح التجارية وبالتالي لم يكن مبررا التكرار في المذكرة التي وقعها 18 عضوا من الشبكة وكان هدفها الاساس تبيان ما تحقق بشكل موضوعي وموثق رقميا بغية الحد من حملات مدعمة من قبل اطراف مستفيدة من اضعاف البنك للسيطرة على احتياطي العراقيين جميعا الذي اسهم باستقرار نسبي للدينار بعد سنوات انهياره الامر الذي خفض من معدلات التضخم. وكما هو معروف لدينا كاقتصاديين فان جموح معدلات التضخم سيؤدي الى المزيد من الفقر كما شهدنا ذلك في التسعينيات.

الزميل مصباح لديه الكثير مما يستطيع قوله حول التأمين وإعادة التأمين فهو ضليع بهذا الفرع الذي لا يدعي الكثير من الاقتصاديين معارف كثيرة فيه وسيفيد الشبكة والاقتصاد بشكل واضح ان زاد من كتاباته القيمة حول الموضوع التاميني وعلاقته بتراكم راس المال في الاقتصاد العراقي فمن دون شك نحن نحتاج الى اعادة بناء شركات التامين العراقية التي بدا بأضعافها اول من بدأ قرار تأميمها في العام 1964 .

كذلك سيكون مفيدا للعراق واقتصاده لو تكرم الاخ مصباح بالتوسع في دراساته من نطاق التأمين التجاري واعادة التأمين الى موضوع التأمين الاجتماعي كأن يعد لنا دراسة عن كيفية ومتطلبات انشاء صندوق ونظام للضمان الاجتماعي والذي سيسهم وجوده في تقليل الميل للتوظف الهادر لثروات العراق من خلال البطالة المقنعة باجهزة الدولة سعيا وراء امتيازاتها من تقاعد وغيره.

عن هيئة التحرير
د. فاضل عباس مهدي
د. بارق شبر

تنويه:

ذكرتُ في مقالتي "المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10): المدخل لتغيير القانون" (الثقافة الجديدة، عدد مزدوج، 353–354، كانون الأول 2012، ص 22) أن المادة 126 من الدستور العراقي تنص على أن التشريعات النافذة تبقى معمولاً بها ما لم تُلغَ أو تُعدّلَ، وفقاً لأحكام الدستور. الرقم الصحيح للمادة هو 130 وليس 126. مع اعتذاري للقراء.

مصباح كمال

الجودة في المؤسسة الصحية وآفاقها

سلام مهدي القريني ❖
بكتريولوجي، مدير شعبة إدارة الجودة - دائرة صحة كربلاء

المقدمة

تعريف (الجودة في العمل) هو أن تقوم بالإجراء الصحيح بطريقة سليمة من أول مرة، بل وكل مرة. وتعريفها في دليل منظمة الصحة العالمية لعام 1988 هو أنها: "التطابق مع المعايير والأداء الصحيح بطريقة آمنة وتكلفة مقبولة في المجتمع بحيث تؤدي إلى إحداث انخفاض في عدد الحالات المرضية، نسبة الوفيات، الإعاقة وسوء التغذية" وللارتقاء بمستوى الخدمات الطبية والصحية دعت الحاجة إلى تطبيق نظام إدارة الجودة في المؤسسة الصحية .

تعريف إدارة الجودة الشاملة :هي فلسفة إدارية حديثة، تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل، قائم على أساس إحداث تغييرات جذرية لكل شيء داخل المنظمة.

المشكلة// كي نكون في الصورة

نقتبس المثال الآتي من كتاب كيلي 2003:

اصطحبت الأم طفلتها البالغة ٦ اشهر (والتي تعاني من الحمى) الى المركز الصحي القريب لتلقي العناية الطبية اللازمة، وصلت قبل الموعد المحدد بـ 10 دقائق وانتظرت في المكان المخصص للانتظار حتى يحين موعدها والذي تقرر أن يكون في 10 صباحا نظراً لكثرة عدد المراجعين هذا اليوم (وكل يوم!!). لكن الساعة تجاوزت العاشرة والنصف وصولا الى الحادية عشرة والأم تنتظر وطفلتها تصرخ وتتألم .. اخيرا تم اخبارها بأن الطبيب غادر المركز لأمر طارئ !! وأن عليها العودة غداً وبوقت مبكر ؟؟ ...نكتفي بهذا القدر من المثال.

الاسئلة التي يمكن ان تخطر في بال اي مهتم بالجودة هي الآتي :

1- هل يوجد في مؤسساتنا الصحية مكان انتظار لائق، كوادر متخصصة وعلاج كافٍ ؟

2- هل تعمل المؤسسة وفقاً لمعايير صحيحة تحقق رضا المرضى والعاملين ؟

3- هل يتم اخبار المراجعين في حال مغادرة الطبيب أو عند مغادرته سيتم تلقي العناية الطبية؟

4- هل يعني ذلك عدم وجود نظام تحديد مواعيد للمراجعة وضعف الآلية التي يتم فيها التعامل مع المراجعين ؟

5- هل أدّى التأخير الى استياء الأم

ومعاناة أكثر للطفلة من نظام الرعاية الصحية ؟

الهدف: الوصول بمؤسساتنا الصحية الى مستوى الجودة بشكل أولي

بعد ان ايقنّا – كشعبة ادارة جودة – من المثال المعلن في اعلاه، اصبح من الضروري، البحث عن اسلوب جديد لتلافي ما حدث وان نقوم بإعادة النظر في بناء منظومتنا الصحية التي بحاجة الى تحديث واعتماد معايير ترتكز على مفهومٍ مفاده: "القيام بالفعل المناسب في الوقت المناسب بالطريقة المناسبة للشخص المناسب". ويفترض ذلك ان تجتمع لدينا ثلاث دعائم رئيسية لا بد منها:

1- بنية تحتية متكاملة للمؤسسة الصحية.

2- موارد بشرية كافية كماً ونوعاً.

3- مكافحة العدوى مطبقة وبأعلى مستوى.

مفاهيم لابد من الاشارة اليها:

المعيار :Standard , Criteriom وهو الحد، أو الحكم، المتوافق لأغراض الاعتماد والحجية من قبل وكالة أو هيئة مهنية معترف بها باعتبارها الحد الأدنى من المقبول القياسي.

المؤشر : Indicator , Ticker المؤشرات هي علامات أو اشارات تستخدم لتوضيح الاتجاه أو وصف مقياس التقدم نحو الهدف. في سياق المعايير غالبا ما تستخدم المؤشرات لقياس تحقق المعايير.

هيكل المعايير: نظام لتصنيف المعايير حسب نوعها وطرق تسجيلها. النظام يستخدم علامات أ لمعايير الهياكل، اما ب، ج فهما معايير تطبيقات على المدى القريب أو البعيد. ولتمكين التقييم الذاتي أضيف التسجيل لكل معيار في الأدلة (0، 1، 2). وفي هيكل المعايير المعتمد فإن العمود الأول يشير إلى صنف المعيار أ، ب أو ج ويليه أربعة مربعات والتي تستخدم في التسجيل .الحروف في المربعات هي M متوافق (درجة التقييم 2) (يعني خلو المعيار من أي ملاحظة سلبية)، P متوافق جزئيا (درجة التقييم 1) (وجود ملاحظة سلبية واحدة أو اثنتين فقط)، N غير متوافق (درجة التقييم 0) (وجود ثلاث ملاحظات سلبية أو أكثر)، NA لا ينطبق عليه المعيار (غير مشمول بهذا النوع من المعايير) .

الوسائل:

1- تقارير نقاط القوة والضعف في كل مؤسسة صحية.

2- استمارات ملخص تقييم المراكز الصحية.

3- استمارات ملخص تقييم المستشفيات.

4- مؤشرات تطبيق المعايير في المراكز الصحية.

5- مـؤشـرات تـطبـيق المعـاييـر في المستشفيات.

6- الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة / دائرة الصحة العامة / شعبة إدارة الجودة، والخاص بنظام مؤشرات ادارة الجودة.

٧- البرنامج الألكتروني المعد بجهود ذاتية في الشعبة لجمع وتحليل البيانات ونتائج التقييم.

خطوات العمل:

1- استناداً للتعليمات الوزارية الصادرة تم تشكيل لجان التقييم في كل مؤسسة صحية.

2- عقد عدة ندوات ومحاضرات لتوضيح وشرح المؤشرات والمعايير وكيفية تقييم المؤسسات بموجبها، وقد تمت بحضور ودعم الدكتور علاء حمودي/ المدير العام والدكتور عادل محي / معاون المدير العام.

3- حضور شعبة إدارة الجودة اجتماع مجلس إدارة دائرة صحة كربلاء لمناقشة موضوع تقييم الأداء وضحت فيه آلية وخطة العمل القادمة له وأن تكون الشعبة مشرفة على عمل لجان التقييم وإشراك رؤساء هذه اللجان في مجالس إدارة كافة المؤسسات الصحية.

4- قررت دائرة صحة كربلاء تشكيل اللجنة العليا لتقييم الأداء برئاسة السيد المدير العام وعضوية السيد معاون المدير العام وعدد من مدراء الأقسام والشعب إضافة الى مدير شعبة إدارة الجودة.

5- تم تكليف كافة لجان التقييم بإعداد تقارير عن نقاط القوة والضعف في المؤسسات الصحية وتقديمها الى شعبة إدارة الجودة لدراستها ومناقشتها.

6- إعداد التقارير والمطبوعات والمطويات الخاصة بشرح مفاهيم تقييم الأداء والمعايير والمؤشرات وتوزيعها في المجتمع الصحي ونشرها على الموقع الالكتروني لدائرة صحة كربلاء وفي مختلف وسائل الإعلام.

7- استضافت شعبة إدارة الجودة المشاركين في دورة ((تقييم المؤسسات وفقاً لمعايير الجودة)) التي أقامها مكتب المفتش العام واللجنة العليا لإدارة الجودة في وزارة الصحة لدوائر الصحة في الفرات الأوسط (لجان التقييم) (بغداد، كربلاء ، النجف ، بابل ، المثنى والديوانية).

8- وضع جدول زمني يومي لفريق الشعبة للإشراف المباشر على التقييم في كافة المؤسسات:

- مستشفى الحسين التعليمي بسعة (420) سريراً (مستشفى عام في مركز المحافظة)
- مستشفى كربلاء التعليمي للأطفال بسعة (420) سريراً (مستشفى تخصصي في مركز المحافظة)
- مستشفى النسائية والتوليد التعليمي بسعة (100) سريرً (مستشفى تخصصي في مركز المحافظة)
- مستشفى الهندية العام بسعة (200) سرير (مستشفى عام في قضاء الهندية)

● مستشفى عين التمر بسعة (18) سريراً (مستشفى عام في قضاء عين التمر)

● قطاع المركز (١٢ مركزاً)- قطاع الحر (6 مراكز) - قطاع الهندية (7 مراكز) - قطاع الحسينية (3 مراكز)

9- تمكنت الشعبة وبجهود ذاتية من إعداد برنامج بنظام Excelلجمع وتحليل البيانات الاحصائية وفقاً لاستمارة الملخصات الخاصة بكل مؤسسة بغرض توحيدها واعتمادها كقاعدة بيانات أساسية للتقييم النهائي، كذلك يمكن الاستفادة منها مستقبلا حيث اعطت مسحاً متكاملاً لواقع المؤسسات الصحية كافة.

10- دراسة استمارات مؤشرات تقييم الأداء والملخصات المنجزة في بعض المؤسسات وتدوين الملاحظات ومناقشتها والتخطيط لتنظيم زيارات ميدانية تباعاً لإعادة التقييم لبعضها أو الإشراف على تقييم الآخر.

11- مراجعة كافة استمارات التقييم وتدقيقها وإجراء التعديلات والتصحيحات المطلوبة وعرضها على اللجنة العليا لتقييم الأداء المشكلة في دائرة الصحة.

12- إدخال استمارات التلخيص في البرنامج الخاص بالتقييم وربطها بنظام موحد وإعداد الجداول والمخططات والعمل على إكمالها وإرسالها الى الوزارة.

ربما ما قمنا به في ادارة الجودة في كربلاء قريبا من مخطط (fishbone dia-gram) الذي وضع أداته الاخصائي الياباني كورا ايشاكاوا عام ١٩٤٣م المسمى بحسك السمكة وهو اداة لاكتشاف كل الاسباب لمسألة معينة.

● اتبعنا وجود اجراءات مكتوبة ومحدثة وتعكس افضل طريقة لإنجاز المهام المطلوبة مع وجود ادوات صحيحة وحدود واضحة ومسموح بها للعملية.

● وجود جدول زمني محدد للبدء والانتهاء.

● وجود نظام مراقبة ومتابعة وتحسين.

ولتحقيق هدفنا قمنا بالآتي:

1- انشاء لجنة للقيادة تمثلت باللجنة العليا لإدارة الجودة برئاسة المدير العام تم تحديد مهامها وواجباتها وأهدافها ومرجعيتها.

2- تحديد الاماكن التي يمكن تطبيق نظام ادارة الجودة فيه واستحصال الموافقات الاصولية والذي يتطلب تعاون جميع المعنيين كما يتحتم تامين الموارد لتطبيق مجموعة الاجراءات التصحيحية مع المراجعة الدورية.

3- إعداد استمارات التوصيف الوظيفي لكل موظف كذلك اعداد سياسات وإجراءات لمختلف الاقسام المتمثلة بأداة الطبيب وأداة التمريض وأداة الاداري وأداة المهندس.

4- التحقق الفني: وفيه اجرينا مسحاً شاملا اعطانا عددا من المؤشرات الواجب اعادة النظر فيها ، منها على سبيل المثال:

● ضعف ثقافة الجودة لدى الكوادر العاملة.

● ضعف في التدريب والتأهيل وندرة برامج تطوير وتحسين مستوى الأداء .

● ضعف في تطبيق مبادئ مكافحة العدوى والسيطرة على التلوث وعزل النفايات.

● سوء التوثيق وغياب الآليات والسياسات المطبوعة والأهداف المدروسة والمعلنة.

البيانات والنتائج

هنا اجرينا عملية مسح شاملة تمثلت في خمسة مستشفيات وثمانية وعشرين مركزا صحيا معظمها قديمة لكنها تأهلت بعد عام 2003 في عموم محافظة كربلاء.

مدة التقييم (4) أشهر للفترة من شهر شباط لغاية شهر أيار/ 2012

اعتمدت الاحصائيات الشهرية لـ (كانون

أولاً) موحد الاستمارة الإحصائية الخاصة بالمراكز الصحية

المراكز الصحية	المجموع (28) مركزا	
عدد النفوس التي تغطيها المراكز	نسمة 978,617	
معدل عدد المراجعين الشهري	151,590 مراجع	
معدل الاحالات شهريا	7,125	
الاطفال دون سن الخامسة	طفل 125,458	
النساء بعمر الانجاب	195,906	
النساء الحوامل	26,422	
الاطفال حديثي الولادة	24,226	
[illegible]	4	
[illegible]	2	
مراكز تدريبية	2	

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
طبيب	122	68	195
[illegible]	85	62	98
[illegible]	2	1	25
[illegible]	10	6	25
[illegible]	117	90	90
صيدلي	75	64	49
[illegible]	40	34	49
[illegible]	205	168	48
[illegible]	44	40	195
[illegible]	15	1?	195
[illegible]	88	67	381
[illegible]	62	40	49
[illegible]	31	28	49
[illegible]	17	1?	98
[illegible]	10	6	50
ممرض	521	505	103
[illegible]	10	10	26
[illegible]	43	46	48
[illegible]	19	15	25
[illegible]	37	35	25
محاسب	2	1	25
[illegible]	3	2	26
[illegible]	13	10	50
[illegible]	16	18	49
[illegible]	11	10	49
[illegible]	45	51	103
حارس	19	11	75
[illegible]	7	6	30
سائق	5	5	6
[illegible]	5	7	26
[illegible]	7	8	25
[illegible]	54	63	C
المجموع	1991	1820	2786

ثانياً) موحد الاستمارة الإحصائية الخاصة بالمستشفيات

السعة السريرية (سرير)	942	
معدل تعدد المراجعين الشهري	119204	
معدل الاشغال السريري	79.60%	
معدل أيام المكوث	2.1	
نسبة الوفيات	1.90%	
الكوادر	مج معلن	مج حضور	%
طبيب اختصاص	208	230	111%
طبيب ممارس + مقيم أقدم	169	126	75%
طبيب تدرج + مقيم دوري	132	106	80%
طبيب أشعة وسونار	20	17	85%
طبيب تخدير	19	16	84%
طبيب أسنان	11	10	91%
طبيب مختبر	13	11	85%
صيدلي (اختصاص ، ممارس، مكتب)	169	153	91%
بكتريولوجي+ بايولوجي+ كيمياوي+ تقني تحليلات	98	85	87%
ممرض جامعي	36	36	100%
تقني صحة مجتمع + باحث صحي	47	47	100%
م. طبي + م. تخدير + م. شعاعي + م. صيدلي	533	508	95%
م. مختبر	150	131	87%
كوادر تمريضية	1198	1066	89%
مهندس	53	48	91%
كوادر فنية	56	51	91%
كوادر ادارية	408	391	96%
كوادر خدمية	239	218	91%
أخرى	101	99	98%
العقود	15	15	100%
الأجور الموسمية	218	218	100%
المجموع	3893	3582	92.01%

ثالثاً) نتائج التقييم حسب المؤسسات

الدائرة	دائرة صحة كربلاء	54.35%
قطاع	الحر	55.20%
مركز صحي	حي الحر	64.63%
مركز صحي	حي العامل	54.18%
مركز صحي	اليرموك	58.79%
مركز صحي	الحسن العسكري	50.84%
مركز صحي	الحر	51.67%
مركز صحي	انطاقة	50.61%
قطاع	الهندية	53.83%

مركز صحي	الهندية النموذجي	55.57%
مركز صحي	الجانب الصغير	49.24%
مركز صحي	الجنول الغربي	58.94%
مركز صحي	الخيرات	56.97%
مركز صحي	الحي العسكري	55.00%
مركز صحي	أبو روية	46.82%
قطاع	الحسينية	56.05%
مركز صحي	الحسينية	57.48%
مركز صحي	الطف	54.44%
قطاع	المركز	49.64%
مركز صحي	حي العباس	47.58%
مركز صحي	حي النضال	57.88%
مركز صحي	باب بغداد	51.36%
مركز صحي	العباسية الغربية	53.03%
مركز صحي	العباس الشرقية	44.55%
مركز صحي	حي النصر	45.76%
مركز صحي	حي الغدير	51.36%
مركز صحي	الملحق	46.82%
مركز صحي	الوفاء	53.03%
مركز صحي	حي الموظفين	54.85%
مركز صحي	عين التمر	39.85%
المستشفيات		
مستشفى الحسينة التعليمي	420 سريراً	57.27%
مستشفى النسائية والتوليد التعليمي	100 سريراً	66.39%
مستشفى كربلاء التعليمي للأطفال	204 سريراً	59.71%
مستشفى الهندية العام	200 سريراً	61.43%
مستشفى عين التمر	18 سريراً	53.30%

رابعاً) نتائج التقييم حسب المؤشرات

تقرير حسب المؤشرات للمراكز الصحية	
المؤشر	النتيجة
المؤشرات الادارية	49.46%
الوحدات الطبية	51.63%
الصيدلية	58.90%
رعاية الام والطفل	54.63%
تعزيز الصحة	39.20%
السيطرة على حالات الالتهاب التنفسي وحالات الاسهال	66.67%
وحدة التغذية	50.34%
وحدة التطعيم المستمر	36.80%
الصحة المدرسية	55.11%
المختبر	63.90%
الامراض الانتقالية	35.83%
وحدة الاسنان	73.63%
طب الاسرة	25.75%
الترابر الصحي	35.33%
الكشف المبكر عن الضغط والسكري	25.00%
الخدمات التقدية	40.44%
وحدة الضمك	55.00%
الصحة الالكترونية	27.78%
صالة الولادة	40.00%
خدمات الطوارئ	61.36%

تقرير حسب المؤشرات للمستشفيات	
المؤشر	النتيجة
المؤشرات الفنية	57.31%
الخدمات البيئية المحيطة ببناية المستشفى	49.03%
الطوارئ	58.49%
العيادة الاستشارية	57.11%
الردهات	56.39%
الأشعة والصوتار MRI و CT Scan	61.11%
صالة العمليات	64.39%
الإدارة	38.27%
ردهة الحروق	46.38%
صالات الولادة	55.68%
انعاش القلب /العناية المركزة /العناية التنفسية	66.07%
مصرف الدم	74.29%
المختبرات	59.56%
الصيدلية	61.31%
ردهة التخدج	55.19%
الصحة الالكترونية	10.00%
الشعبة الهندسية	31.82%
الطبر	65.71%
الموارد البشرية	67.33%
التقييم الذاتي	87.31%
المخازن	58.48%
الحملات والمرافق	55.00%
دار الاطباء	49.35%
خدمات المطبخ	67.80%
الزيارة الميدانية	68.10%

ملاحظة: النتائج حسب إدخالها في الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة –دائرة الصحة العامة –شعبة إدارة الجودة

الثاني ، شباط ، آذار، نيسان 2012) وكذلك الاحصائيات السنوية لعام 2011.

وكانت النتائج النهائية كالآتي :

الاستنتاجات:

من خلال دراسة وتحليل بيانات ونتائج التقييم المؤسسي لدائرة صحة كربلاء المقدسة (المستشفيات والمراكز الصحية) برزت عدة ملاحظات وهي:

أولاً: المراكز الصحية/ وتختلف من حيث:

- عدد نفوس المنطقة التي يغطيها المركز الصحي والمستوى المعيشي ومعدل عدد المراجعين.
- عدد المراكز الفرعية التابعة للقطاع.
- المساحة والبناء.
- الهيكلية القياسية وعدد الكوادر وتوفر الأجهزة والمستلزمات.
- قربها أو بعدها عن مركز المدينة أو عن مستشفى عام أو تخصصي.
- الشمول بتطبيق برامج طب الاسرة والزائر الصحي والكشف المبكر عن الضغط والسكري.
- وجود أو عدم وجود صالات ولادة أو طوارئ.

ثانياً: المستشفيات/ وتختلف من حيث:

1- عدد الأسرة والاشغال السريري ومعدل أيام المكوث.

2- الهيكلية والكوادر: يؤثر على كافة المؤشرات وخاصة الفنية والموارد البشرية والزيارات المسائية وغيرها.

3- الموقع الجغرافي: يؤثر على تقييم عدة مؤشرات مثل أعداد المراجعين والبيئة المحيطة وغيرها.

4- المساحة والبناء: يؤثر على تقييم مؤشرات البنى التحتية كافة ومؤشرات أخرى مثل مكافحة العدوى وغيرها.

5- توفر الأجهزة والمستلزمات: يؤثر على تقييم مؤشرات البنى التحتية كافة وعدد من المؤشرات مثل الأشعة والصحة الإلكترونية وغيرها.

6- الاختصاصات العلمية والفنية والخبرة: يؤثر على تقييم معظم المؤشرات مثل الصحة الالكترونية والشعبة الهندسية والمختبرات وغيرها.

7- نوع الخدمات الطبية (عامة أو تخصصية): يؤثر على تقييم عدة مؤشرات والاستشارية والردهات وصالات العمليات والولادة وغيرها.

8- معدل أعداد المراجعين والعمليات اليومي أو الشهري: يؤثر على كافة المؤشرات وخصوصاً الطوارئ والاستشارية.

ثالثاً: المقارنة بين المؤسسات بموجب النسبة المتحققة للتقييم (غير صحيحة) فبالاعتماد على ما ذكر آنفاً من نقاط الاختلاف فإن نتائج التقييم لا تعني بالضرورة أن المؤسسة التي حصلت على أعلى نسبة بالمئة هي الأفضل وليس كون مؤسسة حصلت على نسبة 60٪ هي أفضل

من المؤسسة التي حصلت على 50 أو 40٪ بل أن النسبة التي حققتها المؤسسة (عالية أو واطئة) وفقاً لواقع ومحيط المؤسسة تحتاج الى مكملتها لتحقيق نسبة 100٪ والحيلولة دون تدنيها.

- التقييم الكلي للمراكز الصحية = 47 ٪
- التقييم الكلي للمستشفيات = 60 ٪
- التقييم الكلي لدائرة صحة كربلاء = 54 ٪

النسب المشار اليها تدلل انها بحاجة كبيرة الى التغيير في اكثر من مكان وأهم ما في ذلك مساحة السرير على سبيل المثال وصالات العمليات والمداخل والمخارج وأماكن الانتظار والمحطات التمريضية وسهولة الوصول . وفيها يتضح ما يأتي:

1- مؤشرات تطبيق معايير البنى التحتية والبيئة المحيطة لمعظم المؤسسات تراوحت نتائجها بحدود 40 - 45 ٪ في المراكز الصحية وبحدود 55- 60 ٪ في المستشفيات.

2- التوصيف الوظيفي أو التطابق مع الهيكلية = صفر خصوصا في المراكز الصحية.

3- تطبيق معايير ومبادئ مكافحة العدوى والتي تمثلت بنسبة ما يقارب الـ 20٪ من المؤشرات كانت نتائجها ضعيفة جداً وذلك لارتباطها بالعامل الاول والثاني من جهة وضعف (الوعي والتدريب والرقابة والتفتيش) من جهة أخرى ورغم ذلك فان مكافحة العدوى في صالات العمليات مثلاً مطبقة الى حد ما ولكن فيها عيوب متكررة ومتوارثة تجعلها تأخذ الدرجة المتدنية لجهل معظم الكوادر بمعاييرها.

المناقشة

أولاً) تحليل بيانات ونتائج التقييم في المراكز الصحية:

- بلغت نسبة التقييم 47٪ (معدل لـ 28 مركزاً صحياً)
- مجموع الاطباء (طبيب عام، رعاية، أشعة، سونار، أسنان) = 247 طبيباً
- مجموع المراجعين =153530 مراجعاً شهرياً
- معدل عدد المراجعين الشهري لكل طبيب = 622 مراجعاً
- عدد أيام العمل شهريا= 22 يوماً

يعني ان الطبيب يفحص 29 مريضاً أو أقل في اليوم الواحد. وحيث أن عدد ساعات العمل اليومية هي 6-7ساعات يومياً، فهذا يعني أن الطبيب لديه – 10 20 دقيقة لفحص كل مريض وهو الوقت القياسي والكافي للفحص.

ولكن واقع ما نراه في مراكزنا الصحية عموماً هو:

1- أنها مزدحمة دائماً وخاصة بين الساعة 8 – 11 صباحاً.

2- استياء معظم المراجعين من طول الانتظار وعدم الاهتمام والمحسوبيات وانخفاض مستوى الخدمات الفندقية فيها.

3- قصر وقت الفحص الذي يختصر الى أقل الدقيقة في أحيان عدة.

4- ضعف مستوى أداء العاملين وقلة تواجدهم وتقصيرهم الواضح في تقديم الخدمات والارشادات وتعزيز الصحة.

5- عدم توفر أنواع عديدة من الأدوية والفحوص المختبرية.

6- عدم تقديم الخدمات الصحية بعد الساعة الواحدة ظهراً.

ونرى أن أسباب ذلك عزى الى:

أ. صغر مساحة المركز الصحي وتداعي البنى التحتية وعدم توفر صالات انتظار مناسبة للمراجعين وكذلك عدم الاهتمام بالحدائق والبيئة المحيطة بسبب النقص في الكوادر خاصة الخدمية والفنية منها وعدم المتابعة من قبل الأقسام والشعب الهندسية المسؤولة.

ب. عدم توفر الصلاحيات المالية ووسائط النقل لدى المركز وعجزه عن صرف أية مبالغ وإن كانت قليلة جداً إلا بالرجوع الى القطاع، ومشاكل الروتين والتأخير وما شابهها بالرغم من كثرة البرامج الصحية والواجبات.

ت. قلة عدد الوحدات الطبية المفتوحة لتقديم الخدمة بالرغم من وجودها في الهيكلية وتوفر عدد كافٍ من الكوادر.

ث. وجود المراكز الصحية لا يتناسب مع عدد السكان التي تغطيها وهناك تفاوت كبير في عدد المراجعين لها.

ج. الخروج لتنفيذ حملات التلقيح الدورية وبرامج الزائر الصحي .

ح. المفارز الطبية خلال فترات الانذارات والخفارات في المناسبات الدينية المتعددة (زيارة العاشر من محرم ، الزيارة الأربعينية في شهر صفر وزيارة النصف من شعبان وعيد الفطر وعيد الأضحى) .

ثانياً) تحليل بيانات ونتائج التقييم في المستشفيات:

- بلغت نسبة التقييم 60٪ (معدل لـ 5 مستشفيات مع الأخذ بنظر الاعتبار السعة السريرية لكل مستشفى)
- عدد الاطباء = 460
- طبيب الاختصاص =230
- عدد المراجعين =120 الفاً (تقريباً) وعدد الأسرة 942 سريراً
- المعدل الشهري لعدد المرضى للطبيب الاختصاص الواحد =522 مريضاً
- ما يفحصه الطبيب الاختصاص في اليوم = 23 مريض
- كذلك فإن كل طبيب مسؤول عن 5 أو ٤ أسرّة باعتماد نسبة الاشغال البالغة 80٪ فكيف حال المستشفيات على أرض الواقع؟

1- الوضع في الاستشارية مشابه لما في المراكز الصحية.

2- مواعيد الحجز لمعظم الخدمات الطبية (العمليات، الرنين، المفراس، الإيكو، تفتيت الحصى .. الخ) بعيدة نسبيا مما يضطر الكثير من المرضى الى إجرائها خارج المستشفى وبمبالغ كبيرة.

3- عدم تواجد الأطباء الاختصاص

والمقيمين الأقدمين في الردهات واقتصار التواجد على الطبيب المقيم الدوري.

4- الفرق الواضح في مستوى تقديم الخدمات والمتابعة بين الدوام الصباحي والمسائي.

5- من الجدير بالذكر أن نسبة الوفيات في المستشفيات عموماً هي أقل من 2٪ من عدد المراجعين بما فيهم الأطفال الخدج وأن معدل عدد أيام المكوث فيها (2.1) وهي مؤشرات تبعث الى التفاؤل.

أما الأسباب فهي:

- عدم تطبيق نظام الإحالة بالشكل الصحيح.

- وجود مستشفى عام واحد فقط داخل مركز المحافظة والتي يسكنها أكثر من مليون نسمة ويدخلها آلاف الزائرين شهريا وملايين في بعض المناسبات والأشهر.

- قلة المتابعة والزيارات التفتيشية والمفاجئة خلال الدوام المسائي.

أما الأسباب العامة التي تؤثر على أداء كافة المؤسسات فهي:

● التدخل الواضح وغير المقبول من قبل العديد من الجهات الخارجية (المتنفذة) لتقديم مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة والتجاوز على حقوق المراجعين والعاملين.

● الجهل بالأنظمة والقوانين والتعليمات والسياقات والآليات؛ وغياب السياسات والإجراءات والتوصيف الوظيفي وجداول المهام والواجبات وتقارير الأعمال المنجزة، وضعف دور المسؤولين في تنظيم ومتابعة أعمال مرؤوسيهم، كذلك عدم إعلان حقوق وواجبات المرضى وجداول المواعيد والحجوزات.

● عدم تطبيق مبادئ مكافحة العدوى والسيطرة على التلوث والسلامة المهنية وعزل ونقل النفايات وعدم وجود المحرقة للتخلص الآمن من تلك النفايات وكذلك عدم الالتزام بالزي الرسمي والباج التعريفي.

● التدريب والتعليم المستمر وثقافة الجودة في أدنى مستوياتها لدى الكوادر إضافة الى غياب الحافز والشعور بالتهميش.

● ضعف الأداء وقلة الوعي والثقافة وعدم الإخلاص لدى بعض الكوادر ذات التفكير المحدود والضّيق الذي تؤثر سلباً على مستوى الأداء العام للكوادر الأخرى .

● تركيز وقت المراجعة في الساعات الثلاث الأولى للدوام وعدم تواجد الكوادر وخاصة بعد الساعة الواحدة ظهراً بسبب ثقافة المجتمع وضعف الوعي والمتابعة وقلة الخدمات المتوفرة.

● كثرة الاجازات الزمنية والاعتيادية والمرضية للعاملين وتسيير العمل بأقل عدد منهم.

التوصيات

حتى نصل الى ما نريد من اهداف حقيقية تتمثل بتقليل الخطأ وبالتالي تقليل نسبة الوفيات وتقليل المرضى وتحقيق رضا المريض والعاملين علينا العمل باعتبار النقاط

الآتية خط الشروع:

● اعادة توزيع القوى البشرية وفقا للتوصيف الوظيفي والكثافة السكانية، والعمل بنظام المناوبة الذي يعد منطلقا لبناء هيكل تنظيمي صحيح، وتحديث البنى التحتية وفقا للمعايير الدولية ودعم مشاريع الإدامة والصيانة .

● العمل على اقناع القيادات العليا للمؤسسات الصحية بأهمية وضرورة تطبيق نظام إدارة الجودة في العمل الصحي مع الالتزام الكامل به كأداة للارتقاء بمستوى الأداء والخدمات المقدمة. كذلك نشر ثقافة الجودة لدى الكوادر من خلال وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة وإدراجها ضمن المناهج التدريبية وعلى كافة المستويات.

● إعداد رسالة ورؤية موحدة في المؤسسات الصحية ذات أهداف واضحة تضمن حقوق المريض ورضا العاملين يتم تطبيقها من خلال سياسات وإجراءات رصينة مفصلة في كل أقسام وشعب المؤسسة تستند للوائح والقوانين والتعليمات الموضوعة وتتوافق مع التوصيف الوظيفي وجداول المهام والواجبات وتم مراجعتها وتنقيحها دورياً من قبل لجان متخصصة.

● عمل المؤسسات طبقاً للخطط والاستراتيجيات المعدّة وفقاً لنتائج تحليل المؤشرات والتغذية الراجعة (Feed Back)والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية بما يدعم برامج التطوير والتدريب والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

● متابعة تطبيق المعايير من خلال تقييم مؤشرات التطبيق وتحليل نتائجها وبشكل متواصل ودوري ودراسة المشاكل والمعوقات وبحث سبل التحسين المستمر فالجودة ليست موسمية بل هي منهاج عمل يومي.

● استخدام التقنيات والبرامج الحديثة لمختلف الخدمات وتوفير الدواء والفحوصات والطرق العلمية السليمة لمكافحة العدوى والسيطرة على التلوث والسلامة المهنية والتوثيق في الملف الطبي والأرشفة وإدارة الموارد البشرية والمالية.

● تفعيل دور الجودة في الأقسام الفنية والهندسية في ما يخص تصميم المباني والمنشآت والمشاريع والشبكات والأجهزة والمعدات وسبل إدامتها وصيانتها.

● توفير الدعم المادي والمعنوي وخاصة للمراكز الصحية وحشد الطاقات والجهود لتطبيق برامج الجودة وتشجيع الكوادر المتميزة والنشاطات التي تسهم في رفع مستوى الأداء.

● العمل بروح الفريق الواحد حيث أن نجاح نظام إدارة الجودة يتطلب الكثير من التعاون والتفاني وبذل الجهود.

● فتح نافذة مع المؤسسات الأكاديمية (الكليات والمعاهد والمراكز العلمية) لغرض الدراسة والتدريب وتنمية القدرات ومنح شهادات أكاديمية بإدارة الجودة ونشر ثقافة الجودة والمعايير القياسية لدى طلبة

المؤسسات التعليمية الطبية والصحية الرافدة وهو ما اعتمدته دول العالم المتقدمة في الجودة.

الخاتمة

لنعمل معاً من أجل أن تكون مؤسستنا الصحية بناية واسعة وجميلة، تستقبل المراجع بكل ترحاب واحترام، وجاهزة تماماً للطوارئ، فيها اهتمام عالٍ وخدمات طبية مختلفة وممتازة وميسرة للجميع، تتمتع بوفرة العلاج ودقة في التوثيق وتستخدم أحدث الأجهزة والتقنيات وتدريب وتطوير مستمر للكوادر المتخصصة المبدعة والكفوءة التي تعتمد مبادئ السلامة المهنية ومكافحة العدوى والسيطرة على التلوث والتخلص الآمن من كافة أنواع النفايات .. هذا هو حلم الجودة لو يتحقق .

المصادر

- دليل المؤشرات والمعايير الصادر عن وزارة الصحة العراقية، 2012.
- دليل العمل التطبيقي لمنظمة التنمية العربية / جامعة الدول العربية، 2009.
- دليل التقييم الذاتي لمنظمة التنمية العربية / جامعة الدول العربية، 2011.
- دليل عمل التقييم الذاتي والتحول المؤسسي الخاص بوزارة الصحة العراقية، 2012.
- ادارة الجودة والاعتماد / الدليل التطبيقي للعاملين الصحيين والمؤسسات الصحية ، فادي الجردلي 2008.

❖ يتوجه الباحث بالشكر والتقدير الى الزميل البايولوجي يوسف حسين رزاق/ مسؤول وحدة تحسين الجودة، لجهده ودوره المتميز في إعداد الدراسة، والى الزملاء في الشعبة ولجان التقييم والجودة في المؤسسات الصحية كافة .. لمساهمتهم في اعداد بيانات الدراسة.

الشخصية العراقية بين قوقعة الطاهر وازدواجية الوردي

محمد حمود إبراهيم السهر
باحث وتدريسي في علم الإجتماع- جامعة ذي قار

الطاهر: القلق والقوقعية

يعتقد الأستاذ عبد الجليل علي الطاهر أن الانتماء القوقعي المتحجر الى الأسرة، والقبيلة ،والطبقة، والطائفة، أو أية انتماءات مجزءة أخرى، تؤثر في وجدان الشخص العراقي وتسحبهُ إلى ولاءات على شكل بؤر ملبئة بالأحقاد، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى حدوث تصدع في البناء النفسي للشخص وفي البناء العام للمجتمع. إن هذه الولاءات والانتماءات الجزئية المقطعية التي تربط الفرد بالعائلة مرة وبالقبيلة ثانية وبالطبقة أو الطائفة أو المذهب مرة ثالثة، ثم محاولة من يحمل هذه الولاءات التفاعل مع الحياة بشكل أفضل تتيح فرصاً عديد 'لحدوث الصراع النفسي .

فالعراقي ومن خلال هذه الانتماءات (القوقعية المتعددة) يشعر بالولاء العميق لها، ويتبادل العلاقات السطحية،المؤقتة والطارئة خارج أطرها. لقد ظلت هذه الولاءات القوقعية رغم قدمها تؤثر في وجدان العراقي، وتحدد دوره في الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية. فأصبح الأفراد يتوزعون بين هذه الحركات بالمقدار الذي تتصل به ببناء القواقع الولائية القديمة، حتى أن خطوط حياة الفرد العراقي اليومية تتحدد بحدود تلك القواقع الولائية . إن سُلم هذه الولاءات المتحرك المتبدل على الدوام صعوداً وهبوطاً أثر في وجدان الفرد العراقي بحيث جعلهُ متناقضاً ومتبدلاً على الدوام.

وهكذا بذرت هذه القواقع بذور التحيز والتعصب، فانعزل أبناء المجتمع العراقي عمودياً وافقياً وتهشم المجتمع إلى أجزاء عديدة، متناقضة في أعماقها ومتهاوية في شكلها. ومن خلال سُلم الولاءات صار الفرد العراقي يحاول أن يتشبث بواحدة أو اكثر من درجات هذا السُلم، والذي يصعد تارةً ويهبط تارةً أخرى، مما أدى إلى اختلاط نقاط الإنتماء والتشابك والإنطلاق. ونتيجة لهذا الواقع فقد أصبح وجدان الشخص العراقي يضم صوراً مختلفة من الحرمان والتذمر والقلق تؤثر جميعها في السلوك والمواقف.

ويؤكد الطاهر ان الشخصية العراقية كانت ومازالت حصيلةً لذلك التفاعل التناقضي بين اعداد متنافره من القواقع الولائية، مما جعلها ينبوعاً لا ينضب من الحركة والقدرة على التعبير والأصالة والإبداع والاجتهاد. فلقد استطاعت هذه

الشخصية أن تطبع كل الاقوام التي سكنت بلاد مابين النهرين وكل التيارات الحضارية –الفلسفية والدينية واللغوية –بطابعها الخاص. فلهذه الشخصية القدرة على صهر الفكرة الواحدة وتحليلها وإبداء الرأي في عناصرها وتأليف مدارس فكرية حولها. ويمكن القول أن الشخصية العراقية تواجه اليوم أنواعاً جديدة من التناقضات الطبقية، بين الرجعية والتقدمية وبين الاستعمار والقومية المتحررة، وبين الانظمة الاستغلالية والاشتراكية، وبين الريف والمدينة. أما أعراض هذا القلق فتتجلى في: الظواهر والمشكلات الاجتماعية كالثورات المسلحة والانقلابات العسكرية، المنازعات بين القبائل، سقوط الوزارات بصورة متتابعة، العزل عن المناصب، إسقاط المواطنة، الاعتقالات والنفي والطرد والفصل والعزل، إعلان الأحكام العرفية، حل البرلمانات وتعطيل الصحف. بالإضافة إلى أعراض أخرى كانت تطفو فوق سطح الحياة الاجتماعية في العراق *.

أما أهم الصفات والخصائص التي تميز هذه الشخصية، فلأنها حصيلة الصراع المستمر لمجموعة كبيرة من القواقع المتعارضة والمتناقضة فقد أصبحت حيةً، تمجد ذاتها وتعظمها، تعتز بماضيها وتتألم على حاضرها. تميزها الإندفاعات المفاجئة حتى يمكن تشبيه الشخص العراقي في سلوكاته المندفعة والمتفجرة بشكل غير متوقع بنار نبات الحلفة التي تهب مرة واحدة وتنطفئ مرة واحدة . كما تمتاز هذه الشخصية بالعنف في معاملة الخصوم.

هذه هي خلاصة ما جاء في دراسة الطاهر عن الشخصية العراقية والتي نشرها في عام 1969 في مجلة (المثقف العربي).

وفي عام 1971 نشرت له جريدة (التآخي) مقالاً حول الشخصية العراقية، أكد مرة اخرى من خلاله قلق هذه الشخصية بعد أن أضاف أسباباً جديدة لهذا القلق، حيث يختصرها بالتناقض المستمر بين الأدوار المتعددة التي يؤديها الفرد في آنٍ واحد أو في أوقاتٍ متقاربة. فهو فرد في أسرة أو رب لها، يعمل في الحقل إن كان فلاحاً، أو في المصنع إن كان عاملاً، أو موظفاً في أية دائرة حكومية أو أهلية، عامة أو خاصة. وربما يكون منتمياً الى نادٍ او نقابة، ثم بعد العمل يجلس في المقهى، وفي المساء يرتاد الأماكن التي يتسامر فيها مع من يشاركه ذلك. إن الفرد الذي يتوجب عليه أن يؤدي أدواراً تتشابه تارة وتختلف تارة اخرى، ومع أقرباء أو أصدقاء أو زملاء في العمل يكون عرضة للقلق المستمر نتيجة لتناقض هذه الأدوار في ما بينها ووجوب قيامه بتأديتها جميعاً، حتى وإن تقاطعت أو اختلفت مما يؤدي في نهاية المطاف الى أن تكون شخصيته قلقة. ولكن هذا القلق يصبح أيضاً دافعاً لتحفيز الشخص العراقي على الحركة والفعالية والإبداع.

الوردي : الإزدواجية

تعتبر فرضيات الإستاذ الدكتور علي حسين الوردي حول الشخصية العراقية من أكثر الفرضيات انتشاراً بين الناس، حيث وجدت آراؤه في هذا الموضوع اصداءً واسعة وتعرضت للنقد والتحليل وللتأييد والمعارضة. فقد وصف الشخصية العراقية بالإزدواجية، وقد وضع رأيه هذا على شكل افتراض علمي. وتكون الشخصية مزدوجة حينما يقع صاحبها تحت تأثير نظامين متناقضين من

القيم والمفاهيم، وشعوره بوجوب مسايرتهما معاً، مما يؤدي إلى تأثره بأحدهما مرة وبالآخر مرة ثانية، فيظهر نتيجة لذلك تناقض في السلوك. غير أن هذا الشخص لا يشعر بهذا التناقض ولا يعترف به مما يخلق لديه شخصية مزدوجة.

ويعتقد الوردي أن هناك جانبين ينموان في شخصية الفرد العراقي، أحدهما الجانب الواقعي المتأتي من طبيعة الحياة نفسها التي يعيشها هذا الفرد ويتعلم مفرداتها منذ نعومة أظفاره. فالأسرة والجيرة وجماعة اللعب تربي في الطفل أن يكون غالباً وليس مغلوباً مع أترابه أو مع الغرباء، وأن يكون ميالاً للتحدي والمغالبة مع الآخرين،لكنهُ وفي ذات الوقت يجب أن يخضع ويستسلم للقدر من جانب آخر. إن الجانب الأول عميق الجذور في تكوين شخصية الفرد العراقي، بينما ينمو الجانب الآخر(الجانب المثالي) عند الفرد أثناء تلقيه المواعظ الدينية والمجادلات المنطقية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان القيم الاجتماعية التي يعتز بها هذا الفرد والتي تتضمن العصبية القبلية والنخوة وحق الجيرة والزاد والملح، تتعارض مع القيم الحديثة التي أصبح يتقبلها الأفراد ويعملون على التمثل بها كالحرية الفردية والمساواة والتي جاءت أغلبها في صور غربية. ويلفت الوردي النظر الى ان الفرد في العراق يطلب من غيره القيام بأعمالٍ لا يستطيع هو أن يقوم بها، أو لا يرغب بالقيام بها. فهو يحث على عمل شيءٍ لا يقوم هو به وينهى عن عمل شيء لا ينتهي هو عنه. وبالتالي فانه ينتقد سلوك غيره وتصرفاتهم ولكنه لا يرى عيوب نفسه ولا ينتقدها.

وفي دفاعٍ متأخر للاستاذ الوردي عن فرضيته (إزدواج الشخصية) نشرت له جريدة (القادسية) مجموعة من المقالات في عام 1986. قال فيها ان البدو في الصحراء يعتقدون ان اللّه يؤيدهم في غزواتهم وفي ما يبدون فيها من شجاعة وبطولة على إعتبار ان اللّه قوي ويحب الأقوياء. فاذا أرادوا الدعاء على أحد قالوا له (اللّه يحرمك من غارة الضحى) ولكن هؤلاء البدو وعندما والأعتداء، وهذا يؤدي الى ظهور الشخصية الازدواجية .

إن ازدواج الشخصية لا يظهر إلا عند الافراد الذين ينشأون تحت تاثير نظامين مختلفين من القيم الاجتماعية. فأفراد القبيلة البدوية وعند تحولهم من الرعي إلى الزراعة يتصلون أيضاً بالدين وبتقوى اللّه ، بينما يبقون في الوقت نفسه محافظين على قيم الغزو والنهب والثأر . والواقع إن ازدواج الشخصية يكون على أشده في المدن وخاصة تلك الأوساط التي تكثر فيها المواعظ الدينية. فالفرد الذي ينشأ في طفولته على قيم محلية مستمدة من البداوة، يتلقى عندما يكبر المواعظ الدينية التي هي على النقيض من تلك القيم. وبذا تتكون لديه شخصيتان مختلفتان، إحدهما متأثرة بالقيم المحلية والأخرى متأثرة بالمواعظ الدينية.

تحليل ونقد الفرضيتين:

جاءت هاتان الدراستان من رائدين لعلم الاجتماع في العراق، أكملا دراستهما العليا في الولايات المتحدة، ثم عادا ليؤسسا أول قسم لهذا العلم في الجامعات العراقية في أوائل خمسينيات القرن العشرين.

لقد كان الوردي سباقاً في هذا المضمار، فقد تناول الشخصية العراقية على شكل

فرضية قبل أن يتناولها الطاهر. وقد اقتبس الوردي فرضيته هذه من عالم الاجتماع الاسكتلندي (روبرت ماكيفر)، وهو لا ينكر ذلك بل يصرح به إذ يقول (أن هذه الفرضية ليست من بناة أفكاري بل اقتبستها من ماكيفر ثم أجريت عليها بعض التحوير والتطوير لكي تنسجم مع واقع المجتمع العراقي). ويؤكد الوردي في أكثر من مجال أن ازدواج الشخصية لا يظهر إلا عند الأفراد الذين ينشأون تحت تأثير نظامين مختلفين من القيم الاجتماعية، ذلك أن التركيبة السكانية للمجتمع العراقي تتكون من بدو يترحلون وراء المراعي ولهم قيمهم الخاصة بهم كالغزو والثأر والدخالة والنخوة والتسيار والضيافة وحق الجيرة والزاد والملح وغسل العار وغيرها، ومن ريفيين وهم عبارة عن بدو استقروا في قرى زراعية وصارت حياتهم أكثر استقراراً وأمناً ويحملون نفس القيم البدوية وان كانت بصورة أخف، ثم سكان المدن وهم الذين يؤكد عليهم الوردي في فرضيته اذ يعتبرهم خير من يمثلونها، إذ انه يعتقد أن ازدواج الشخصية يكون على أشده في المدن.

والوردي لا يعتبر إزدواج الشخصية صفة دائمة للفرد العراقي، فهو يقول أن ازدواج الشخصية أخذ يتضاءل في المجتمع العراقي بعد زوال العهد العثماني. وأنه حين يقارن بين عشرينات القرن العشرين وثمانيناته فأنه يجد بونا شاسعاً. وهكذا نجد أن فرضية الوردي مستقاة في إطارها النظري من ماكيفر، أما تقنيات منهج البحث عنده فتتحدد بمجموعة من الأدوات منها الملاحظة المباشرة، واقوال شهود العيان للحدث الاجتماعي، والآيات القرآنية وأحاديث الرسول واقوال الأئمة، والأقوال المأثورة والحكم الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي بوصفها وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، والمنطق الوضعي، وأداة المقارنة الثنائية.

أما الطاهر فقد جاءت دراسته حول الشخصية العراقية في عامي 1969 و1971 على شكل بحث منشور في مجلة (المثقف العربي) ، ومقالين منشورين في صحيفة (التآخي). وقد كانت آراؤه في هذا الموضوع مشفوعة دائماً بالرد على آراء الوردي، ومحاولة محاكاته في فترة أحتدم فيها النقاش بين المثقفين والمهتمين في العراق حول هذا الموضوع. ويتلخص رأي الطاهر بتمحوره حول القلق الذي ينتج عن التناقض الدائم والمستمر بين الأدوار المتعددة التي يقوم بها الأفراد، والصعوبة التي تواجههم أحياناً في التوفيق بين جميع هذه الأدوار. إن كل دور يرمز إلى مستوى معين في اعمال الشخصية العراقية وفي الصراعات والتناقضات التي تزخر بها هذه الشخصية .كما أنهُ لا يمكن أن تختزل كل هذه التناقضات إلى مجرد تناقضٍ واحد بين (البداوة والحضارة)، في إشارة واضحة لاعتراضه على فرضية الوردي، حيث يصف منهجه بأنه مثالي وقديم، و انهزامي يلفت عنقه الى الماضي البعيد، علهُ يجد فيه ملجأً ومهرباً من دراسة الواقع.

وسواء أكان الطاهر مُحقاً في رأيه تجاه الوردي أم لا، فأننا نستدل على أنه كان يقف على الضد من آراء زميله في هذا المجال. وهو يصرح بذلك عندما يقول (إن الوردي جعل من مفهوم الازدواجية بين البداوة والحضارة مفهوماً مثالياً وميتافيزيقياً قادراً

على تفسير كل ما في المجتمع من ظواهر وقوى. فرفع صفة الازدواجية الى مستوى القانون وأسبغ عليها القدرة على إنتاج الشخصية والمجتمع والحضارة، وقد جعل منها خالقةً للمعجزات. ثم اعتبرها فوق ذلك قدراً محتوماً على جميع العراقيين. كما أنه لا يمكن الإفلات من هذا القدر، بالإضافة إلى أنها شاملة عامة تصلح لدراسة الشخصية العراقية في كل زمان ومكان، بينما هي عبارة عن ظاهرة مؤقتة وطارئة) .

ويعتقد الأستاذ الطاهر أن الإشكالية تتكون كالآتي: [انتماءات قوقعية متحجرة – ولاءات متعددة ومتشعبة – تصدع البناء النفسي للشخصية والبناء الاجتماعي العام]، وعليه فأن القوقعية تؤدي إلى القلق. أو ربما أن تعدد الانتماءات يشكل قاعدة أو مدخلاً لمشاعر الاطمئنان، إلا أنهُ في الوقت ذاته يعزز مشاعر القلق بسبب تقاطع الولاءات وليس بسبب تعددها فقط. إن الطاهر يطلق هذه الصفة على عموم المجتمع العراقي و هذا واضح من انتماءات الأفراد في هذا الموضوع، إذ أننا لم نجد هناك فرقاً بين الريفي أو البدوي واللذين ينتميان بقوة إلى القبيلة، وبين الفرد الذي يسكن في المدينة وينتمي إلى الحي أو المحلة. كما أنه لا يوجد فرق بين الإقطاعي والفلاح، أو بين الرأسمالي والعامل كما هو واضح من الانتماء الى الطبقة. وعلى هذا الأساس فأن جميع العراقيين يصبحون تحت وطأة القلق والقوقعية سواء أكانوا في الشمال والجنوب، بدواً وريفاً وحضراً، مسلمين ومسيحيين ومن بقية الطوائف الدينية الأخرى، أرباب عمل وعمال، إقطاعيين وفلاحين. فالجميع يخضعون للقوقعية بانتماءاتهم المتعدده والتي يتعصبون ويتحيزون لها مما يخلق عندهم تصدعاً نفسياً وبالتالي تصدع البناء الاجتماعي العام.

وعلى هذا الأساس فأن جميع العراقيين ينتمون الى انتماءات متعددة، قديمة وصلدة. وهي من الجمود بحيث أنها تكلست وأصبحت مجازاً كالحجر، لا يمكن النفاذ منها أو اختراقها وهي متقوقعة ومترسبة في الأعماق، سكنت في شعور ولا شعور الشخص العراقي وأصبح لا يستطيع الفكاك منها. بل ان الطاهر يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما يقول ان الفرد العراقي أصبح لا يستطيع التخلي عنها، فهي بقدر ما تطوقه وتضغط عليه، يشعر هو باللذة في خضوعه اليها وبالإطمئنان تحت كنفها، ومن حيث يدري أو لا يدري فأنها تجر وجدانه وتسحبهُ إلى الوراء،حيث منابع هذه الولاءات فيجد نفسه متحيزاً اليها، متعصباً لمبادئها.

ولأنها متعددة وتنبع من منابع شتى فأنها تتقاطع في أحيان كثيرة وهذا التقاطع يؤدي الى الصراع النفسي فيتصدع البناء النفسي للأفراد والبناء الاجتماعي العام، وهكذا تكون الشخصية العراقية حسب رأي الطاهر متقوقعة وقلقة مشدودة إلى الماضي بحبال تسحبها إلى الوراء حيث انتماءاتها الضاربة في القدم، وقلقة من الواقع الذي وجدت نفسها فيه فانتماءاتها تحتم عليها القيام بواجبات وتبني أحكام ومعتقدات غير متطابقة، بل و متقاطعة. وعندما يضرب مثلاً على ذلك فأنه يقول إن ولاءات الأفراد رغم قدمها تؤثر في وجدانهم وتحدد أدوارهم في الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية ، فبدلاً من أن تكون الانتماءات إلى هذه الحركات عن قناعة وإيمان حقيقيين بأهدافها

ومبادئها تأتي كونها تمثل لهم انتماءاتهم المتحجرة القوقعية. فالفرد الذي كان يناصر حركة سياسية واجتماعية أو ثقافية، أو التأييد لزعيم معين لم يكن متجرداً من ولاءاته وانتماءاته وإنما كان ولاؤه ومناصرته نتيجةً لبذور التحيز والتعصب. وما أقربنا اليوم ونحن نعيش في العقد الثاني من الألفية الثالثة من إفتراض الطاهر هذا،حيث العودة إلى الانتماءات المتحجرة القديمة التي تقود البلد إلى التشرذم والانقسام عمودياً وأفقياً على أساس الدين والقومية والمذهب والطائفة والفرقة والقبيلة والعشيرة والحي والمدينة والإقليم.

ويمكن مناقشة مجموعة من الملاحظات حول فرضية الطاهر:

1- تعميمها أو شموليتها جغرافياً وطبقياً وطائفياً وفكرياً ومذهبياً لجميع الأفراد . فكيف لنا ان نتصور أن البدوي الذي تكون اهتماماته محصورة في القبيلة ومشاكل الرعي يعاني من القلق كالريفي الذي تبدأ اهتماماته وانتماءاته بالتشعب، وهذا كالذي يسكن المدينة، وعليه فالانتماءات عند الثلاثة غير متساوية لأنها لدى الأول محدودة وعند الثاني قليلة ولدى الثالث كثيرة ومتشعبة.

2- أن كل فرد في العالم غالباً ما ينتمي إلى أسرة، وبصرف النظر عن نوعها، نواة أو انتقالية أو ممتدة، فأنه يقوم بواجبات تجاه أسرته ويأخذ منها حقوقه. وسواءً أكان الفرد في شرق الأرض أو غربها فأنه وبمقتضى حياته العملية يترتب عليه مجموعة من الانتماءات. وهذا يعني ان كل الافراد ينتمون انتماءات متعددة ومتشعبة ويرتبطون بشبكة من العلاقات مما يعني ان الفرد العراقي ليس بمعزل عن ذلك، وعليه فأنه ليس الوحيد الذي يتعرض للقوقعية والقلق وإنما كل فرد في العالم . فهل يُعقل أن يعاني الإنسان إينما وجد في العالم من القوقعية والقلق وإذا ما كان هذا صحيحاً فلماذا يكون صفة أو سمة خاصة للشخصية العراقية. لكن الطاهر يعلم مدى رصانة الثقافة التقليدية التي تطغي على العراق بصورة خاصة والأقطار العربية بصورة عامة، والتي غالباً ما تجر الإنسان العربي وليس العراقي فقط إلى الماضي. ومن هنا تبرز مشكلة الانتماءات والولاءات التي تختلف عن مثيلاتها في بقية مجتمعات العالم، فالأوربي مثلاً متسامح ومتصالح مع ماضيه الذي لا ينظر إليه أبعد من كونه ماضياً، أما في العراق والوطن العربي فإن الماضي ما زال حيا يعيش مع الناس بصورة أكبر من حاضرهم. ولقد كانت قراءة الطاهر المبكرة لهذه القضية دليل نبوغه العلمي.

3- جعل الطاهر القوقعة والقلق عقدة مزمنة في الشخصية العراقية فهي كانت وما زالت حصيلة ذلك التفاعل التناقضي بين أعداد متنافرة من القواقع الولائية التي لم يؤدِ تفاعلها إلى تكوين مركب نفسي متكامل ومترابط بل تصل الحالة إلى تساؤله: هل إن القلق موروث في عظام العراقيين ولحمهم ودمهم ؟ هل صنع القلق من ذرات ترابهم، وصخور جبالهم، وقطرات مياههم؟ وهو يعتقد أن في الارضية الخلقية لشخصية الفرد العراقي تقف أشباح تلك القواقع الولائية القديمة، المتحجرة.

4- وضع الطاهر مجموعة كبيرة من الأطر الفكرية لدراسة الشخصية العراقية يبدأ من الإطار السومري ولا ينتهي إلا

بالدولة العراقية الحديثة. فهل من المعقول أن الإنسان الذي عاش على أرض الرافدين عانى من القوقعية والقلق منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد وألفين سنة بعد الميلاد. ولم يستطع أن يتخلص منها ويتحرر من ربقتها ما دامت تشكل لهُ مشكلة حقيقية في حياته على الداوم. فلماذا الانسان العراقي فقط ؟ أو بالأحرى لماذا الإنسان وعندما يسكن أرض ما بين النهرين سواءً أكان مهاجراً أو غازياً يصاب بالقلق والقوقعة دون غيره ؟ هذه العقدة المزمنة التي صورها الطاهر لا يمكن لأحد أن يتصورها أو أن يصدق بأدلتها لانهُ ليس من المعقول ان يتصور المرء أن شيئاً مرضياً يتوارث طوال ستة آلاف عام . نعم من الممكن أن نتصور العصور الإسلامية ونقيس فرضية الطاهر في إطارها، ذلك أنها قريبة نوعاً ما وربما لا تزال رواسبها تعيش عند البعض. فالعراق الذي أصبح مسرحا للصراع بين الفرق الإسلامية تمخض عن الكثير من الحركات الفكرية والدينية والفلسفية واللغوية كمذاهب الفقه ومدارس اللغة والأدب والحركات الدينية والسياسية كالشيعة والخوارج والمعتزلة والأشاعرة والمتصوفة والجبرية والقدرية وغيرها. وقد خلقت هذه الحركات والمذاهب والمدارس حركة إبداع كبيرة واضطربات واسعة ومتعددة في العراق بصوره خاصة وفي البلاد العربية بصورة عامة منذ منتصف القرن السابع الميلادي.

وربما جاء تمسك الفرد بانتماءاته المتعددة محاولةً منهُ للدفاع عن نفسه ضد التيارات الأخرى محاولاً ان ينأى بنفسه عن الخطر قدر الامكان فأصبح الفرد العراقي متقوقعاً وقلقاً. وقد ظلت هذه الخطوط كامنة ومخبأة خلال عصور ما بعد سقوط بغداد وحتى العصر الحديث، بل أن هذه الولاءات أصبحت خلال تلك الفترة ضرورية جداً لعدم وجود الحكومة الوطنية التي تحفظ الأمن وتسير الخطوط العامة للحياة الاجتماعية. فالمجتمع لم يتخلص من قوقعته ذلك ان الثقافة ظلت جامدة مركونة الى الماضي متعلقة به مستسلمة لهُ طوال الفترة المظلمة التي استمرت ما يقارب الستة قرون والنصف (1258 – 1921) ومع ذلك فليس بالضرورة ان هذه الولاءات القوقعية كانت تخلق للفرد والمجتمع قلقاً مستمراً وعلى الدوام.

5- توصل الطاهر إلى حل سحري وسريع لعقدة مستشرية، هو يحدد لها عمراً قدره ستة الآف عام، من خلال دعوته إلى تبني النظرية الاجتماعية الاشتراكية التي تسمو فوق كل التحيزات القبلية والمحلية والإقليمية والطائفية والعنصرية وغيرها. إن هذه الولاءات يجب أن تتوارى لتحل محلها ولاءات أوسع أفقاً وأكثر شمولاً حتى تختزل التناقضات إلى الحد الأدنى وينشط العمل التعاوني. والمشكلة ليست في عدم دقة اختيار العلاج الناجع المتمثل بالاشتراكية، لكنها تتمثل في عدم تحديده للكيفية التي يمكن الوصول من خلالها إلى ذلك،في مجتمع يعاني من ولاءات متقاطعة عمرها على الأقل أربعة عشر قرنا.

كيف يمكن لهذه الشبكة المعقدة من الولاءات والمعتقدات والآراء والأحكام أن تتمحور وتتبلور وتنصهر في قالب واحد هو القالب الاشتراكي. وكيف يمكن للمواطن العراقي أن يتخلص من كل تحيزاته وتعصباته ليتخذ الاشتراكية طريقاً ومنهجاً

في الحياة. كما ان الطاهر لم يحدد الفترة الزمنية التي تستطيع من خلالها الشخصية العراقية أن تتوصل إلى خلق واقع موضوعي جديد على الرغم من انه يجزم بأنه لا يجد في الأفق الحضاري المعاصر ما يستطيع ان يوجه الأجيال الصاعدة ويجتث الكراهية والأحقاد والضغائن والتحيزات غير الاشتراكية التي توقظنا من سباتنا العميق لتنفض عن وجه المجتمع غبار التخلف.

6- يقول الاستاذ الطاهر في بداية بحثه أنه كان يعتزم إصدار دراسة نفسية واجتماعية لظاهرة القلق الاجتماعي في العراق ، منذ خمس عشرة سنة (1953-1969) وكان طموحه حينذاك منصباً على وضع الخطوط العامة لهذه الشخصية. ولقد كانت الطروحات التي وضعت للشخصية العراقية من قبله غير مقنعة له.

لقد كان الاستاذ الطاهر طوال خمس عشرة سنة يمعن النظر في ما يجري على مسرح العراق من أحداث ووقائع ويتأمل في طبيعة الشخصية العراقية، وينظر عن كثب إلى الأعمال والأنشطة الجماعية التي تقوم بها، ويضع الإطارات المنهجية لدراسة سلوكيتها ويجمع الحقائق عنها. ويشير الطاهر إلى إعتراف ضمني بأن صفته التي أطلقها على الشخصية العراقية كانت نتيجة لملاحظاته ومشاهداته لما كان يجري على مسرح الأحداث في العراق بعد عام 1953 (أي بعد عودته من اكمال درسته في الولايات المتحدة). طبيعي أن تكون هذه الملاحظات والمشاهدات تنحصر في أغلبها في مدينة بغداد التي كان يسكنها ويعمل بها، إذ انه كان يلاحظ الخمس سنوات الأخيرة من عمر الملكية في العراق وكيف أن الأحداث كانت تبدو حبلى وان شيئاً يلمح بالأفق يتعلق بضرورة التغيير وكانت مشاهداته وملاحظاته للمظاهرات والاعتصامات والإضرابات الطلابية والعمالية ضد الحكومات العراقية التي كانت مرتبطة بعجلة بريطانيا تبين ان هذه الخمسة أعوام وإرهاصات التغيير كانت مواضيع مثيره وتستحق الملاحظة العلمية من قبل الطاهر. وبعد قيام ثورة عام 1958 وتحول النظام السياسي في العراق من الملكية الى الجمهورية كتب يقول: (لقد مرت على ذلك التاريخ تحولات جذرية غيرت وجه المجتمع في هذا القطر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وايديولوجياً وبكلمة واحدة - حضارياً، فأنتقل العراق من كونه تابعاً مربوطاً بالأحلاف العسكرية الاستعمارية إلى التحرر الوطني، ومن النظام الملكي – الإقطاعي إلى الجمهوري والإصلاح الزراعي والثورة الاشتراكية في الريف، ومن الدعوة الى التعصب للولاءات القبلية الضيقة والمتحجرة إلى الدعوة نحو الانفتاح ووجهة النظر الشاملة، ومن التخلف إلى التقدمية والإنطلاق في مسار المجتمعات المتطورة).

أما العشرة اعوام الأخرى (1958-1968) فقد كانت مليئة بالصراعات بين الشيوعيين والقوميين ثم بروز حزب البعث بقوة مكنته من تولي زمام الحكم عام 1968. ولقد كانت هذه الفترة الحرجة من تاريخ العراق من الفترات التي عاش فيها الاستاذ الطاهر عراقياً صميماً مشاركاً في الاحداث ومشاهداً وملاحظاً علمياً استطاع من خلال معايشته الميدانية للاحداث والوقائع ان يضع تصوراته ورؤاه في أطرٍ منهجية علمية دقيقة،على الرغم من أنهُ أُجبر

على ترك الوطن في عام 1963 ولم يعد إلا بعد 1968. ولكنه لم يوضح لنا الكيفية التي تأمل بها طبيعة الشخصية العراقية وماهي الأطر المنهجية التي وضعها لدراسة سلوكياتها ؟ وماهي الأدوات التي جمع بها الحقائق ؟

7- حدد الاستاذ الطاهر مجموعة كبيرة من الخصائص التي تتميز بها الشخصية العراقية تصل الى إثنتي عشرة ميزة هي : إنها شخصية حية، تنتقل من قوقعة إلى أخرى بقفزة واحدة، تمجد الذات وتعظمها بالرجوع الى التاريخ، يعتز العراقي بكرامته وشخصيته ويبالغ في ذلك، الاندفاعات المفاجئة، العقدة ضد السلطة التي جاءت نتيجة حكومات الاستبداد والتسلط التي قامت في العراق طوال القرون الماضية فانقطعت كل صلة بين الشعب وحكامه، السلبية عن طريق التأكيد على الفردية، المبالغة والتطرف، الحفاظ على الحدود النفسية والاجتماعية، عقدة البطل الشعبي، العنف، وأخيراً سلوكية مزدوجة بين العمل المكشوف والعمل السري، فبما أن القواقع تخشى بعضها بعضاً وترهب من الأفعال وردود الأفعال فإنها تعمل على مستويين، الأول خفي وسري والثاني علني مكشوف .

لقد حاول الإستاذ الدكتور الطاهر أن يدعم فكرته حول القلق والقوقعية من خلال عرضه لهذا الكم الهائل من المميزات والخصائص التي تبدو في بعض الأحيان متطرفة وغير واقعية، في حين تبدو خصائص أخرى قريبة جداً الى وجه الحقيقة استقاها من التاريخ وحاول مقارنتها بالحاضر المعاش. فبسبب أن العراق كان مسرحاً خصباً للاحداث والوقائع والحقائق المتناقضة والمتصادمة والمتطرفة في عصور ما بعد الفتح الاسلامي والعصرين الأموي والعباسي، حيث تجلى استبداد وتسلط الحكم في الدولتين بأفضل تجلياته في العراق، كما أن العراق كان طوال عصر هاتين الدولتين مسرحاً للثورة والتمرد وكانت السلطة تواجه ذلك بأقسى ما تستطيع من عقاب جماعي للمجتمع. وما بعد سقوط بغداد عام 1248، وخضوع الوطن لموجات متعاقبة من الغزو الاجنبي من مغول وأتراك وفرس وبريطانيين، وشعور الإنسان العراقي بان الحاكم الذي تنصبه هذه الحكومات الغازية لا يمثله، ولذا فهو وإن يقبل به ظاهرياً فأنه يرفضه من الداخل ويتمنى سقوطه وقد ظلت هذه الحالة تتواتر في مشاعر العراقيين فترة زمنية طويلة مما جعلها تتحول الى عقدة مزمنة فصار الفرد يبطن ما لا يظهر فهو يجامل خوفاً أو رغبة في الانسجام مع الاخرين ولكنه يتحمل آلاماً نفسية كبيرة لأن مجاملاته تكون على العكس من مشاعره الحقيقية ولذا فهو مثلاً يقدم آيات الحب والاحترام لمن يفترض به أن يبغضه ويكرههُ على أشد ما يكون البغض وتكون الكراهية. وعلى هذا الأساس فأنه يبني علاقات سطحية قشرية خارج ولاءاته الحقيقية ولأنه لا يستطيع أن يعبر عن رأيه بصراحة فانه ينكمش إلى الماضي عله يجد في خفاياه ما يستعيده من البطولات والأمجاد التي صنعها أجداده أو أبناء قومه فيهرب الى الماضي ويركن إلى التاريخ ليتخلص من واقعه المؤلم الذي يرى فيه صورة قاتمة من الظلم والاستبداد والتسلط .

مقارنة بين فرضيتي الطاهر والوردي :

عندما نعقد مقارنة بين دراسة الشخصية

العراقية عند كل من الأستاذين الطاهر والوردي فإننا نستطيع ان تتوصل الى النقاط الآتية:

1) وصف الطاهر الشخصية العراقية بالقلق والقوقعية فهي (متقوقعة وقلقة)، بينما وصفها الوردي بالازدواجية فهي (مزدوجة).

2) تقوقعها وقلقها عند الطاهر يعود إلى انتماءاتها المتعددة والبؤر الولائية المتحجرة التي تسحبها الى الوراء فيحدث القلق نتيجة لصراع هذه الانتماءات والأدوار التي تمارسها هذه الشخصية. أما ازدواجيتها فيرجعها الوردي الى تشتتها بين نظامين من القيم (بداوة وحضر).

3) الوردي يقول بأنه ومنذ نعومه أظفاره قد نشأ في أواخر العهد العثماني وبداية عهد الاحتلال الانكليزي وانه شاهد الناس كيف يتفاخرون ويتشاتمون وما هي القيم التي يقدّورنها أكثر من غيرها وأنه منذ ذلك الحين وطوال أربعين عاماً ظل يدرس المجتمع العراقي والشخصية العراقية. بينما يحدد الاستاذ الطاهر فترة ملاحظاته لمسرح الاحداث في العراق بخمسة عشر عاماً 1953 – 1969

4) الوردي يقول بأنه لمس حقاً التغير في طبيعة الشخصية العراقية نحو الأفضل وأنه يجد بوناً شاسعاً حينما يقارن بين ما يجدهُ الآن مع ما كان موجوداً في العهد العثماني. بينما يقول الأستاذ الطاهر بأنه لا يجد في الأفق الحضاري المعاصر ما يغير الواقع المقلق غير اعتماد الاشتراكية. وقد يعود هذا الى أن المنية قد وافته في وقت مبكر فلم يشاهد التغيرات التي حصلت بعده في عقد السبعينات. أما الأستاذ الوردي فقد توفي في منتصف التسعينات مما تسنى له رؤية التغيرات الكبيرة بين أواخر العصر العثماني وعقد الثمانينات. لكنهما لو رأيا المجتمع العراقي اليوم في عام 2013، لأصر كل منهما على رأيه الأول، أو لإتفقا على دمج الفرضيتين مع بعض، لأن ذلك يتلاءم مع الواقع الذي نعيشه اليوم.

5) الدراستان جريئتان وتعبران عن حرص صاحبيها على الوطن وعلى الشخصية القومية والوطنية وتوقهما لأن يكون الشخص العراقي صاحب الأرث العظيم من الأمجاد والصفات الخلاقة المبدعة إنساناً ذا شخصية سوية مميزة وجديرة بالحب والاحترام والتقدير.

6) وأخيراً فان الفكرتين تكمل إحداهما الأخرى ، إذ يبدو قصورهما اذا أُفردت كل منهما عن الأخرى. فنحن نجد في شرح الوردي بعض ما أوردهُ الطاهر من القلق والتناقض وكذلك بالنسبة للطاهر فأننا نجد لديه عدة إشارات إلى تصادم قيم البداوة والحضارة، بل أنه جعل من ازدواجية السلوك خاصية من خصائص الشخصية العراقية على الرغم من أننا نعلم أن (الازدواجية) هي محور اهتمام الوردي وأنها مفهومه الخاص، ولكننا نجد أن الطاهر يستخدمه بعد إن لم يجد مناصاً من تركه والتغافل عنه. فالفرضيتان كما يبدو تكملان بعضهما بعضاً وتزيد كل منهما قوة الأخرى وتدعم أدلتها .

لا بد من التنويه أخيراً بأن الفرضيتين تنهجان منهج النظرية الصراعية، هذه النظرية التي تتجلى تطبيقاتها في المجتمع العراقي المعاصر، وفي الوقت الحاضر بالذات حيث الصراع على أشدهُ سياسياً

ودينياً وقومياً ومذهبياً ومناطقياً وثقافياً، صراع لا يؤدي سوى إلى التشرذم والانقسام على مستوى الوطن من أقصاه إلى أقصاه. فمتى يعي العراقيون أن أقواماً عاشوا هنا قبل ستة آلاف عام كانوا الأكثر تطوراً ورقياً ومدنيةً من بين كل مجتمعات العالم؟ ومتى يُدركون أن أوربا الغربية لم تنهض من كبوة قرونها الوسطى إلا بعد أن تسامحت مع ماضيها وتخلت عن بعض ولاءاتها القديمة؟ ومتى يعلمون أن بلداً مثل كوريا الجنوبية كان في خمسينات القرن الماضي أقل تطوراً وتنميةً من بلدنا بكثير، ثم كيف أصبحت البلدان اليوم؟ ومتى يدرك العراقيون أن وطنهم يطفو على بحيرة نفط، وأنهم بحاجة إلى التعاون والتكاتف لإعادة البناء وحل مشكلات اجتماعية وثقافية بدأت تتفاقم وتهدد بخطر كبير إذا لم يتم تداركها: كالأمية والفقر وعمالة الأطفال وانحراف الأحداث والجريمة المنظمة وتجارة وتعاطي المخدرات وزيادة عدد الأيتام والأرامل وارتفاع حالات الطلاق والزيادة غير المنضبطة لحجم الأسرة، وغيرها الكثير من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي بدأت تنتشر وتتكرس في المجتمع العراقي نتيجة العقود الثلاثة والنصف الماضية التي تمثلت بمجموعة من الحروب المدمرة وحصار اقتصادي جائر، ثم الاحتلال الأمريكي وما تلاهُ من الإرهاب والفساد الإداري والمالي الذي استشرى في أغلب مفاصل الدولة وقنواتها.

* كما رأى الطاهر ذلك في عام **1969** حينما وضع هذه الفرضية، بينما أترك للقارئ التفكير في التناقضات التي تواجه الشخصية العراقية اليوم ومقارنتها مع ما رآه الظاهر انذاك.

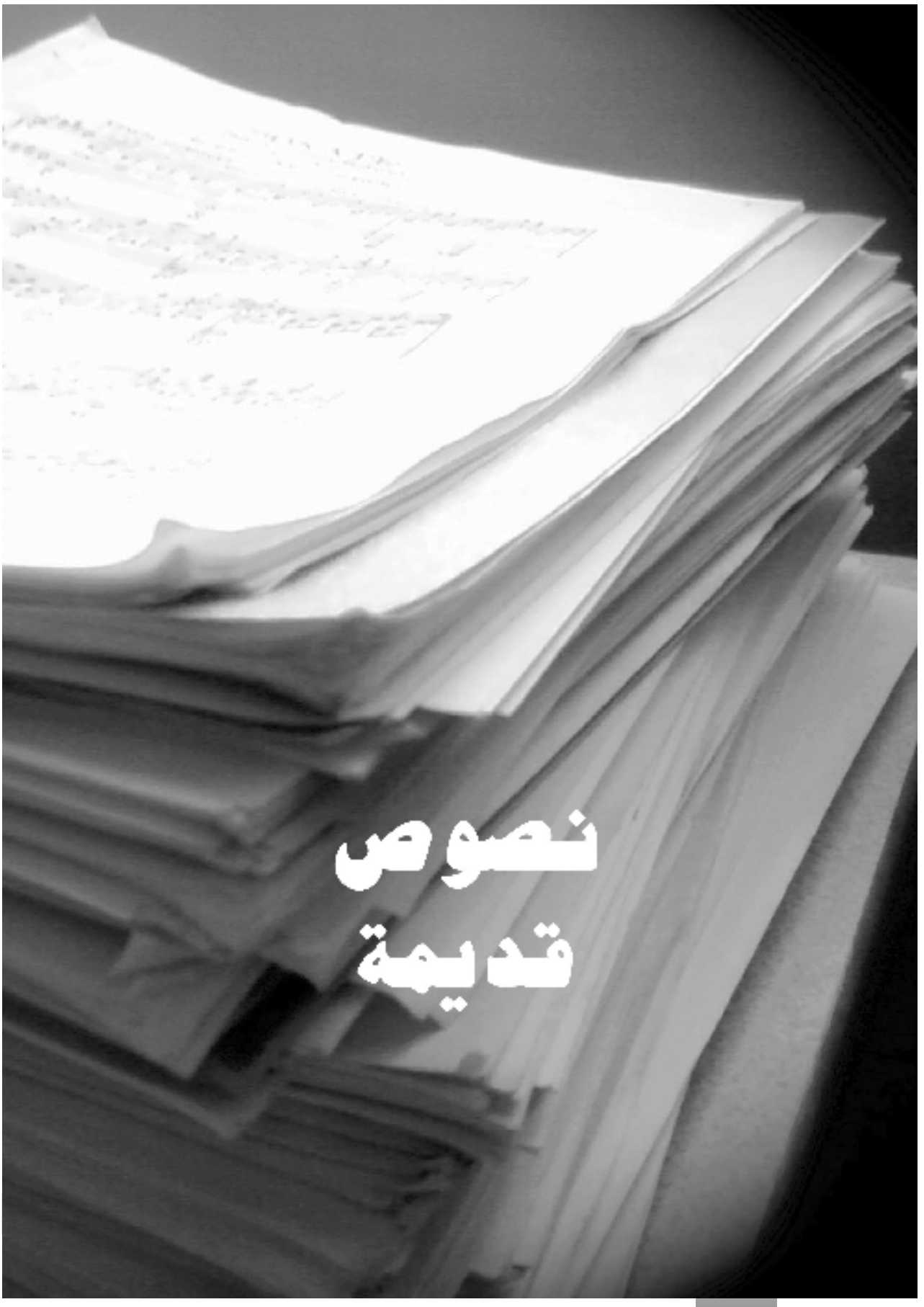
نصوص
قديمة

حريق الرايخستاغ: ثمانون عاما على مرافعة ديمتروف أمام المحكمة (1)

هذه الوثيقة عمرها 80 عاما بالتمام والكمال، لكنها رغم ذلك تتمتع بحيوية راهنة. إنها توضح كيف تلفق السلطات الحاكمة، على مر التاريخ، التهم للمناضلين من اجل الحرية والكرامة والديمقراطية والسلام وتزجهم في غياهب السجون دون أي ذنب ارتكبوه سوى اصرارهم على النضال رغم كل المصاعب وظروف العسف والإرهاب والملاحقة، وهو ما جرى للقائد الشيوعي البلغاري والشخصية الاممية المعروفة جورجي ديمتروف. ففي ليلة 37 شباط (فبراير) 1933 وعندما كان ديمتروف في طريقه بالقطار من ميونخ الى برلين، شبّ حريق في مبنى الرايخستاغ (البرلمان الالماني). وفي صحف صباح اليوم التالي كانت التهمة حاضرة: إن الحريق قد ارتكب من قبل الحزب الشيوعي الألماني ! لقد كان واضحا لديمتروف وبخبرته كثوري متمرس، ومنذ اللحظة الاولى لسماعه الخبر، بأن النازيين هم الذين دبّروا هذه المؤامرة عشية الانتخابات البرلمانية التي كان من المؤمل أن تجرى في الخامس من آذار (مارس) 1933 بغية الفوز بالأكثرية في هذه الانتخابات. وقد ادرك هؤلاء بأنهم بدون ضرب القوى المعادية للفاشية وبدون سحق الحزب الشيوعي الالماني الذي كان يشكل الجزء الأهم في هذه القوى، لن يستطيعوا بلوغ اهدافهم. وتنفيذا لهذا المخطط الدنيء قامت السلطات النازية في المانيا بإلقاء القبض على ديمتروف واعتقاله اثناء وجوده في برلين ملفقة ضده تهمة حرق الرايخستاغ، وإحالته الى المحاكمة، التي بدأت في مدينة لايبزغ الالمانية في 1933/9/21. غير ان ديمتروف لم يكن من طراز الفرائس السهلة الاصطياد بل تصرف في المحكمة كمناضل عنيد ضد النازية فاضحا اساليبها الدنيئة في فبركة الوقائع وتلفيق جريمة حريق الرايخستاغ واعتمادها كوسيلة لإدانة الشيوعية وشن حملة ضد الحزب الشيوعي الالماني.

وببسالة الثوري المدافع عن مبادئه بكل حزم، حول ديمتروف محاكمته الى محاكمة للنازية وأساليبها الرخيصة في تلفيق التهم للمناضلين، وما زالت كلماته التي قالها في المحكمة يوم 09/19/ 1933 ترن قوية حين صرح:

" أنا ادافع عن نفسي كشيوعي متهم وأنا ادافع عن شرف الشيوعي الثوري، ادافع عن افكاري ومبادئي الشيوعية، ادافع عن معنى وجوهر حياتي. لذا فإن كل كلمة قلتها امام المحكمة، هي قطرة من دمي وقطعة من لحمي، وكل كلمة تفوهت بها تعبر عن سخطي العميق على الاتهام الباطل وعلى تلفيق جريمة معادية للشيوعية كهذه وتنسب الى الشيوعيين ."

وفي الذكرى الثمانين لهذه المحكمة تعيد (الثقافة الجديدة) نشر وقائعها آملة أن تستفيد الاجيال الجديدة من دروسها الثرة في كيفية ان يدافع الانسان عن مبادئه ولا يساوم عليها تحت أي ظرف، ويفضح ألاعيب ومؤامرات السلط الحاكمة في تلفيق المؤامرات والدسائس بهدف زج المناضلين والنشطاء من اجل الحرية والديمقراطية والكرامة، في غياهب السجون.

بعد اثني عشر عاما على محاكمة ديمتروف رحلت النازية وصنوها الفاشية الى مزبلة التاريخ. ان التاريخ تعوّد ان لا يكون شاهد زور رغم محاولات القوى المسيطرة كتابته وفقا لأهوائها باعتباره تاريخ " المنتصرين "، أي تاريخ الطبقات الحاكمة وأدواتها.

(الثقافة الجديدة)

في أدناه عرض مفصل للمحاكمة:

ديمتروف: بموجب الفقرة 258 من قانون أصول المحاكمات الجنائية، يحق لي أن أتكلم كمدافع، وكمتهم.

الرئيس: يحق لك أن تكون آخر المتكلمين، إنني أعطيك الكلمة، الآن.

ديمتروف: وبموجب هذا القانون، يحق لي أن أناقش النيابة العامة، وإثر ذلك أن أدلي ببيان أخير.

أيها السادة القضاة، أيها السادة المتهِمون (بكسر الهاء)، أيها السادة المدافعون، لقد سبق لي عند بدء المحاكمة منذ ثلاثة أشهر، أن وجهت بصفتي متهما، رسالة إلى رئيس المحكمة، أعربت فيها عن أسفي لأن مداخلاتي أدت الى منازعات مع القضاة. لكنني كنت أحتج بعزم وتصميم ضد تفسير سلوكي بصفته استغلالاً مقصوداً لحقي في طرح الأسئلة والقيام بعرض بيانات ذات أغراض دعائية. ومفهوم أنه نظرا لكوني متهما رغم براءتي، فإنني أسعى لأدافع عن نفسي، بجميع ما أملك من وسائل ضد الاتهامات الكاذبة.

وقد كتبت في رسالتي إلى رئيس المحكمة: إنني أقر بأن بعض المسائل لم تطرح من جانبي بصورة صحيحة من وجهة ملائمة وبالصيغة التي كنت أريدها. لكن هذا لا يفسر إلا بجهلي القانون الألماني. ومن جهة أخرى، فهذه أول مرة في حياتي أدخل فيها مثل هذه المحاكمة القضائية. ول وكان لدي محام اخترته أنا، إذن لكنت تلافيت بالتأكيد إشكالات مزعجة، بالنسبة

لدفاعي.

وقد سميّت عدة محامين؛ لكن المحكمة الإمبراطورية رفضت بحجج مختلفة، جميع اقتراحاتي، بعضها اثر البعض الآخر. إنني لا أكن ريبة شخصية إزاء السيد الدكتور تايشيرت (المحامي الذي عينته المحكمة –المحرر)، لا كشخص، ولا كمحام. لكنني، والأمور على ما هي عليه اليوم في ألمانيا، لا استطيع أن أشعر بالثقة الضرورية نح وتايشيرت، في دوره كمحام رسمي. لذلك أجهد لأدافع عن نفسي بنفسي، وبديهي أنه يحدث لي أن ارتكب مخالفات من الناحية الحقوقية.

وفي صالح دفاعي أمام المحكمة، وكذلك، كما اعتقد، في صالح السير الطبيعي للمحاكمة، أتوجه مرة أخرى –وأخيرة– إلى المحكمة العليا، طالبا منها أن تأذن للمحامي مارسيل ويلار، الذي خولته شقيقتي اليوم كامل الصلاحيات، بأن يشترك في الدفاع عني. فإذا ما رُفض

هذا الاقتراح الأخير، ه وأيضا، فلن يبقى أمامي سوى الدفاع عن نفسي بنفسي، بأفضل شكل أستطيعه.

ونظرا لأن هذا الاقتراح قد رفض، فقد قررت أن اضطلع بالدفاع عن نفسي. ولما لم تكن لي حاجة لا إلى عسل وإلى سم بلاغة المحامي الذي فرض علي، فقد دافعت وحدي عن نفسي طوال وقائع المحكمة.

وواضح تماما أنني لا اشعر بأنني مرتبط بأي شكل بمرافعة الدكتور تايشيرت. والشيء المهم الوحيد بالنسبة لدفاعي، ه وذلك الذي أعلنته أنا نفسي أمام المحكمة، وما سأعلنه الآن. ولست أريد إهانة رفيقي في الحزب تورغلر –ففي رأيي أن محاميه قد قسا عليه، وأهانه، كفاية – لكن علي أن أقول بكل صراحة: إنني أفضل أن يحكم علي بالموت، بريئا، من قبل المحكمة الألمانية، أفضل ذلك على الحصول على تبرئتي بواسطة دفاع كدفاع الدكتور ساك لصالح تورغلر.

الرئيس (**مقاطعا ديمتروف**): لا يحق لك تقديم انتقادات من هذا النوع.

ديمتروف: أقر بأنني أتكلم بلغة خشنة وحادة، لكن نضالي وحياتي كانا كذلك أيضا.

بيد أن كلامي مخلص وصريح. إنني أسعى لان اسمي الأشياء بأسمائها. ولست محاميا عليه هنا واجب الدفاع عن موكله.

إنني أدافع عن نفسي بنفسي كشيوعي متهم؛

انني ادافع عن شرفي السياسي، شرفي كثوري؛

ادافع عن أفكاري، ومعتقداتي الشيوعية،

ادافع عن معنى ومضمون حياتي.

لذلك فان كل كلمة أتلفظ بها أمام المحكمة، لهي، إذا صح التعبير دم دمي ولحم لحمي. وكل كلمة هنا هي التعبير عن عميق استيائي ضد الاتهام الظالم، ضد واقع أن مثل هذه الجريمة المعادية للشيوعية تنسب إلى الشيوعيين.

كثيرا ما اخذ علي انني لا آخذ مأخذ الجد المحكمة العليا الألمانية. وهذا مأخذ لا يدعمه أي تبرير على الإطلاق.

صحيح أنه بالنسبة لي، أنا الشيوعي، فان القانون الأعلى ه وبرنامج الأممية الشيوعية، ومحكمتي العليا هي لجنة الرقابة للأممية الشيوعية.

لكن المحكمة العليا بالنسبة لي، بصفتي متهما، هي سلطة يحسن النظر إليها بأقصى الجدية، ليس فقط لأنها مؤلفة من قضاة ذوي كفاءة حقوقية عالية، بل أيضا لان هذه المحكمة هي أهم هيئة حقوقية في الدولة الألمانية، والنظام الاجتماعي السائد، وهي سلطة تستطيع في النهاية أن تحكم بالعقوبة القصوى.

انني استطيع أن أعلن، بضمير مطمئن، بأنني، أمام المحكمة وبالتالي أمام الرأي العام أيضا، لم أقل سوى الحقيقة حول جميع الأمور. وفي صدد حزبي، المجبر على العمل السري، واللاشرعية، فقد رفضت تقديم أية شهادة مهما كانت. لقد تكلمت دائما بصورة جدية، وبأعمق ما لدي من اقتناع ويقين.

الرئيس: انني لن اسمح بان تقوموا، هنا، في هذه القاعة بالدعاية الشيوعية. لقد فعلتم ذلك طوال الوقت. فإذا تابعتم في هذا الاتجاه، فسوف أمنعكم من حق الكلام.

ديمتـــروف : علي أن احتج بحـــزم وتصميم ضد التأكيد بأنني استهدفت أغراضا دعائية. ويمكن اعتبار أن دفاعي أمام المحكمة كان له اثر دعائي معين. وأقرّ كذلك بان سلوكي امام المحكمة يمكن أن يخدم بمثابة مثال لكل متهم شيوعي، ولكن لم يكن هذا ه وهدف دفاعي. لقد كنت أهدف الى دحض الاتهام الهادف الى إقناع الناس بان ديمتروف وتوغلر وبوبوف وتانيف والحزب الشيوعي الألماني والاممية الشيوعية لهم علاقة معينة بالحريق.

أنا اعلم بأنه ما من أحد في بلغاريا يصدق اشتراكنا المزعوم في جريمة حريق الرايخستاغ. واعرف ايضا انه من غير المحتمل أن يكون ثمة اشخاص في الخارج، يصدقون ذلك. لكن الظروف في المانيا مختلفة، فهنا يمكن تصديق هذه التأكيدات الغريبة. لذلك أردت اثبات أن الحزب الشيوعي لم تكن له وليست له أية علاقة بالاشتراك في هذه الجريمة.

وإذا كان الحديث عن الدعاية، فان مداخلات كثيرة هنا، اتخذت هذا الطابع. إن خطب غوبلز وغورنغ قد مارست كذلك دعاية غير مباشرة لصالح للشيوعية. ولكن ما من احد يستطيع اعتبارهما مسؤولين عن كون كلماتهما كان لها الأثر الدعائي (حركة وضحكات في القاعة).

إن الأمر لم يقتصر على أن الصحافة قدحت في وذمتني بجميع الأشكال – وهذا ما لا أبالي به مطلقا –ولكن عبر شخصي، وصف الشعب البلغاري بـ "المتوحش " و" البربري "، وقد وصفت بـ "الشخص البلقاني المشبوه "، بـ "البلغاري المتوحش "، ولست استطيع أن ألزم الصمت إزاء هذا الأمر.

صحيح أن الفاشية البلغارية متوحشة وبربرية. لكن الطبقة العاملة وفلاحي بلغاريا، ومثقفي الشعب البلغاري ليسوا برابرة ولا متوحشين. إن مستوى الشروط المادية في البلقان ه وبالتأكيد ادنى منه في سائر البلدان الأوروبية، ولكن من الخطأ، من الناحية الثقافية والسياسية، القول أن جماهيرنا الشعبية هي على مستوى ادنى من مستوى جماهير البلدان الأوروبية الأخرى. إن شعبنا عاش طوال خمسمائة عام تحت النير الأجنبي دون أن يفقد لغته أو قوميته، شعبا من العمال والفلاحين ناضل ومازال يناضل ضد الفاشية البلغارية، ليس بربريا ولا متوحشا. إن البرابرة والمتوحشين في بلغاريا، هم الفاشيون وحدهم، لكنني اسألكم، يا سيدي الرئيس، في أي بلد ليس الفاشيون برابرة ولا متوحشين ؟

الرئيس (مقاطعا ديمتروف): الست تلمح بهذا الى الوضع في المانيا؟

ديمتروف (بابتسامة ساخرة): طبعا، لا يا سيدي الرئيس...

في العهد الذي كان فيه إمبراطور المانيا (شارل كنت) يقول إنه لا يتحدث باللغة الألمانية إلا مع حصانه، وحين لم

يكن النبلاء الألمان والرجال المثقفون يكتبون إلا باللاتينية وكانوا يخجلون بلغتهم الأم، كان (سيريل) و(ميتود) في بلغاريا " البربرية " قد ابتكروا ونشروا الأبجدية البلغارية القديمة.

لقد ناضل الشعب البلغاري بجميع قواه وبكل صلابته ضد النير الأجنبي. لذلك فإنني احتج ضد الهجمات التي يتعرض لها الشعب البلغاري، ولست اخجل من كوني بلغاريا، بل أعتز بكوني ابنا للطبقة العاملة البلغارية.

قبل الوصول الى المسألة الأساسية، علي أن أسجل ما يأتي: لقد أخذ الدكتور تايشيرت علينا اننا نحن بأنفسنا وضعنا انفسنا في وضع متهمين بحريق الرايخستاغ. على هذا اجيب بان زمنا طويلا قد مر منذ 9 آذار، يوم اعتقالنا، حتى بدء المحاكمة، وخلال هذه الفترة كان يمكن جلاء جميع النقاط التي تستثير الشكوك. واثناء التحقيق، تحدثتُ الى موظفين في لجنة التحقيق حول حريق الرايخستاغ، وقد أعلن لي هؤلاء الموظفون أننا، نحن البلغار، ليس لنا ضلع بالجريمة. هناك تهمة واحدة توجه الينا وهي جوازاتنا مزورة، وتحمل أسماء مستعارة، واننا لم نسجل أسماءنا في الدوائر المختصة الخ...

الرئيس: إن ما تتحدث عنه الآن لم تجر مناقشته في المحاكمة، وبالتالي، فلا يحق لك أن تتكلم عنه هنا.

ديمتروف: سيدي الرئيس، لقد كان ينبغي خلال هذه المدة من الزمن التحقق من جميع المعطيات لدرء هذا الاتهام عنا، في الوقت المناسب. إن القرار الاتهامي ينص على أن " ديمتروف وبوبوف وتانيف يؤكدون انهم مهاجرون بلغار. ولكن ثبت انهم كانوا يقيمون في المانيا لأغراض العمل السياسي اللاشرعي".

كما جاء في القرار الاتهامي ان "موسك وارسلتهم الى المانيا وكلفتهم بإعداد ثورة مسلحة فيها ".

كما جاء في الصفحة 83 من القرار الاتهامي: " رغم ان ديمتروف قد صرح بأنه كان غائبا عن برلين بين 25 و28 شباط، فهذا لا يغير شيئا، ولا يبرئه، ه وديمتروف، من تهمة الاشتراك في حريق الرايخستاغ ".

وقد ورد، اثر ذلك في القرار المذكور، يظهر هذا بوضوح، ليس فقط من افادات هيللمر بل ثمة وقائع اخرى تشهد كذلك بان...

الرئيس: لا ينبغي لك ان تقرأ هنا قرار الاتهام بكامله، فنحن نعرفه تمام المعرفة.

ديمتروف: لابد لي من القول بان ثلاثة أرباع كل ما قاله في المحاكمة النائب العام والمحامون، يعرفه الجميع منذ زمن طويل، ومع ذلك فقد رددوه هنا (حركة وضحكات بالقاعة). لقد شهد هيللمر بان ديمتروف وفان ديرلوب كانا موجودين في مطعم بايرنهوف. وبعد ذلك اقرأ في القرار الاتهامي:

اذا كان ديمتروف لم يقبض عليه في مكان الجريمة، فهذا لا ينفي كونه قد اشترك في حريق الرايخستاغ.

لقد ذهب الى ميونيخ لكي يؤمن لنفسه دفعا بالغيبة (3). ان الكراريس التي عثر

عليها عند ديمتروف تثبت بأنه كان يشترك في الحركة الشيوعية الالمانية.

هذا ه واساس هذه التهمة المتسرعة التي تبين انها عملية اجهاض.

الرئيس: (مقاطعا ديمتروف) لا ينبغي لك استخدام امثال هذه التعبيرات غير اللائقة لدى الحديث عن الاتهام.

ديمتروف: سأجهد للعثور على تعابير اخرى.

الرئيس: على ان لا تكون غير مقبولة كتلك.

ديمتروف: ساعود الى طرائق الاتهام، والى التهمة، الى وجهة نظر أخرى.

لقد حدد طابع هذه المحاكمة بهذه الموضوعة وهي ان حريق الرايخستاغ ه ومن عمل الحزب الشيوعي الألماني والاممية الشيوعية. هذا العمل المعادي للشيوعية – حريق الرايخستاغ – قد نسب الى الشيوعيين، بصفته يجب ان يكون الاشارة للانتفاضة الشيوعية، اشارة للإطاحة بالدستور الالماني الحالي. وبواسطة هذه الموضوعة طبعت المحاكمة كلها بطابع معاد للشيوعية:

ان الاتهام يتمسك بوجهة النظر القائلة بان هذه المؤامرة الاجرامية كان ينبغي ان تخدم كدعوة، كإشارة لأعداء الدولة، الذين كانوا يريدون اثر ذلك أن يشنوا الهجوم العام ضد الدولة الالمانية لإبادتها تنفيذا لأمر الاممية الثالثة واقامة ديكتاتورية البروليتاريا مكانها، أي دولة سوفياتية.

ليست هذه هي اول مرة ينسب فيها مثل هذا الادعاء الى الشيوعيين. ولا استطيع ان اذكر هنا جميع الامثلة التي من هذا النوع، ايها السادة القضاة !

وانني اذكر بالجريمة التي ارتكبها ضد السكة الحديدية هنا، في المانيا، قرب جوتيربورغ، وهي جريمة ارتكبها مغامر غير سوي، واستفزازي، في ذلك الحين، ليس فقط في المانيا، ولكن ايضا في البلدان الأخرى جرى طوال اسابيع الترويج للإشاعة بان الجريمة هي من فعل الحزب الشيوعي الألماني وانها عمل ارهابي قام به الشيوعيون. وقد تبين فيما بعد ان ذلك كان من عمل شخص مجنون، ه والمغامر ماتوشكا. وقد اعتقل هذا وحكم عليه.

وإليكم مثالا آخر، وه واغتيال (غورغولوف) لرئيس الجمهورية الفرنسية. وهنا أيضا كتبت الصحف في جميع البلدان ان يد الشيوعيين ظاهرة في هذه الجريمة. وكان يجري تصوير غورغولوف بصفته شيوعيا، وعميلا سوفياتيا! فماذا كانت الحقيقة ؟ لقد تبين ان هذه الجريمة قد نظمها الحرس الأبيض، وثبت ان غورغولوف كان استفزازيا قصد من وراء عمله قطع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا.

واريد التذكير ايضا بمحاولة نسف كاتدرائية صوفيا. هذه الجريمة لم ينظمها الحزب الشيوعي البلغاري، ومع ذلك فقد كان هذا الحزب عرضة للملاحقات. لقد قامت العصابات الفاشية بتذبيح ألفين من العمال والفلاحين والمثقفين بصورة وحشية بحجة ان الشيوعيين قد نسفوا الكاتدرائية. هذا الاستفزاز، حيث جرى

تفجير كاتدرائية صوفيا، قد نظمته الشرطة البلغارية. ومنذ عام 1920، نظم (بروتكين)، قائد شرطة صوفيا، جرائم بواسطة القنابل، – أثناء اضرابات عمال السكك الحديدية – كوسيلة استفزازية ضد العمال البلغار.

الرئيس: هذا لا علاقة له البتة بهذه المحاكمة.

ديمتروف: لقد تحدث هنا موظف الشرطة هيللر عن الدعاية الشيوعية للحرائق، الخ. وقد سألته اذا لم يكن يعرف حالات قام فيها مقاولون بإشعال حرائق لقبض قيمة التامين. ثم نسبت هذه الحرائق الى الشيوعيين. لقد كتبت الـ "فويلكشير بيوباختر " في 5 تشرين الاول ان شرطة ستيتن..

الرئيس: هذا المقال لم يقدم بين وثائق المحاكمة (ديمتروف يحاول متابعة الكلام حول نفس النقطة).

الرئيس: انني امنعك من التحدث هنا عن هذا الموضوع، نظرا لان هذه الواقعة لم يرد ذكرها في المحاكمة.

ديمتروف: ان سلسلة كبيرة من الحرائق...

الرئيس (يقاطع ديمتروف مجددا)

ديمتروف – لقد جرى الحديث عن ذلك اثناء التحقيق لان سلسلة من الحرائق قد نسبت الى الشيوعيين. وتبين اثر ذلك ان مالكي العمارات قد اشعلوا فيها النار " لتحريك عجلة العمل ". وانا اود كذلك ان أعالج لحظة، مسألة الوثائق المزيفة. هناك عدد كبير من الوثائق المزيفة التي استخدمت ضد الطبقة العاملة. وامثلة ذلك كثيرة. واريد ان اذكر، مثلا، برسالة زينوفييف الشهيرة. فهذه الرسالة لم يكتبها زينوفييف ابدا. بل جرى تلفيقها. وقد استخدمها المحافظون الانكليز ضد الطبقة العاملة. واود التذكير ايضا بمجموعة من الوثائق المزيفة التي لعبت دورا في السياسة الالمانية.

الرئيس: هذا خارج عن اطار هذه المناقشات.

ديمتروف: جرى التأكيد هنا ان حريق الرايخستاغ كان القصد منه ان يستخدم كإشارة للبدء بانتفاضة مسلحة. وقد سعي لتأسيس هذا التأكيد كما يأتي:

لقد اعلن غورنغ، هنا، في المحاكمة، ان الحزب الشيوعي الألماني حين وصل هتلر الى الحكم، كان ملزما باستثارة هيجان الجماهير والقيام بعمل عنيف ما.

وقال: "لقد كان الشيوعيون مجبرين على أن يفعلوا شيئا ما – وإلا فقدوا فرصتهم الى الابد".

وقد أكد ان الحزب الشيوعي كان قد دعا منذ أعوام طوال الى النضال ضد الاشتراكية – الوطنية وانه لم يبق بالنسبة للحزب الشيوعي الألماني، حين كان الاشتراكيون – الوطنيون يستولون على الحكم، سوى شن الانتفاضة – الآن وإلا ضاعت الفرصة الى الأبد. وقد حاول المدعي العام هنا أن يصوغ نفس الموضوعة اكثر وضوحا وحذاقة.

الرئيس: لا اسمح بان تهين النائب العام.

ديمتروف: ان ما اكده غورنغ بصفته الرئيس الاتهامي الأعلى، قام النائب العام

بتوسيعه هنا. لقد قال النائب العام، الدكتور ورنر:

كان الحزب الشيوعي يعاني هذا الوضع وه وإما أن يضطر للاستسلام دون خوض المعركة أ وأن يقبل القتال، حتى وان كانت الاستعدادات لذلك لم تنته بعد. كانت هي الفرصة الوحيدة الباقية للحزب الشيوعي في الشروط المعطاة. فأما ان يتخلى عن هدفه دون مقاومة، واما تقرير القيام بعمل مجازف، والمقامرة بكل شيء، مما كان يمكن ان يغير الوضع حينئذ ما كان له ان يصبح اكثر سوءا مما ل وتراجع الحزب دون ان يقاتل.

إن الموضوعة، المصاغة هنا، والمنسوبة الى الحزب الشيوعي، ليست موضوعة شيوعية. وهذا الافتراض يبين ان اعداء الحزب الشيوعي الالماني يعرفونه معرفة سيئة. ان من يريد مقاتلة خصمه بصورة جيدة، يجب ان يعرفه معرفة جيدة. ان حظر الحزب، وحل المنظمات الجماهيرية، وفقدان الشرعية، هي ضربات جدية موجهة الى الحركة الثورية، لكن هذا لا يعني بعد، إطلاقا، ان كل شيء قد ضاع بسبب ذلك.

في شباط 1923، كان الحزب مهددا بالحظر. وكانت الصحافة الشيوعية محظورة، وكان منع الحزب الشيوعي وشيكا. وكان الحزب الشيوعي الالماني يتوقع ذلك، وكان الحديث يجري عن ذلك في المنشورات، والجرائد، وكان الحزب الشيوعي الألماني يعرف جيدا ان الاحزاب الشيوعية محظورة في العديد من البلدان، لكنها، رغم ذلك، كانت تواصل العمل والكفاح. ان الاحزاب الشيوعية محظورة في بولندا، وبلغاريا، وايطاليا وفي بعض البلدان الاخرى.

واريد ان اتحدث عن ذلك، بالاستناد الى تجربة الحزب الشيوعي البلغاري. هذا الحزب قد حظر عقب انتفاضة 1923، لكنه تابع العمل، ومع ان ذلك قد كلفه العديد من الضحايا، فقد اصبح اقوى منه قبل عام 1923. ان كل شخص يتمتع بذهن انتقادي يدرك اهمية الظاهرة.

ان الحزب الشيوعي الألماني، حتى ول وكان غير شرعي، يستطيع، حين يكون الوضع ملائما، أن يحقق الثورة. وتثبت ذلك تجربة الحزب الشيوعي الروسي. لقد كان الحزب الشيوعي الروسي غير شرعي، وكان يصاب بأعمال اضطهاد دامية، لكن الطبقة العاملة، على رأسها الحزب الشيوعي، قد ظفرت بالسلطة. ان قادة الحزب الشيوعي الالماني ما كانوا ليفكروا على هذا النحو: عند حظر حزبهم يضيع كل شيء، وكان الخيار يطرح هكذا: اما الانتفاضة، ا والنهاية. لم يكن يمكن ان تكون لدى قيادة الحزب الشيوعي فكرة بلهاء الى هذا الحد. لقد كان الحزب الشيوعي يعرف، بفطنة، ان العمل اللاشرعي سيكلف تضحيات باهظة وسيتطلب نكران ذات وشجاعة، لكنه كان يعرف ايضا ان قواه الثورية سوف تتوطد وانه سيكون قادرا على تحقيق المهمات المناضلة به. لذلك من المفترض بان الحزب الشيوعي الالماني قد اراد ان يقامر بكل شيء في هذه الفترة، يجب استبعاده كليا.

ولحسن الحظ، فان نظر الشيوعيين ليس قصيرا كنظر خصومهم وهم لا يفقدون صوابهم في الشدائد.

ويحسن ان نضيف الى هذا ان الحزب الشيوعي الالماني والأحزاب الشيوعية الاخرى هي فصائل من الاممية الشيوعية. (...)

الدكتور ساك: رائع، تابع دعايتك الشيوعية !

ديمتروف: ان هذا الحزب، حين يتوجه الى ملايين البروليتاريين، وحين يتخذ قراراته حول التكتيك والمهمات المباشرة، انما يقوم بذلك بصورة جدية، مع الوعي التام بمسؤوليته. واورد في ما يأتي قرار الاجتماع العام الثاني عشر للجنة التنفيذية للاممية الشيوعية. ونظرا لان هذه القرارات قد ورد ذكرها في المحاكمة، فان لي الحق بان اقرأ منها.

ان المهمة الاساسية للحزب الشيوعي الألماني، طبقا لهذه القرارات كانت تتلخص في ما يأتي:

تعبئة ملايين الشغيلة للدفاع عن مصالحهم الحيوية، ضد نهبهم المفترس من قبل الرأسمال الاحتكاري، ضد الفاشية، وضد المراسيم الاشتراعية، وضد النزعة القومية المتطرفة، والشوفينية، بالنضال في سبيل الاممية البروليتارية، بتنمية الاضرابات الاقتصادية والسياسية، والتظاهرات، مع قيادة الجماهير الى الاضراب السياسي العام، كسب الجماهير الرئيسية للاشتراكية –الديمقراطية، التصفية بحزم وتصميم لنواحي ضعف الحركة النقابية. إن الشعار الرئيسي الذي ينبغي للحزب الشيوعي الالماني ان يعارض به الشعار الرئيسي للديكتاتورية الفاشية (" الرايخ الثالث ") وكذلك شعار الحزب الاشتراكي –الديمقراطي (" الجمهورية الثانية ") يجب أن يكون: جمهورية العمال والفلاحين، أي ألمانيا الاشتراكية، السوفياتية، التي تضمن أيضا امكان الارتباط الطوعي لشعوب النمسا والمناطق الألمانية الأخرى (2).

العمل الجماهيري، النضال الجماهيري، المقاومة الجماهيرية، الجبهة الموحدة، تلك هي أسس التكتيك الشيوعية.!بدون أية مغامرة.

لقد عثر في بيتي، على نداء من اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وأرى أن بالإمكان الاستشهاد به أيضا.أن في هذا النداء نقطتين تتصفان بأهمية خاصة. وهكذا، يتحدث النداء عن مهمات الحزب الشيوعي في نضاله ضد الإرهاب القومي –الاشتراكي، وكذلك لأجل الدفاع عن منظمات الطبقة العاملة وصحافتها. ومن جملة ما جاء في هذا القرار ما يأتي:

إن العقبة الرئيسية في طريق تحقيق الجبهة لنضال العمال الشيوعيين والاشتراكيين –الديمقراطيين كانت وما زالت هي سياسة التعاون مع البورجوازية، هذه السياسة التي تنتهجها الأحزاب الاشتراكية –الديمقراطية، التي قادت حاليا وعرضت البروليتاريا العالمية لضربات العد والطبقي. إن سياسة التعاون هذه مع البرجوازية، المعروفة باسم سياسة " أهون الشريّن "، قد أدت،

في الواقع، في ألمانيا إلى انتصار الرجعية الفاشية.

إن الأممية الشيوعية والأحزاب الشيوعية لجميع البلدان قد أكدت أكثر من مرة إرادتها في النضال بصورة مشتركة مع العمال الاشتراكيين – الديمقراطيين ضد هجوم الرأسمال، والرجعية السياسية وخطر الحرب. وقد كانت الأحزاب الشيوعية منظمة النضال المشترك للعمال الشيوعيين ضد الأحزاب الاشتراكية –الديمقراطية التي كانت تحطم بصورة منهجية الجبهة الموحدة للجماهير العمالية.

ففي ٢٠ تموز من العام الماضي، بعد انهيار حكومة فون بابن الاشتراكية – الديمقراطية البروسية، وجه الحزب الشيوعي الألماني إلى الحزب الاشتراكي –الديمقراطي وإلى المنظمة المركزية لنقابات ألمانيا، الاقتراح لتنظيم إضراب مشترك ضد الفاشية.

لكن الحزب الاشتراكي –الديمقراطي والمنظمة النقابية المركزية، بموافقة مجمل الأممية الثانية، وصفت هذا الاقتراح لتنظيم الإضراب المشترك، بأنه استفزاز.. وقد جدد الحزب الشيوعي الألماني اقتراحه للعمل المشترك حين كان هتلر يصل إلى السلطة، داعيا –أي الحزب – اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي – الديمقراطي وقيادة المنظمة المركزية للنقابات الألمانية الى تنظيم مقاومة الفاشية، بصورة مشتركة. لكن اقتراحه رفض هذه المرة أيضا. (...)

ومع ذلك، وبوجود الفاشية التي تهاجم الطبقة العاملة الألمانية، وتطلق من عقالها جميع قوى الرجعية العالمية، تدع واللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية جميع الأحزاب الشيوعية للقيام بمحاولة جديدة لبناء الديمقراطية بواسطة أحزاب اشتراكية –ديمقراطية. إن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية تقوم بهذه المحاولة مع اقتناعها الراسخ بأن الجبهة الموحدة للطبقة العاملة ضد البورجوازية ستصد هجوم الرأسمال والفاشية وستعجل إلى حد كبير النهاية الحتمية، التي لا مرد لها، لكل الاستثمار الرأسمالي.

ونظرا للشروط الخاصة لكل بلد وتنوع المهمات النضالية الملموسة المطروحة أمام الطبقة العاملة في كل منها، فإن الاتفاق بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية –الديمقراطية بغية القيام بأعمال ونضالات محددة ضد البورجوازية، يمكن تحقيقه بأكبر النجاح في إطار كل بلد. لذلك فإن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية توصي الأحزاب الاشتراكية –الديمقراطية المنتسبة إلى الأممية الاشتراكية بالعمل المشترك ضد الفاشية وضد هجوم الرأسمال. وهذه المحادثات يجب أن تكون قاعدتها الشروط الأولية للنضال المشترك ضد هجوم الرأسمال والفاشية. وبدون برنامج ملموس للعمل ضد البورجوازية، فإن كل اتفاق بين الأحزاب سيكون موجها ضد مصالح الطبقة العاملة. (...)

لقد اثبت الشيوعيون بنضالهم طوال أعوام مديدة بأنهم كانوا وسيظلون دائما

في الصفوف الأولى للنضال من أجل الجبهة الموحدة لا بالكلام بل بالعمل، في الأعمال والنضالات الطبقية ضد البرجوازية.

إن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية على اقتناع راسخ بان العمال الاشتراكيين –الديمقراطيين، واللاحزبيين، بمعزل عن مواقف قادة الاشتراكية –الديمقراطية، يدعمون إنشاء الجبهة الموحدة، وأنهم سيتغلبون على جميع العقبات ويحققون، بصورة مشتركة مع الشيوعيين، الجبهة الموحدة لا بالكلام، بل بالفعل.

والآن على الأخص، وقد نظمت الفاشية الألمانية بغية سحق الحركة العمالية في ألمانيا، استفزازا لم يسبق له مثيل (حريق الرايخستاغ، وثائق مزورة خاصة بالانتفاضة، الخ) فان على كل عامل أن يفهم واجبه الطبقي في النضال ضد هجوم الرأسمال والرجعية الفاشية ".

إن هذا النداء لا يقول شيئا عن نضال فوري لاستلام الحكم. وهذه المهمة لم يضعها لا الحزب الشيوعي الألماني ولا الأممية الشيوعية. ومن الصحيح طبعا أن نداء الأممية الشيوعية لا يستبعد إمكانية انتفاضة مسلحة.

لقد استنتجت المحكمة من ذلك بصورة خاطئة انه منذ اللحظة التي يضع الحزب الشيوعي لنفسه بمثابة هدف انتفاضة مسلحة، فذلك يعني، إذن، أن هذه الانتفاضة قد أعدت فعليا وينبغي أن تندلع فورا. وهذا شيء غير منطقي، وغير مضبوط، لكي لا نقول أكثر(...)

أما أن الحزب الشيوعي الألماني قد قال بالثورة البروليتارية، فالجميع يعرفون ذلك. لكن هذه ليست، البتة، المسالة التي يجب حلها في هذه المحاكمة. إن المسألة هي معرفة ما إذا كانت انتفاضة مسلحة قد حددت فعليا في ٢٧ شباط للاستيلاء على الحكم، بارتباط مع حريق الرايخستاغ.

ماذا نتج عن التحقيق القضائي، أيها السادة القضاة ؟ إن الأسطورة الهادفة لإقناع الناس بان حريق الرايخستاغ كان من عمل الشيوعيين قد انهارت كليا. ولن أورد هنا الشهادات المقدمة، على نح وما فعل المدافعون الآخرون، بمن فيهم المحامون. لكن هذه المسالة يمكن اعتبارها موضحة بجلاء تام بالنسبة لكل رجل طبيعي الإدراك. إن حريق الرايخستاغ ليست له أية علاقة بنشاط الحزب الشيوعي، وليس فقط بانتفاضة، بل وبتظاهرة أ وإضراب أ وأي عمل آخر من هذا النوع. وهذا ما أثبته تماما التحقيق. وحريق الرايخستاغ –ولا أتكلم عن تأكيدات الأشرار والشاذين –يفهمه أي إنسان بصفته إشارة للانتفاضة. ولم يسمع أحد حينئذ شيئا في هذا الصدد. وجميع الثرثرات والأقاويل حول هذه النقطة ترتبط بفترة أقرب زمنا بكثير. لقد كانت الطبقة العاملة حينئذ في حالة دفاعية ضد هجوم الفاشية. وكان الحزب الشيوعي الألماني يجهد لتنظيم مقاومة الجماهير، ودفاعيتها.

ولكن جرى الإثبات بأن حريق الرايخستاغ قد قدم الذريعة، وكان

التمهيد لحملة تدميرية مصممة على نطاق واسع ضد الطبقة العاملة وطليعتها الحزب الشيوعي. وقد أثبت بصورة لا تدحض بأن ممثلي الحكومة المسؤولين لم يفكروا حتى مجرد تفكير يومي 27 و28 شباط بأن الانتفاضة الشيوعية كانت وشيكة.

لقد طرحت بهذا الصدد عددا من الأسئلة على الشهود الذين ورد ذكرهم في هذه المحاكمة. وقد سألت بادئ بدء هيللر، وكارواهن (ضحك في القاعة)، وفراي، والكونت هيلدروف وموظفي الشرطة. ورغم بعض الفروق البسيطة، فقد أجابني الجميع بأنهم لم يسمعوا بان انتفاضة شيوعية كان مقدرا أن تندلع. وهذا يعني أن الأوساط الحاكمة لم تتخذ إطلاقا أي تدبير ضد إمكانية مثل هذه الانتفاضة.

الرئيس: ومع ذلك، فقد تلقت المحكمة إفادة من رئيس الدائرة الغربية للشرطة حول هذه النقطة.

ديمتروف: إن رئيس الدائرة الغربية للشرطة قد أبلغ، في إفادته، بأن غورنغ قد استدعاه وأعطاه تعليمات شفهية بصدد مكافحة الاجتماعات الشيوعية، والإضرابات، والتظاهرات، والحملة الانتخابية، الخ. ولكن حتى هذه الإفادة ذاتها لا تقول أن تدابير قد اتخذت ضد الانتفاضة الشيوعية "الوشيكة ".

إن المحامي سايفرت قد تحدث أيضا عن هذا الأمر، البارحة. وقد استخلص بأنه ما من احد في الأوساط الحاكمة كان يتوقع انتفاضة في تلك اللحظة. وكان سايفرت يستشهد بغوبلز، مشيرا إلى أن هذا لم يصدق بادئ بدء نبأ حريق الرايخستاغ. فهل هذا صحيح ؟ تلك مسالة أخرى.

وفي هذا الصدد، نجد برهانا آخر في المرسوم التشريعي الصادر عن الحكومة الألمانية بتاريخ 28 شباط 1923. لقد صدر هذا المرسوم بعد الحريق مباشرة. اقرؤوه، فماذا يقول ؟ لقد جاء فيه أن هذه المواد أ وتلك من مواد الدستور قد ألغيت، وهي المواد الخاصة بحرية التنظيم، وحرية الصحافة، وحرمة الشخص، وحرمة المنزل، الخ. هذا ه وأساس المرسوم التشريعي، وفقرته الثانية الهجوم على الطبقة العاملة..

الرئيس: ليس ضد العمال، بل ضد الشيوعيين..

ديمتروف: عليّ أن أقول أنه، بموجب هذا القانون لم يعتقل شيوعيون فقط، بل وعمال اشتراكيون –ديمقراطيون ومسيحيون، وقد حظرت تنظيماتهم. وأود التأكيد على أن المرسوم الاشتراعي لم يكن موجها، طبعا، قبل كل شيء، ضد هذا الحزب –بل أيضا ضد الأحزاب والجماعات المعارضة الأخرى. وهذا القانون كان ضروريا لفرض حالة الطوارئ، وه ومرتبط ارتباطا عضويا، مباشرة بحريق الرايخستاغ.

الرئيس: إذا واصلت مهاجمة الحكومة الألمانية، فسأمنعك من الكلام.

ديمتروف: هناك مسألة لم يجر إيضاحها مطلقا، في هذه المحاكمة.

الرئيس: حين تتكلم، عليك أن تتوجه

إلى القضاة، وليس إلى الحضور في القاعة، وإلا فيمكن أن يعتبر خطابك بمثابة دعاية.

ديمتروف: هناك مسألة لم يجر إيضاحها، لا من قبل النيابة العامة، ولا من قبل الدفاع. ولست أدهش لكونهم لم يعتبروا ذلك غير ضروري. إنهم يخشون كثيرا هذه المسألة. إنها مسألة معرفة كيف كان الوضع السياسي في ألمانيا في شباط 1923. وسأتوقف عند هذه النقطة. في نهاية شباط، كان الوضع السياسي بحيث أن الصراع كان يجري داخل معسكر الجبهة الوطنية...

الرئيس: أنت تسير في طريق منعتك أكثر من مرة، من السير فيها.

ديمتروف: لا بد لي من التذكير بالاقتراح الذي قدمته إلى المحكمة، وه واستدعاء شهود أمثال شلايشر، وبروننغ، وبابن، ودويستربرغ، الخ.

الرئيس: يسوؤني أن أقاطعك بلا انقطاع في بيانك الختامي، لكن عليك التقيد بأوامري الدقيقة.

ديمتروف: هذا الصراع الداخلي في المعسكر القومي استمر بارتباط مع الصراع الذي كان يجري في الكواليس بين قادة الاقتصاد الألماني. وكان الصراع مستمرا بين أوساط تيسين وكروب (الصناعة الحربية) التي مولت طوال أعوام الحركة الاشتراكية – الوطنية، وبين مزاحميها الذين اجبروا على الرجوع إلى المرتبة الثانية.

وكان تيسين وكروب يريدان أن يقيما في البلاد ديكتاتورية سياسية، وسيطرة مطلقة، تحت قيادتهما الشخصية، ولهذا الغرض كان ينبغي سحق البروليتاريا الثورية. وكان الحزب الشيوعي الالماني يجهد، في تلك الفترة، لإنشاء الجبهة الموحدة لتجميع كافة القوى بغية مقاومة محاولات الاشتراكيين – الوطنيين لإبادة الحركة العمالية. وكان قسم من العمال الاشتراكيين – الديمقراطيين يحسّون بضرورة الجبهة الموحدة للطبقة العاملة، وكانوا يدركون ذلك. وقد انضم آلاف من العمال الاشتراكيين – الديمقراطيين إلى صفوف الحزب الشيوعي. لكن المهمة القائمة في إنشاء الجبهة الموحدة لم تكن تعني إطلاقا، في شهري شباط وآذار، الانتفاضة ولا إعدادها، ولكن فقط تعبئة الطبقة العاملة ضد حملة الرأسماليين الاغتصابية وضد عنف القوميين – الاشتراكيين.

الرئيس (مقاطعا ديمتروف): لقد أكدت دائما على أنك تهتم فقط بالوضع السياسي في بلغاريا، والحال، فان تحليلاتك التي تقوم بها الآن تثبت بأنك أظهرت اهتماما كبيرا جدا بالمسائل السياسية الألمانية.

ديمتروف: يا سيدي الرئيس، انك توجه إلي تأنيبا. ولا أستطيع أن أرد عليك إلا بما يأتي: إنني بصفتي ثوريا بلغاريا، اهتم بالحركة الثورية لجميع البلدان. إنني أهتم، مثلا، بالمسائل السياسية لأمريكا الجنوبية، واعرفها جيدة تقريبا مثل معرفتي للمسائل الألمانية، رغم أنني لم يسبق لي أبدا أن ذهبت إلى أمريكا. وعلى كل حال، فهذا لا يعني البتة انه إذا

ما احترق مقر برلمان ما، في أمريكا الجنوبية، فسيكون ذلك من فعلي. إنني اهتم بالسياسة الألمانية، لكنني لا أتدخل في شؤون ألمانيا السياسية.

أثناء هذه المناقشات، تعلمت أشياء كثيرة، وبفضل حسي السياسي، رأيت بوضوح كثيرا من التفاصيل.

لقد كان الوضع السياسي لهذه الفترة يتضمن عاملين أساسيين: الأول، ه وجهد الاشتراكيين – الوطنيين للوصول إلى الحكم، والعامل الثاني – يتعارض مع الأول – ه ونشاط الحزب الشيوعي الالماني الهادف لإنشاء جبهة العمال الموحدة ضد الفاشية. وفي رأيي أن هذا قد تبين كذلك أثناء هذه المناقشات.

لقد كان الاشتراكيون –الوطنيون، بحاجة لمناورة الهائية، لتحويل الانتباه عن الصعوبات التي كانت قائمة داخل المعسكر الوطني ولتحطيم جبهة العمال الموحدة. وكانت الحكومة بحاجة لحجة صالحة لإصدار مرسومها الاشتراكي بتاريخ ٢٨ شباط، الذي ألغى حرية الصحافة، وحرمة الشخص، ودشن نظاما للقمع البوليسي، ومعسكرات الاعتقال، وغيرها من التدابير لمكافحة الشيوعيين.

الرئيس: ها أنت وصلت إلى الحد الأقصى، تقوم بالغمز واللمز.

ديمتروف: أريد فقط أن أوضح الوضع السياسي في ألمانيا عشية حريق الرايخستاغ، حسب فهمي لهذا الوضع.

الرئيس: لا مجال هنا للغمزات الموجهة ضد الحكومة، ولا لتأكيدات دحضت منذ زمن طويل.

ديمتروف: لقد كان على الطبقة أن تدافع عن نفسها بجميع قواها ـ ولأجل هذا حاول الحزب الشيوعي الالماني تنظيم الجبهة الموحدة، بالرغم من مقاومة ويلز وبرايتشايد اللذين يطلقان الآن، في الخارج، صيحات هستيرية.

الرئيس: عليك أن تنتقل إلى دفاعك، إذا كنت تريد ذلك، وإلا فلن يبقى لك وقت كاف للقيام بذلك.

ديمتروف: لقد سبق لي أن أعلنت بأنني متفق حول نقطة واحدة مع القرار الاتهامي. وعلي الآن أن أكد هذا الاتفاق. وهي النقطة المتعلقة بمسالة معرفة ما إذا فان (دير لوبه) قد نظم الحريق وحده أ وانه كان لديه شركاء.

لقد أعلن ممثل الاتهام هنا، باريزيوس، بان الإجابة عن السؤال لمعرفة ما إذا كان لدى فان دير لوبه شركاء أم لا، إنما تتوقف على المتهَمين (بفتح الهاء). وأجيب على هذا: كلا، وألف كلا. إن هذا الاستنتاج من قبل النائب العام ه وغير منطقي. وفي رأيي أن فان دير لوبه لم يكن فعلا وحده في إحراق الرايخستاغ. إن تقارير الخبراء والمعطيات التي برزت من هذه المناقشات تحملني على الاستنتاج بان الحريق في قاعة اجتماعات الرايخستاغ كان من نمط يختلف عن نمط الحريق الذي أشعل في مطعم الطابق الأرضي، الخ. إن النار التي أشعلت في قاعة الاجتماعات قد قام بها أشخاص آخرون، وبطريقة أخرى. إن الحريق الذي أوقده فان دير لوبه والحريق في قاعة الاجتماعات متطابقان زمنيا

فقط، وبالنسبة لسائر الأمور، فهما مختلفان اختلافا جذريا. والشيء الأكثر احتمالا، ه وأن فان دير لوبه كان أداة هؤلاء الأشخاص، اللاواعية، الأداة التي جرى استغلالها، انه لا يقول كل الحقيقة هنا. وه وما زال حتى الآن مصرا على الصمت. ورغم انه كان هناك شركاء في الجريمة، فهذا الواقع لا يقرر مصير المتهمين الآخرين. إن فان دير لوبه لم يكن وحده، هذا صحيح، لكن الذين كانوا معه ليسوا هم توغلر، ولا بوبوف، ولا تانيف، ولا ديمتروف.

أفلا يحتمل أن فان دير لوبه قد التقى في هوينغسدورف بشخص أقنعه بمشاركته في محاولاته لإحراق دار البلدية والقصر؟ وأن هذا الشخص قد قال له بأن جميع هذه الحرائق ليست سوى ألعاب أطفال، أن العمل الجدي، سيكون إحراق الرايخستاغ أثناء الانتخابات؟ وأليس محتملا أن يكون حريق الرايخستاغ قد انبثق من الاتحاد السري بين الجنون السياسي والاستفزاز السياسي؟ إن حليف جانب الجنون السياسي ه وعلى مقاعد المتهمين.

أما حلفاء جانب الاستفزاز السياسي فإنهم مطلق والسراح. وفي حين كان دير لوبه الساذج يقوم بمحاولاته غير البارعة لإشعال النار في المطعم، وفي الرواق وفي الطابق الأسفل، ألم يكن مجهولون يستخدمون ذلك السائل المحرق السري الذي تحدث عنه الدكتور ساك، يرتكبون الحريق في قاعة الاجتماعات ؟ (أخذ فان دير لوبه يضحك. كان جسمه كله يهتز بضحك صامت. وفي هذه اللحظة تركزت أنظار القاعة كلها، والقضاة والمتهمين، على لوبه).

ديمتروف (مشيرا إلى لوبه): إن الشركاء المجهولين في الجريمة قد سهروا على جميع الاستعدادات للحريق. وهذا المفيوستوفيليس (الشيطان) قد استطاع الاختباء دون أن يترك أثرا. وها نحن نرى هنا الأداة الحمقاء، فوست المسكين، ضحية الجريمة وأداتها الضعيفة، في حين أن " الشيطان " قد اختفى. والأمر الأكثر احتمالا، ه وأن جسرا قد مد، في هوينغسدورف بين فان دير لوبه وممثلي الاستفزاز السياسي، عملاء أعداء الطبقة العاملة.

لقد أعلن النائب العام ورنر هنا بأن فان دير لوبه هو شيوعي، وقال اثر ذلك انه حتى ول ولم يكن شيوعيا، فقد قام بعمله لمصلحة الحزب الشيوعي وبارتباط مع هذا الحزب. وهذا تأكيد خاطئ.

من ه وفان دير لوبه ؟ هل ه وشيوعي؟ كلا، إطلاقا، هل ه وفوضوي؟ كلا. انه عامل خارج على طبقته، انه شخص حطمه البؤس، فأصبح متمردا على المجتمع، ومخلوق خدع واستخدم ضد الطبقة العاملة. كلا، انه ليس شيوعيا. وه وليس فوضويا. فما من شيوعي واحد في العالم، وما من فوضوي يمكن أن يتصرف أمام المحكمة كما فعل فان دير لوبه. إن الفوضويين كثيرا ما يرتكبون أعمالا طائشة، لكنهم دائما أمام القضاة يتحملون مسؤولياتهم ويشرحون أهدافهم. ول وكان شيوعي قد فعل شيئا مماثلا،

فما كان له أن يصمت أمام المحكمة، في حين يجلس إلى جانبه على مقعد الاتهام أربعة أشخاص أبرياء. كلا، إن فان دير لوبه، ليس شيوعيا، ولا فوضويا بل إنه أداة استخدمتها الفاشية.

مع هذا الشخص، مع هذه الأداة البائسة التي جرى استعمالها للإضرار بالشيوعية، لا يمكن أن يكون ثمة أي شيء مشترك، لا يمكن أن يكون ثمة أية علاقة بينه وبين رئيس الكتلة الشيوعية في الرايخستاغ، ولا بينه وبين الشيوعيين البلغار.

وينبغي لي أن أذكر هنا بأن غورنغ قد اصدر بلاغا حول الحريق، في صباح 28 شباط، وقد أعلن هذا البلاغ أن تورغلر وكوينن قد فرا من مبنى الرايخستاغ في الساعة العاشرة مساء. وهذا النبأ أذيع بواسطة الرادي وفي جميع أنحاء البلاد. وقد قال البلاغ أن الشيوعيين هم الذين أشعلوا النار. ومع ذلك، فان لم يجر تحقيق حول تصرفات فان دير لوبه في هوينغسدورف. إن الشخص الذي قضى الليل مع فان دير لوبه في مركز الشرطة لم يعثر عليه...

الرئيس (مقاطعا ديمتروف): متى تنوي إنهاء خطاباتك ؟

ديمتروف : سأتكلم أيضا لمدة نصف ساعة. علي أن أعرض نظرتي إلى هذه المسألة.

الرئيس : ليس بالإمكان على كل حال التكلم بلا نهاية.

ديمتروف: طوال الأشهر الثلاثة التي استغرقتها المحاكمة، أجبرتني، يا سيدي الرئيس، على الصمت، مرارا لا تحصى، واعدا إياي بأنني سوف أتمكن من أن أتكلم بالتفصيل لدى نهاية المحاكمة. وهذه النهاية للمحاكمة قد حلت. لكنك، خلافا لوعدك، تحد مجددا من حقي في الكلام.

إن مسألة معرفة ما حدث في هوينغسدورف هي مهمة إلى أقصى حد. إن واشنسكي الذي قضى الليل مع فان دير لوبه، لم يعثر عليه. وقد اعتبر اقتراحي للبحث عنه بلا جدوى. إن التأكيد بأن فان دير لوبه قد التقى في هوينغسدورف بشيوعيين هو أكذوبة لفقها الشاهد الاشتراكي – الوطني، الحلاق غراف. فل وأن فان دير لوبه التقى في هوينغسدورف مع شيوعيين، لكان الأمر قد أوضح منذ زمن طويل، سيدي الرئيس. ولكن ما من أحد اهتم بالعثور على واشنسكي.

إن الشاب الذي حضر إلى مفوضية الشرفة لبوابة Brand bourg للإبلاغ بأول نبأ عن حريق الرايخستاغ لم يتم البحث عنه، وه وما زال حتى الآن مجهولا. وقد ضل التحقيق السبيل. إن الدكتور ألبريخت، النائب الاشتراكي الوطني، الذي كان قد غادر الرايخستاغ فورا بعد الحريق، لم يتم استجوابه. ولم يجر البحث عن فاعلي الحريق حيث هم موجودون، بل حيث لا يوجدون. كان يجري البحث عنهم بين صفوف الحزب الشيوعي، وكان ذلك خطأ.

وقد أتاح ذلك لفاعلي الحريق الحقيقيين بأن يتواروا عن الأنظار. لذلك فقد تقرر ما يأتي: أنه نظرا لأنه لم يقبض، ولم تكن

هناك الجرأة لقبض على آخرين، على محرقين –بدائل " إذا صح التعبير، للرايخستاغ ".

الرئيس : إنني أمنعك من أن تقول هذا، أعطيك أيضا عشر دقائق.

ديمتروف : إن لي الحق بان أقدم وابرر قضايا تتعلق بقرار الاتهام. لقد عالج النائب العام جميع إفادات الشيوعيين بصفتها غير جديرة بالتصديق. ولن أتخذ موقفا معاكسا. لن أؤكد، مثلا، أن جميع الشهود الاشتراكيين –الوطنيين هم كاذبون. إنني اعتقد أن بين ملايين الاشتراكيين– الوطنيين يوجد أيضا أشخاص شرفاء.

الرئيس : إنني أمنعك من الإدلاء بهذه الملاحظات السيئة النية..

ديمتروف : أليس من الأمور ذات الدلالة أن جميع شهود الاتهام الرئيسيين هم نواب اشتراكيون –وطنيون، وصحفيون وأنصار للاشتراكية – الوطنية ؟ أفلم يقل النائب الاشتراكي – الوطني كاروهان بأنه شاهد تورغلر برفقة فان دير لوبه في الرايخستاغ ؟ إن النائب الاشتراكي –الوطني فراي قد صرح بأنه شاهد بوبوف مع تورغلر في الرايخستاغ. وهيللمر، نادل المطعم الاشتراكي –الوطني قد شهد بأنه رأى فان دير لوبه مع ديمتروف. كما أن الصحفي الاشتراكي –الوطني ويبرستيدت زعم أنه شاهد تانيف مع فان دير لوبه. فهل هذا من قبيل المصادفة ؟

إن الدكتور دروشر الذي تكلم هنا بصفته شاهدا والذي ه وفي الوقت ذاته محرر في صحيفة فويلكشير بيوباختر، وزيمرمان

الرئيس (مقاطعا ديمتروف): هذا لم يتم إثباته.

ديمتروف: قد أكد أن ديمتروف ه ومنظم الانفجار في كاتدرائية صوفيا، وهذا ما جرى تكذيبه، كما قال إنه رآني في الرايخستاغ مع تورغلر. إنني أعلن، بيقين تبلغ درجته مئة بالمئة، أن دروشر وزيمرمان، ليسا سوى شخص واحد أحد...

الرئيس : أنا أنفي ذلك، إذا لم يقم عليه دليل أ وإثبات.

ديمتروف : إن موظف الشرطة هيللر قد أورد هنا قصيدة شيوعية قبض عليها في كتاب صدر عام 1925، لكي يثبت أن الشيوعيين هم الذين أحرقوا الرايخستاغ عام 1923.

وسأسمح لنفسي كذلك بان أورد أبياتا لأكبر شاعر ألماني، غوته:

تعلّم أن تكون أكثر ذكاء
إن إبرة ميزان السعادة الكبير
نادرا ما تظل هادئة:
عليك إما أن ترتفع
أ وأن تهبط.
عليك أن تسيطر وتربح
أ وأن تخدم وتخسر.
أن تتألم أ وتنتصر
أن تكون السندان أ والمطرقة

أجل، إن أيا كان، لا يريد أن يكون السندان، يجب أن يكون المطرقة. إن

الطبقة العاملة الألمانية، في مجملها، لم تفهم هذه الحقيقة لا في عام 1918، ولا في 1923، ولا في 20 تموز 1932، ولا في كانون الثاني 1923. وجريرة ذلك تقع على عاتق القادة الاشتراكيين – الديمقراطيين، على عاتق أمثال ويلس، وسيفيرنغ وبراون، ولايبارت، وغراسيمان.

طبعا إن العمال الألمان سيتمكنون من فهم المسألة !

لقد جرى الحديث كثيرا هنا عن القانون الألماني والشرعية، ولا بد لي من إبداء رأيي أيضا في هذا الصدد. إن حكم محكمة ما، يتأثر دائما، بلا جدال، بالتراكيب السياسية للساعة الحاضرة، وبالاتجاهات السياسية السائدة.

إن وزير العدل كيرل هو، دون أي شك، بالنسبة للمحكمة، سلطة صالحة. وقد عبر عن رأيه في مقابلة نشرتها الصحف.

لقد صرح قائلا: إن الوقاية التي يتخذها القانون الليبرالي الصريح، تقوم بالتأكيد على أنه يجب أن يكون لدى العدالة تقديس للموضوعية، وقد توصلنا الآن إلى مصدر الابتعاد بين الشعب والعدالة، والذنب في هذا الابتعاد يقع دائما في خاتمة المطاف على العدالة.

وماذا تكون العدالة حين يقاتل الشعب من أجل وجوده ؟ وهل الجندي المقاتل، والجيش المقاتل، يعرفان الموضوعية ؟ إن الجندي والجيش لا يعرفان سوى سؤال واحد: ما العمل لإنقاذ الحرية والشرف ؟ وكيف ننقذ الوطن ؟

وهكذا، فمن البديهي أن عدالة شعب يكافح في نضال مستميت، لا يمكن أن تكون لديها عبادة موضوعية ميتة، إن تصرفات المحكمة، والنيابة العامة، والمحامين، يجب أن يمليها فقط هذا الاعتبار، وهو: ما المهم بالنسبة لحياة الأمة ؟ وما الذي سينقذ الشعب ؟

ليس هو الموضوعية اللافقارية التي تعني الركود. وعلى هذا الأساس ذاته، التحجر، الابتعاد إزاء الشعب، كلا، بل إن جميع الأعمال، وجميع التدابير المتخذة من قبل الجماعة في مجملها، ومن قبل كل فرد يجب أن تكون خاضعة للحاجات المباشرة للشعب، للأمة.

وهكذا، فإن القانون ه ومفهوم نسبي...

الرئيس: لا علاقة لهذا بالموضوع، عليك أن تقدم اقتراحاتك.

ديمتروف : لقد اقترح النائب العام تبرئة الاظناء البلغار، لعدم توفر الأدلة المدنية.

اقترح النائب العام تبرئة ساحة البلغار المتهمين، لعدم توفير الأدلة. لكن هذا لا يمكن أن يرضيني البتة. فالمسألة ليست بسيطة إلى هذا الحد.

إن هذا لن يبعد الشكوك كليا. فخلال المحاكمة، اثبت بصورة قاطعة بأنه لا علاقة لنا بحريق الرايخستاغ وانه، بالتالي، لا يوجد أي أساس لتبرير– شكوك ضدنا. إننا، نحن، البلغار، وكذلك تورغلر، يجب أن تبرأ ساحتنا لا لعدم وجود أدلة، بل، لأننا، نحن الشيوعيين، لا علاقة لنا، وما كان يمكن أن تكون لنا علاقة بعمل مناهض للشيوعية.

إنني اقترح، إذن، إصدار الحكم الآتي:

1- تقر المحكمة العليا ببراءتنا في القضية، وأن الاتهام ليس مبررا، وهذا صحيح بالنسبة لنا، بالنسبة لي، وتورغلر، وبوبوف، وتانين.

2- الإعلان بان فان دير لوبه كان أداة استخدمت ضد مصلحة الطبقة العاملة وللإضرار بها.

3- التعويض علينا على حساب هؤلاء المذنبين، عن الوقت المضاع، والصحة المصابة، والآلام المتحملة.

الرئيس: إن ما تسميه اقتراحاتك، ستأخذها المحكمة بعين الاعتبار أثناء المداولات حول الحكم الواجب اتخاذه.

ديمتروف : سيأتي الوقت الذي ستسدد فيه هذه الحسابات مع الفوائد. إن الضوء الكامل على مسألة حريق الرايخستاغ وفاعلي الحريق الحقيقيين، إنما سوف تتكفل به، طبعا، محكمة الشعب لدى ديكتاتورية البروليتاريا، المقبلة.

في القرن السابع عشر، مثل مؤسس الفيزياء العلمي غاليل وغاليليه أمام محكمة التفتيش القاسية، التي كان عليها أن تحكم بيقين عميق وتصميم:

" وهذا المبدأ العلمي قد أصبح في ما بعد !" ومع ذلك فالأرض تدور ..تراث البشرية بأسرها.

(الرئيس يقاطع ديمتروف بفجاجة، ينهض، ويجمع أوراقه، ويتأهب للخروج).

ديمتروف (مكملا): إننا، نحن الشيوعيين، نستطيع أن ننادي اليوم بتصميم لا يقل عن تصميم غاليليه الشيخ:

" إن عجلة التاريخ تدور، وتتقدم نح وأوروبا ! " ومع ذلك فهي تدور سوفياتية، نح والاتحاد العالمي للجمهوريات السوفياتية.

وهذه العجلة، التي تدفعها البروليتاريا تحت قيادة الأممية الشيوعية، لن يمكن وقفها لا بتدابير الإبادة، ولا بالأحكام بالأشغال الشاقة، ولا بعمليات الإعدام، إنها تدور وستظل تدور حتى الانتصار النهائي للشيوعية.

(رجال الشرطة يمسكون بديمتروف ويجبرونه على الجلوس على مقعد الاتهام).

الرئيس وهيئة المحكمة يبتعدون للمداولة في مسألة معرفة ما إذا كان يستطيع ديمتروف أن يتابع خطابه. وبعد المداولة، تعود هيئة المحكمة وتعلن أن ديمتروف قد حرم نهائيا من حق الكلام !

الهوامش:

(1) كانون الأول 1933.

(2) موضوعات، وقرارات واحكام الجمعية العامة الثانية عشرة للجنة التنفيذية للاممية الشيوعية مكتب المنشورات. باريس 1933، ص 15 (ملاحظة من هيئة تحرير الطبعة الفرنسية).

(3) دفع بالغيبة: ادعاء المتهم انه كان في مكان آخر عند وقوع الجريمة. (ملاحظة من المترجم).

عن مركز الدراسات الاشتراكية – مصر. متاح على الرابط الآتي:
http://www.e-socialists.net/node/3878

نصوص مترجمة

هل ستنهار الرأسمالية؟*

بقلم: يوئاخيم هيرش
ترجمة: رشيد غويلب

البروفسور يوآخيم هيرش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة غوته في مدينة فرانكفورت/ماين الألمانية، وهو عضو هيئة تحرير شبكة اليسار. وكان هيرش منذ 1972 وحتى 2003 عضو قيادة منظمة المديكوانترنسيونل الإنسانية، وعضو إدارة مؤسستها البحثية. اشتغل ضمن اهتمامات متعددة على نظرية (الهيمنة) للمفكر الماركسي الايطالي غرامشي ، وله العديد من المؤلفات والأبحاث.

ربما كان طرح هذا السؤال قبل بضع سنوات غير عادي، ولكنه يطرح اليوم حتى في وسائل الإعلام التقليدية. وعلى الرغم من مرور أربع سنوات على اندلاع الأزمة الاقتصادية الحالية المفتوحة، ومع استمرار النشاط السياسي المحموم لإقرار "برامج الإنقاذ"، لكن يبدو انه لا تلوح نهاية في الأفق. فعلى العكس من ذلك تسوء الحالة باستمرار، وينقسم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم خبراء اقتصاديين بشأن أسبابها والحلول الممكنة، إلى حد ما، للخروج منها، ولم يتنبأوا بشيء يذكر، كما ان الحكومات منقسمة ايضا. فهناك ممثلو برامج التقشف القاسية وفي مقدمتهم المستشارة الألمانية (ميركل) وصديقها الحميم رئيس البنك الاتحادي الألماني (وايدمان)، وفي المقابل يقف المؤيدون لسياسة نقدية ميسرة بشكل أساسي في بلدان جنوب أوربا، وانضمت فرنسا اليهم مؤخرا، وقد ازداد تأثير هذا الموقف بعد انتصار الاشتراكيين في انتخابات الرئاسة، والانتخابات البرلمانية.

وبالضد من سياسة التقشف في البلدان المعنية التي تخنق الاقتصاد، والتي تتفاقم فيها مشكلة الديون، يريد المرء هنا التغلب على الركود الاقتصادي من خلال فتح الباب على مصراعيه لتدفق الأموال، وبذلك تصبح القروض أرخص. ولكن هذا يشترط ضمانات من البلدان القوية اقتصاديا. وهناك خلاف قائم بشأن السندات الأوربية، ويمكن عبور

ذلك بواسطة قيام البنك المركزي الأوربي ببساطة عبر شراء سندات مديونية البلدان. ولم يعد مهما بعد الآن، تعارض هذا الإجراء مع المعاهدات الأوربية. ولكن من غير المحتمل أيضا أن تؤتي هذه الإستراتيجية ثمارها، ذلك لان الانتعاش المأمول هو ليس مسألة توفر الأموال أو الفوائد، بل انه مرتبط أكثر من هذا بالربحية المتوقعة للشركات. وفي هذا الوقت، وبالنظر إلى الانكماش الاقتصادي، فضلا عن أمور أخرى، فان هذه الربحية في أجزاء كبيرة من أوروبا ليست جيدة. إن سياسة التوسع النقدي المتبعة منذ وقت طويل ستجلب معها، على الأرجح، نموا كبيرا في معدلات التضخم. لذا فان التخفيض الكبير لقيمة العملة يمثل في الواقع حلا رائعا لمشكلة الديون. فقيمة مديونية الدولة ستصبح أقل وبالتالي سيسهل سدادها. ولكن ثمن هذا الحل سيكون اضطرابات اقتصادية هائلة مصحوبة بتداعيات صعبة. وقبل كل شيء سيكون الحل مرة أخرى على حساب عامة الشعب، حيث ستتعرض مواردهم ومدخراتهم إلى التخفيض ثانية، في حين يبقى حائزو " القيمة الحقيقية" في منأى عن الضرر، فلا غرابة في أن تكافئ "ألأسواق" هذه السياسة.

إن احد أسباب عجز الحكومات الواضح، هو أنها وببساطة تلعب الآن وبالتأكيد دور المتلقي لأوامر الصناعات المالية. وهذه الأخيرة لا ترغب في سياسة تجعلها مسؤولة عن الكارثة التي ارتكبتها. إن سياسة رفع القيود عن الأسواق المالية التي اتبعتها الحكومات، بما في ذلك حكومة الاجتماعيين الديمقراطيين الألمانية بقيادة المستشار (شرودر)، والمعمول بها منذ الثمانينيات، أعطت الصناعات المالية في جميع أنحاء العالم دورا مهيمنا، ووفرت لها بالتالي زخماً ديناميكياً، استطاعت "الاسواق" بواسطته، وبتعبير واضح –رأس المال المالي العالمي– أن تحدد بشكل أساسي السياسات الاقتصادية والاجتماعية. لقد تم إلغاء السياسات المعقولة إلى حد ما، والمعمول بها سابقا مثل زيادة الضرائب الضخمة على اصحاب الدخول الكبيرة، وفرض ضريبة فاعلة على المعاملات المالية، وهي ليس آخرا الترتيبات التي تجعل الشركات المالية والمساهمين فيها مسؤولين ماديا عن المغامرات التي يقومون بها. ولهذا يجب ان تؤخذ دعوة (زيغمار جبرائيل)، زعيم الحزب (الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني – المترجم)، الذي تم في عهد حكومته تخفيض حاد لضريبة الدخول الأعلى، لفرض، "ضريبة الثروة" على محمل نكتة قبيل الانتخابات التي ستجري في الخريف القادم. ومن الواضح جدا إن

مديونية الدولة المتراكمة غير قابلة للسداد، وهو ما يجب ان تتحمله البنوك، التي اشترت سندات الديون بفوائد عالية. وبدلا من إلغاء الديون، يتم باستمرار اقرار "تدابير للمساعدة"، يجري تمويلها من أموال دافعي الضرائب، وتذهب لصالح هذه البنوك. ونظرا لردود الفعل المتوقعة من "الأسواق"، فمن الواضح انه ليس هناك شيء آخر يمكن فرضه. أي ان دافعي الضرائب دفعوا ثمن التبعات الضخمة للمضاربات السيئة. ويبدو أن إعادة التنظيم الأساسية و الضرورية للقطاع المالي بأكمله، والذي يكسر شوكة الشركات، ويخضعها ثانية للرقابة السياسية، سيكون بعيد المنال.

وسيكون من الخطأ، حصر الأسباب التي أدت إلى الأزمة واستمرارها في الاقتصاد المالي الذي ضل طريقه، أو في سياسة الحكومة الخاطئة، كما يحدث عادة في المناقشات العامة. وبالتأكيد ما يزال هناك تضارب بين مصالح الدولة الوطنية تقف في منتصف الطريق وتعرقل السياسات المعقولة إلى حد ما على الصعيد العالمي، وبالتالي تفاقم الأزمة. إن كون الاقتصاد لا يتبع السياسة "المعولمة"، أو على الأقل أوربة السياسة محليا له ثمنه. ولكن الأزمة لها جذور أكثر عمقا، و ليس واضحا كيف يمكن التغلب عليها من قبل سياسة أكثر عقلانية. ولهذا نورد هنا مراجعة تاريخية مختصرة.

الفوردية وأزمتها

إن فترة الازدهار الطويلة نسبيا التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لها تأثيرها هنا أيضا، لأنها تسببت في تدمير هائل للقيمة. وتم على الأنقاض، إن صح التعبير، إطلاق بداية جديدة. وفي نهاية المطاف، تم بواسطة النفقات العسكرية الهائلة تجاوز الكساد العظيم في الثلاثينيات، وخلال مرحلة إعادة البناء بعد الحرب (العالمية الثانية –المترجم)، فتحت لرأس المال فرص ربح مفيدة. وفي نفس الوقت أدى التنافس في حقبة الحرب الباردة إلى تعزيز دور القوى العاملة التي أضعفتها الفاشية. ولغرض اضفاء الشرعية أجبر راس المال على تقديم تنازلات مادية. ان التوسع في إجراءات مأسسة "الشراكة الاجتماعية" مستندة الى تدخل الدولة، والتوسع التدريجي لدولة الرفاه أسست لما يسمى بـ"العصر الذهبي" للرأسمالية، أو ما عرف في ما بعد بـ (الفوردية). إن "حلم الرفاه الأبدي " (ب. لوتز) اصبح الأساس الهام لشرعية النظام الرأسمالي في الغرب. وبدا كأن نمو أرباح الشركات وارتفاع المداخيل أصبحا مترابطين، وان تناقض الرأسمالية الاساسي قد حل. ان

تذكر هذه المرحلة الاستثنائية، تشكل الأساس الذي تستند عليه آمال الكثير من الخبراء، والسياسيين الاجتماعيين الديمقراطيين، بإمكانية استعادتها.

ولكن الحلم كان قصيرا، فقد اندلعت الأزمة الاقتصادية الثانية في القرن العشرين في بداية السبعينيات. وتعزى أسبابها الرئيسية إلى أن التقدم المتحقق في الإنتاجية، أي فائض القيمة المتحقق، لم يعد كافيا، لتحقيق ربحية الشركات، مع ارتفاع المداخيل الضخمة، وزيادة النفقات لنظام التامين الاجتماعي. وكانت من التبعات استمرار الركود الاقتصادي و تصاعد البطالة. وبسبب الأزمة الجديدة تحول الرأسمال للهجوم على مكاسب الفوردية – النقابات القوية، التنظيم الاقتصادي المنسق، ودولة الرفاه. ونتيجة لهذه الإستراتيجية عادة ما يشار اليها "بالعولمة" التي كانت ممكنة، لان تدويل رأس المال أصبح، في الفترة التي اعقبت الحرب، اكثر قوة. لقد حدث تحول في توازن القوى بين راس المال والدول، وبسبب سياستهما، على حساب الأخيرة. وكانت الأداة الرئيسية لهجوم رأسمال هو التحرير الهائل لرأس المال و الأسواق المالية. وجرى تبني هذه السياسة، في نهاية السبعينيات، من قبل حكومات تحالفات المحافظين –الليبراليين، التي وصلت الى السلطة، بعد فشل حكومات الاجتماعيين الديمقراطيين التي أنتجت الأزمة. وكانت البداية مع (تاتشر) في بريطانيا العظمى، و (ريغان) في الولايات المتحدة الأمريكية. وتحت ضغط التغيير الهيكلي في الاقتصاد العالمي، فقد تبعتهما بالتوالي بلدان أخرى. وأخذت الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية تتأرجح بشكل متزايد نحو ملعب الليبرالية الجديدة. إن سياسة تحرير الأسواق النيوليبرالية عبأت المنافسة بين المواقع، وتحت ضغطها بدأت الحكومات بتنفيذ إجراءات خفض الأجور، وتهديم انظمة الضمان الاجتماعي. ولعب انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية نظام المنافسة المرتبط به، دورا حاسما في فرض هيكلية الليبرالية الجديدة. ولم يعد الرأسمال بعد انتصاره التاريخي الظاهر، بحاجة الى شرعية مادية. ووفق رؤيته كانت هذه الإستراتيجية نجاحا هائلا: تضخمت أرباح الشركات، و تحول توزيع الدخل الاجتماعي على النطاق العالمي على حساب اصحاب الأجور.

أزمة ما بعد الفوردية - رأسمالية الليبرالية الجديدة

مع سيادة ما بعد الفوردية اي النيوليبرالية، كانت الأرضية قد مهدت للأزمة الجديدة. فقد حدد ضعف القدرة الشرائية من فرص الاستثمار المريحة

لتفجر الارباح في قطاع الإنتاج. وفي الواقع فقد خلقت سياسة الخصخصة النيوليبرالية، التي يمكن وصفها بالغزو الداخلي، مناطق استثمار جديدة، ولكنها لم تكن كافية للتعويض عن ضعف القوة الشرائية. لقد حدث توسع في الاستثمار في المضاربة، تمثلت إحدى تجلياته في ازدهار "الاقتصاد الجديد". وكان بالإمكان التعامل، الى حد ما، مع انفجار الفقاعة في بداية الألفية. وفي نفس الوقت توسعت المضاربات المالية باضطراد. ان "التحرر" الاقتصادي قد وسع من إمكانيات تطور منتجات مالية معقدة، التي أمكن حجب مخاطرها بانتظام، وكانت الأرباح المتحققة فيها غير حقيقية كما لو إنها لا تقابل قيماً مادية. وقد نتج عن ذلك ضمن أمور أخرى، وبواسطة التوسع في قروض العقارات غير المضمونة، فقاعة مالية هائلة، والتي كانت ستنفجر بالضرورة في وقت ما. وهذا ما حصل في عام ٢٠٠٨ مع الإفلاس المذهل لبنك "ليمان برذر". وسقطت الكثير من الشركات المالية في مواجهة صعوبات في التسديد. ونظرا لعدم المس بمركز هذه المؤسسات، وبفعل تركيبة السلطة القائمة، أو ما يسمى بـ "أهمية النظام"، كان لا بد من "انقاذها" بواسطة المساعدات الحكومية. وهذا بدوره ادى إلى زيادة هائلة في مديونية الدولة. إن أزمة مديونية الدولة الحالية هي، في جانب صغير منها، نتيجة لسياسة الموازنة غير المعقولة، بل هي في الواقع نتيجة لترحيل خسارات الصناعة المالية إلى ميزانيات الدول. والعواقب كانت سياسة تقشف هائلة، وزيادة في الضرائب العامة. وهذا يعني ان جماهير الشعب تدفع ثمن خسائر الصناعة المالية وضمان استمرار تدفق أرباحها. وتضررت بلدان منطقة اليورو بشدة لوجود خطأ في تركيبتها الاساسية، والمتمثلة بعدم وجود سياسة اقتصادية ومالية مشتركة، مما أدى إلى اختلاف متزايد بين الاقتصادات الوطنية، وتفاقم الأزمة. وفي غضون ذلك أصبح وجود العملة المشتركة، وبالتالي عموم التكامل الأوربي على الحافة.

هيكلية أزمة فائض التراكم

ان الشيء الذي تخفيه أزمة المال والديون خلفها، هو في الحقيقة التراكم المتسارع لرأس المال، كما انها كانت، ان جاز التعبير، بمثابة إكسير حياة الرأسمالية، الذي يؤدي بالضرورة وعلى المدى الطويل إلى انخفاض في معدل الربح، وتداعي الركود، وبالتالي إلى الأزمات الكبرى. وكان (ماركس) قد اشار إلى إن أزمة فائض التراكم كنتيجة لانخفاض معدلات الربح على المدى الطويل بالنسبة للرأسمالية أمر لا مفر

منه. ولكن هذا ليس قانوناً مطلقاً، لأنه يمكن تكرار تعبئة اتجاهات مضادة كما يبين الهجوم النيوليبرالي بعد أزمة الفوردية. ولكن ها هي أزمة رأسمالية الليبرالية الجديدة تجعل من الواضح أيضا، انه لا يمكن مواجهة انخفاض معدلات الربح على المدى الطويل. إن فرض رأسمالية ما بعد الفوردية – النيوليبرالية لم تؤد الى استقرار النظام، بل سبب اندلاع الأزمة مجددا. ومن السهل جدا تحميل البنوك والشركات المالية والحكومات مسؤولية الأزمة. إن أولئك العاملين في الصناعة المالية وفروا بواسطة نشاطاتهم الإجرامية فقط المقدمات لان تأخذ هذه الأزمة مظهر "أزمة مالية". إن تناول هذا الفهم بالنسبة لعلماء الاقتصاد المهيمن ووسائل اعلامهم المدججة بالحجج يعد من المحرمات (اي لا يجوز الحديث عن ان الازمة تعود لجوهر وطبيعة الرأسمالية –المترجم). فالأزمات بالنسبة لهم هي حوادث يمكن الوقاية منها، وإذا لم ترتكب أخطاء، فان الرأسمالية أساسا مستقرة. وعادة ما يجري تحميل الدولة مسؤولية هذه الأخطاء، كما هو الحال اليوم.

ومن المعتاد أن ينتج عن حلول الأزمات الرأسمالية الكبيرة اعادة الاستقرار الى ربحية الرأسمال من خلال إجراء تغيير في توازن القوى على حساب العاملين بأجر وتدمير لرأس المال على نطاق واسع عبر إفلاس العديد من الشركات. و بالنسبة للبقية، يؤدي ذلك الى تحسين ظروف الاستغلال. لقد أدت سياسة معالجة الازمة الحالية الى انخفاض الدخل الحقيقي للجماهير، ولكن من النادر حتى الان حدوث تدمير لرأس المال على نطاق واسع. إن الشركات المهددة بالإفلاس، وليس الشركات المالية فقط، جرى ويجري تجديدها بواسطة المساعدات الحكومية، في حال كونها ذات "أهمية للنظام". وهذا أدى، إلى إن الأزمة، ووفق منطق اقتصاد السوق لم تكشف عن "تنظيف" آثارها، ولهذا استمرت. وليس هناك حل وشيك، ما دام ذلك يجري على قاعدة تغيير التوازن بين القوى الاجتماعية، الذي لا يؤدي الى تحول جذري في السياسة الاقتصادية – الاجتماعية. ولا يوجد في الوقت الراهن اي مؤشر لذلك. وليس هناك ما يؤكد إن التعامل السياسي الجزئي وغير الشامل مع الأزمة سيستمر طويلا، رغم انه يساعد على المدى القصير في استقرار ربحية الشركات، من خلال تحويل الأعباء على المواطنين، ولكنه يؤدي بالضبط إلى بقاء أسباب الأزمة مكانها، بل تتضاعف أيضا. يمكن أن تكون السياسة المهيمنة قد لبت احتياجاتها بشكل مؤقت، ولكن الأزمة تفاقمت على المدى البعيد.

والتوقعات ليست وردية. وفي أحسن الأحوال ستركن الأزمة وجميع تبعاتها السياسية والاجتماعية على المدى الطويل، ولكن انهيارا اقتصاديا هائلا يصبح أكثر احتمالا. ويمكن لفشل منطقة اليورو وحده أن يتسبب في كارثة ذات أبعاد عالمية. ومن الخطأ عقد الآمال على ذلك. ولم تترك الأزمات الاقتصادية الكبرى في أي وقت تطورات تحررية خلفها، ولكنها يمكن أن تشيع خرابا اقتصاديا واجتماعيا، يوفر للرأسمال، إلى حد بعيد، بداية جديدة ناجحة. هذا هو المنطق الحقيقي والتاريخي للرأسمال. و المخرج الآخر هو حرب كبيرة أخرى.

تبين التجربة التاريخية ان الرأسمالية لا تنهار من تلقاء نفسها، بل تنتقل من أزمة إلى أخرى وتسبب تدميرا سياسيا وكذلك اجتماعيا وبيئيا هائلا. والرأسمالية لا تلغي نفسها، بل تلغي ظروف حياة انسانية. ولهذا ربما من المفيد إعادة التفكير ثانية في ما اذا كانت هي أفضل الأنظمة الاجتماعية المكنة حقا.

---

* نشرت المقالة في عدد آب **2012** في **links-netz.de** ومطبوعات ومواقع اخرى.

حـــــــــــوارات

هل إذا كَرِهتُ القاعدة أكونُ طائفياً..؟
حوار مع الشاعر: كاظم الحجاج

حاوره: خالد السلطان

كاظم الحجاج مبدع عراقي قدّم نفسه بنفسه، شاعراً ومؤلفاً مسرحياً وباحثاً في إشكاليات المرأة والجنس بين الاساطير و الاديان ، ناهيك عن اشتغالاته الصحفية، بوصفه من أبرز كُتّاب "العمود الصحفي الساخر" في العراق، على أقل تقدير.
وللحجاج إسهامات ومشاركات متميزة في المهرجانات الشعرية، العراقية والعربية والعالمية. كما ترجمت العديد من قصائده إلى اللغة الانكليزية.
في هذا الحوار حاولنا التعرف الى بعض مواقفه الثقافية والسياسية والنقدية...

❖ كيف يمكن التعامل اليوم مع إشكالية الشعر والايديولوجيا في ظل تنامي هيمنة ثقافات ما بعد الحداثة..؟

– قد أصدمك حين أعلن عن قناعتي بعدم وجود أيديولوجيا الآن عدا الدين. لدينا فقط مصطلحات فكرية ونقدية بشكل خاص، وهي التي شكّلت نفسَها، منذ أجيال، على شكل قناعات صافية !

ففي عصرنا يسقط كذلك مفهوم (ما بعد الحداثة). هناك في أوربا وأمريكا حداثة دائمة، ولا وجود لما بعدها. إنها هي وبشكل متواصل، حيث لا قطيعة بين (ما قبل) و(ما بعد) إلا عندنا نحن. نحن الذين تأتينا (الحداثة) متأخرة، بسبب بطء ترجمتنا لها! ثم نكتشف خجلين، أنهم هناك قد تجاوزوا ما وصل إلينا، منذ عشرين عاماً! هكذا هو حالنا مثلاً مع المناهج البنيوية والتفكيكية وغيرها التي ترجمها أخوتنا المغاربة، مستغلّين عطالة العواصم الثقافية العربية المشرقية: القاهرة التي عزلتها رحلة السادات الشهيرة، ودمشق وبيروت في الحرب الأهلية اللبنانية

–السورية. وبغداد في حرب الثمانينات. استغل المغاربة عطالة عواصم المشرق فترجموا إلينا تلك الرطانة المتأخرة عن الغرب ثلاثين عاماً! ولذلك فهي لم تؤثر في الشعر وفي الأدب العربي عموماً، لأنها جاءتنا مثل مولود منغولي، لا يشبه أيّاً من أبويه!

❖في أغلب المجتمعات العربية المعاصرة؛ وبخاصة ذات السمات الانتقالية؛ هل ما زال للشاعر دور سياسي مؤثر في ساحات الحراك الوطني والقومي..؟

– إذا كنت تومئ إلى تأثير لوركا ونيرودا وناظم حكمت هناك. وإلى الرصافي والزهاوي والجواهري هنا، فهو تأثير إجتماعي أكثر منه سياسيّاً. أولئك كانوا شعراء اجتماعيين وطنيين في أوطانهم، غير أن بعض شعرهم كان قابلاً للتوظيف السياسي من قبل الأحزاب الثورية الوطنية. إن نقل الشعر من الوطنية الاجتماعية إلى السياسية يشبه عملية التأويل الكيفي. شعر السياب وحتى سعدي لم يكن سياسياً بل هو شعر وطني اجتماعي إلى حدّ ما.. وقد يكون الشاعر مؤدلجاً غير أن الشعر لا يحتمل الأدلجة. قد يقترب منها، لكنه لا يتجه نحوها عن قصد. أعني هنا الشعر الجمالي الفني وليس شعر الهجاء الاجتماعي أو شعر اللافتات. مظفر النواب شاعر عراقي اجتماعي عظيم بشعره الشعبي العراقي حصراً. أما شعره القومي الفصيح لاحقاً فيمكن أن يُنسب إلى أي شاعر فلسطيني أو سوري وليس إلى مظفر العراقيّ الهائل.

❖ في ضوء هيمنة سياسة المحاصصات الإثنية والطائفية والحزبية؛ ألا ينطوي مشروع (فدرلة) الدولة العراقية على (فدرلة) الثقافة العراقية. أي تغليب ما يمكن تسميته بالثقافات الأقاليمية الشعبوية على وحدة الثقافة العراقية؛ غير المتقاطعة طبعاً مع التنوع والتعددية..؟

– أية ثقافة قومية أو دينية – في العراق – تريد الانكفاء على أتباعها فقط ، فهي ستحكم على نفسها بالضمور. أعني سوف تبقى ثقافة أقليّة منزوية، وليست ثقافة عراقية – بحجم العراق – .. وقد تخضع الجغرافيا للفدرلة وكذلك الطوائف والإثنيّات، غير أن الثقافة –أية ثقافة –لن تسمو ما لم تكن عابرة للجغرافيات والتواريخ والأديان.. نعم. لقد أعطيت جائزة نوبل لبعض الكتّاب من ذوي اللغات والثقافات المنسيّة والصغيرة والمحاصرّة. لكنّها كانت فاعلة في حدود بيئتها الضيقة، ومنها انفجرت نحو العالمية. وعلى العكس، فإن الثقافات الصغيرة والمتعالية والمنعزلة إراديّاً فهي لا تستحق العالمية، لأنها لا تريدها أصلاً. إنها فاشيّة صغيرة. نعم. هناك ثقافات ولغات عراقية قديمة تعرّضت للعزل على أيدي العثمانيين المحتلّين لعدة قرون، ثم على أيدي المتعصبين القوميين بعد تأسيس الدولة العراقية، غير أن وجودها في التاريخ وفي وجدان أتباعها قد جعلها جديرة بأن تحيا. وأقول لك رأياً قد يبدو استفزازياً: وهو إنّ ما يسمّى الثقافة العربية الإسلامية، فهي ليست ثقافة عراقية خالصة إلا بمقدار بصمتها العراقية الخالصة. لأن العروبة والإسلام أمران طارئان على العراق السومري الأكدي البابلي الآشوريّ..

❖ في كتاب صدر حديثاً؛ من قبل المؤسسة الإعلامية لإحدى الحكومات المحلية الجنوبية؛ تم تصنيف الشعراء طائفياً. ما موقفك من محاولات تطييف الثقافة العراقية؛ وبخاصة الفنون الأدبية والجمالية بعامة..؟

– أصارحك بأنني لم أطلع على هذا الكتاب الذي ذكرته. لكنني أعرف تصنيفات قديمة، من مثل: شعراء بني أمية، والشعراء العلويين.. إنها تسميات ورّاقين لا تصمد أمام الزمن. فلا يمكن أن يدعَى المتنبي شاعراً علوياً فقط، وليس كذلك المعرّي وأبو نؤاس.. إنهم أكبر بشعرهم من هذا التصنيف العشائريّ. مرّة سألني شخص عن صديقي (محمد خضير) هل هو سنّي أم شيعيّ؟! وأقول لك بالتعبير العراقي: لقد كزبر جلدي ذلك السؤال السخيف. فمحمد خضير يقرأه السنّة والشيعة والمسيحيون والمندائيون.. ذلك لأنه عراقيّ، لا أقلّ!

❖ يزعم البعض بأن الشاعر كاظم الحجاج؛ وبرغم تقاطعه مع الايديولوجية الدينية والإسلامويات السياسية؛ لكنه يغلب الولاء الطائفي على الانتماء الوطني في أحاديثه وحواراته مع الآخرين..؟

– أنا أجيب ببساطة، ومن دون تردّد حين تسألني مثلاً عن رأيي بالسيد السيستاني، وعن رأيي كذلك بابن لادن. وكذلك لن أتردد عن الجواب حين تسألني عن (علي) و (معاوية).. فأنا أجيبك من خلال تقييمي الأخلاقي والتاريخي بالنسبة للقدامى، وليس من خلال القداسة الدينية. كان أساتذتنا الأزهريون الذين درّسونا في كلية الشريعة يقولون: سيدنا علي. سيدنا معاوية. سيدنا الحسين. سيدنا يزيد! وكنّا نسخر من تلك التسوية. إنها مجاملة مصرية غير صادقة.. لأنك لو سألتني عن رأيي في هتلر وستالين والأم تيريزا فلن أتردّد كذلك. قد يكون الدين والطائفة بداخل البعض. أما نحن فبداخلنا السلوك الإنساني والأخلاقي ولا شيء. قلتُ في مقالة قديمة بما معناه: إن الوجدان الشعبي هو الذي حَكَمَ على الرجلين (علي) و(معاوية). فكم عدد المسلمين، منذ ألف عام، الذين يحملون اسم علي؟ وكم عدد من يحملون إسم (معاوية)؟ مَن يحملون إسم حسين. وإسم يزيد؟.. لقد حسم المسلمون – سنّة وشيعة– هذا الأمر بعفوية، ولم يحسمه المؤرخون الطائفيون من الجانبين. إنه حكم التأريخ التلقائي. وأنا علمانيّ مئة بالمئة، ولذلك قلت في شعري وفي نثري إنّ (أديسون) هو أعظم رجالات التاريخ الإنساني –وهو مسيحيّ –قياساً إلى مبدأ: خير الناس من نفع الناس. تنظيم القاعدة (سنّي). هل إذا أنا كرهت القاعدة أكون طائفياً؟؟! هذا سخف عظيم!

❖ لا يمكن حجب صفة(شاعر) عن عبد الرزاق عبد الواحد وسامي مهدي وحميد سعيد..إلخ؛ ويعتقد البعض أن المشكل الرئيسي ليس في الشعرية حسب، إنما في المواقف الحضارية. أي بين الشاعر الذي يكرس ويدعم مبدأ الواقع القائم، والشاعر المؤمن بمبدأ الواقع غير المتحقق بعد.ما موقف الحجاج من شعراء المؤسسات، أياً كانت تلك المؤسسات..؟

– دع عنك المؤسسات، ولنرجع إلى الأيديولوجيا كما بدأنا بها؛ كبلنج (يميني) وكذلك إليوت وكذلك بورخس وكذلك

سلفادور دالي.. وكنّا لا نحبهم –هم ونتاجهم العظيم –لأننا كنّا مؤدلجين ضد أفكارهم! لكنهم كانوا مبدعين كباراً. نعم. بعضهم خسر بعض سمعته الإجتماعية بسبب فاشيته أو يمينيته أو انحيازه إلى دكتاتور ما، غير أن موهبتهم لن تُمسّ. إننا نستطيع شتم المؤسسة الفاشية الرجعية أو الشعبوية الدكتاتورية، لكننا لا نستطيع شطب تاريخها كلّه. ورجالات أية مؤسسة هم من ضمن تاريخها الأسود و..الأبيض، إن وجد! وهي رسالة موجهة إلى مبدعي الأجيال القادمين، أن يبتعدوا عن المؤسسات، ابتعادهم عن الشوائب.

❖ في ضوء هيمنة وسائل الاتصال الحديثة، هل سيغادر الشاعر حاضنة الكتاب والمطبوع الورقي باتجاه الفضاء الرقمي، والجمهور الافتراضي لا الفعلي..؟

– تبقى وسائل الاتصال الحديثة، على الرغم من عظمتها الخياليّة، هي وسائل (فرجة)، وأقلّ جديّة حتماً من (التعب) مع كتاب نقرأه أو نؤلفه. وأنا إبن ذلك الماضي القرائي الجميل. إبنُ جيل القلم الباركر..! فأنا أرى أنه ما دام هناك موهوبون وغير موهوبين، فلن يبقى الإثنان أمام الشاشة نفسها، أعني شاشة المعلوماتية. وأتمنى أن يبقى الكتاب الورقي إلى الأبد، لأنه سوف يجدّد نفسه يوماً، بما يتناسب مع تحدّي الشاشة. سوف يستعيد بريقه. لكن. لا أدري كيف!

❖ ألا تعتقد أن المقالة النقدية في إعلاء شأن قصيدة النثر، هي مصادرة للشعر العمودي وشعر التفعيلة..إلخ، لا سيما وان هناك من يقرأ قصيدة النثر وفي الوقت نفسه يقرأ المتنبي والمعري والجواهري والسياب وصلاح عبدالصبور..إلخ..؟

– قصيدة النثر لم تترسّخ بعد، لكي يغالي البعض في فردانيتها. إنها لون من الألوان، وهي لم تأت من داخل شعرنا الموروث، مثل قصيدة التفعيلة مثلاً، بل أتت من خارجه.. والساحة الثقافية متسامحة في التعدّد. فقصيدة النثر تعيش مع الأجناس الأخرى لأنه لا لون من ألوان الشعر والفن ولا حتى الأديان، يستطيع أن يعيش منفرداً أو متعالياً على الآخر. التعايش أفضل لأنه يفتح أبواب الاختيار ومن ثم المقارنة. أنا جرّبت قصيدة النثر. أخفقت ونجحت، ومِن هنا يأتي تقييمي لها.

❖ اعتدنا في العراق على قراءة مذكرات الساسة، وبخاصة الذين عاصروا الحقبة الملكية والحقبةالجمهورية الأولى. وباستثناء (مذكرات) الجواهري، لم نقرأ (مذكرات) لشاعر أو أديب عراقي آخر. ألا يفكر الحجاج بكتابة (مذكراته)، طبعاً مع دعائي لك بالعمر المديد والعطاء المتواصل..؟

– المذكرات –في العالمين العربي والإسلامي –فاشلة، لأنها (ناقصة) دوماً. تابوات الجنس والدين والعرف الاجتماعي، تمنع الحقائق من أن تكون صادقة وكاملة، فنحن غالباً ما نقرأ ذكريات رجل (ميّت) من دون أدنى حياة! كان يمكن أن يتجاوز (صعاليكنا) تلك التابوات، لأنهم أشجع من الآخرين، وأقلّ خضوعاً للعقاب. أعني مثلاً (حسين مردان وعبدالأمير الحصيري وحتى جان دمّو..). فهؤلاء كانوا يملكون حصانة الصعلوك من عدم المؤاخذة، ولا يُنظر إليهم

بجديّة كاملة. لكنهم خافوا مثلنا! بالنسبة لي فلقد كتبت عن مدينتي شعراً ونثراً، عن ناسها وسينماتها وعن ظرفائها. أنت تدري أننا –نحن العراقيين –لا نملأ دفاتر مذكراتنا، مخافة أن تقع في أيدي زوجاتنا.. أو في أيدي (الأمن)!

❖ ما الذي يعوق الحجاج من إصدار نصوصه المسرحية في كتاب جامع لها. وهل في النية أو ضمن المشاريع المستقبلية كتابة المسرحية الشعرية..؟

– نصوصي المسرحية جاهزة، وهي منشورة كلّها، ولا تحتاج إلاّ إلى مراجعة يسيرة. لكنني لا أحتمل تكاليف طباعتها. أما كتابة مسرحية شعرية، فهي حلم غير واقعي، لم يكن إلاّ من قبيل التحدّي!

غير أنني لم أكن جاداً في كتابة مسرحية شعرية ستكون مفتعلة، حيث ينطق الجميع شِعراً. إنه أمر لا يطاق!. والقراءة اليومية المتواصلة تكون أحياناً عائقاً ضدّ بعض مشاريعنا الكتابية.

❖ انطلاقاً من قول (تزفيتان تودوروف)، بأن المؤلفات أكثر ذكاء من مؤلفيها، فهل يجوز لمسرحي ما التعامل مع نصوصك المسرحية بوصفها مرجعية لعرض مسرحي مفارق لأدبية النص، ومغاير لخطابه. أي إنتاج خطاب جمالي وتأويلي آخر، يؤكد مرجعية النص عبر مفارقته..؟

– في هذا راهنت على مسرحيتي الأخيرة (معجزة بذور الخردل). فأعطيت نسخاً منها لكل مخرجينا في بغداد والبصرة. وهي ملك صرف لكل مَن يتحمّس للإشتغال عليها. وليس لإخراجها إخراجاً تقليدياً. وأنا أنتظر.

❖ الوسط الأدبي والثقافي العراقي يعرف بحميمية علاقتك بالأديب المرحوم محمود عبدالوهاب، واللافت للنظر عدم إسهامك في عدد مجلة (فنارات) الأخير، المكرس للمرحوم محمود عبدالوهاب..؟

– في أثناء مجلس تعزية محمود عبدالوهاب، اقترح أحد الأصدقاء أن نأخذ المبلغ الذي يدفعه المعزّون لأجل إصدار عدد خاص عن محمود في مجلة (فنارات). وأنا قلت له: إن الأفضل أن نجمع نحن كلفة الطبع. وتبرّعت بخمسين ألفاً قدمتها له. وكذلك أعطيته مقالتي عن محمود في قرص وعنوانها (محمود عبدالوهاب: النصّ الآخر). كان المادة الأولى لعدد فنارات الخاص. وفوجئت بأسىً بصدور العدد من دون مقالتي.. فاسترجعت مبلغي من الصديق وكنت غاضباً ومحبطاً. ضاعت مقالتي بين لجنتين في اتحاد أدباء البصرة!

أدب
و
فن

خمسة قناديل جديدة تنطفئ !

(الثقافة الجديدة)

مرة اخرى يهاجم الموت بستان الابداع فيختطف خمس من باسقات نخيله. فخلال الاسابيع الأخيرة بين نهاية عام 2012 وبداية عام 2013 كان المشهد الثقافي حزينا من جديد، فقد رحل عنا عدد آخر من رموز الثقافة ومبدعيها، كأن نهاية العام السابق وبداية العام الجديد ارادتا ان " تبهرانا " بقسوتهما فانتزعتا منا القاص الكبير فهد الأسدي، والشاعرين: هادي الربيعي، وسلمان الجبوري، اضافة الى الفنان وجدي العاني والتراثي الكبير زهير احمد القيسي.

في يوم الإثنين، 7 كانون الثاني 2013 ترجل عن صهوة مجد الإبداع مغادرا في رحلته الابدية القاص والروائي الكبير فهد الأسدي الذي توفي بعد إصابته بجلطة دماغية هي الرابعة وبعد معاناة من المرض والوحدة، ملقيا على بغداد تحيته الأخيرة، راحلا بصمت ومن دون ضجيج كما عودنا دوما متمسكا بالهدوء وبجمرة الإبداع معا.

رحل ابن الجبايش التي ولد فيها عام 1939 بعد ان جسد في منجزه القصصي الابداعي تناقضات المجتمع العراقي العميقة وأوجاع الفقراء والبسطاء، فأصبح بحق احد اهم صناع الواقعية في القصة العراقية الحديثة. ويمكن القول أن الخيط المشترك الهادي لنصوص فهد الأسدي هو وقوفه الى جانب الناس البسطاء، حيث تتحدث تلك النصوص عن الملاحقة والبحث عن الحرية والهجرة والوقوف بوجه الطغاة والدعوة الى مقاومة العسف.

مبكرا، و بدءا من مجموعته الاولى "عدن مضاع" وانتهاء بروايته "الصليب – حلب بن غريبة" التي عالج فيها الصراع القائم على عقيدة القمع وفرض الامر الواقع، كشف فهد الأسدي عن مشروعه الابداعي وجوهر الفكرة التي يشتغل عليها، انه الانسان في مواجهة العسف و مشاكل الحياة من اجل الدفاع عن مبادئه وقيمه. فقد منح ابطال وشخوص مجموعاته القصصية (عدن مضاع/1969، طيور السماء/1976، معمرة علي/1994، وروايته/الصليب حلب بن غريبة وغير ذلك من اعماله القصصية)، روحها ودفئها وغضبها، آمالها وانكساراتها، وانتصاراتها وتقهقرها، تقدمها أو نكوصها ولكن من دون استسلام، مما جعل اعماله تحظى بالاهتمام من النقاد وبالتقدير من جمهور القراء، وتجاوزت محليتها لتترجم الى لغات عدة: الإنكليزية، الفرنسية، الألمانية، الروسية، المجرية والكرواتية.

تحية الوداع الواجبة لفهد الأسدي، المبدع الكبير الملتزم بقضايا الإنسان وبالبسطاء والفقراء والكادحين. لقد نعاه المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بالقول: " ان وفاة هذا المبدع الكبير، هي خسارة كبيرة للثقافة الديمقراطية الاصيلة وعموم المثقفين".

فهد الأسدي.. نودعك بلوعة.... تغسل دموع عيوننا قطرات مطر سافرت معك من غير موعدها، راحلة الى حيث تلتقي من تحب !

وفي الفترة نفسها أيضا غادرنا وبعد مرض عضال، مبدع آخر هو الشاعر هادي الربيعي الذي تتقاسم تاريخه مدينة البرتقال، بعقوبة (التي ولد فيها عام 1944) وكربلاء (التي سكنها منذ عام 1972).

هادي الربيعي شاعر ستيني شهد على كل الأنماط التي كُتبت بها القصيدة وجرّب الكتابة فيها. بدأ الربيعي صناعة الشعر منذ وقت مبكر من حياته، ومنذ ان اصدر اول دواوينه الشعرية (اغاني الطائر الأخضر الغريب / مطبع الأمة – بغداد/ 1968)، حتى (عربات الآلهة/ دار الشؤون الثقافية – بغداد2008) ظل هادي يصنع قلائد من الشعر مثل الدرر، يسرد للناس اوجاعه التي هي اوجاع اولئك الذين لم تكتوِ أيديهم وضمائرهم بالفساد ولا بالعسف. كانت قصائده تعكس الوجع العراقي الاصيل حيث العراق فيها رغم كل الانكسارات وحرائق الروح وأوجاع الواقع، يظل نابضا بالروح وبالعناد في مواجهة العسف والاستبداد. ورغم كل سنوات " الجمر" وانسداد الافق في بعض الاحيان وانكسار الروح المؤقت في احيان اخرى ظلت قصائد الشاعر هادي الربيعي تحمل الامل بالقادم الجديد الحامل للفرحة والمنتصر لقضايا البسطاء، فهم عنده صناع الامل والمستقبل. لم يمنعه انكسار الواقع ولا المرض الذي هدّ جسده من ان يبقى متسلحا بصفاء الروح منتظرا قدوم الضوء يطرز الارواح المتعبة التي هدها الكبت والمسكوت عنه. وسيبقى اسمك يا هادي " فوق غصون الأشجار، وعلى سيقان الأزهار ". ولا شك في أن المنجز الشعري الثر لهادي الربيعي يدلل على انه رأى " كل التفاصيل " وعرضها في نصوص شعرية راقية تعبر عن حرفية كبيرة لمبدع ظل، رغم كل شيء، يصدح بالشعر.

وداعا هادي.. نم مغردا !

*****

أما ثالث الراحلين هذه المرة فكان الشاعر المعروف سلمان الجبوري، رئيس تحرير مجلة " الاقلام " سابقا. يعد الجبوري واحدا من من رواد الشعر الحر بعد ريادة الاوائل: (السياب ونازك والبياتي) ومع الثلاثة بلند الحيدري و شاذل طاقة ومحمود المحروق. جاء سلمان الجبوري بعد هؤلاء بعقد من السنين. نشر قصائده الاولى في صحف ومجلات عراقية وعربية، بعدها ساهم في مجموعة شعرية مشتركة عنوانها (كلمات طيبة) سنة ١٩٥٩ ثم تتالت اصداراته لتبلغ ستة دواوين هي : قصائد من القلب/ 1962، ملامح من العصر المتكبر 1971، حلم في مرآة مهشمة 2004، الغابة العذراء 2007، غيوم برتقالية 2007 ، للقصب الف حنجرة 2011.

كان سلمان الجبوري شاعرا مهموما بحركة الواقع الذي تحيطه العذابات وعسف السلط

المهيمنة وتناقضات ذلك الواقع واسئلته الضامرة والمفتوحة. وقد عبر عن هذا الواقع في قصائد عدة منها قصيدته (مرثية الأسئلة) حيث كتب يقول:

يوسف اصدقني القول
فيم تركت البحر .. وحيزوم المركب غاص ..
برمل الصحراء ؟
وبقرت شراعا كانت تنفخ فيه الريح
أسئلتي تحرقني

قبل رحيله اطلق الشاعر سلمان الجبوري صوته.. ونشر ترنيمة القرية (سمفونية الازرق) في (الطريق الثقافي) والتي كتب عنها الشاعر الكبير الفريد سمعان نصا جميلا قائلا:

"قبل ان يغادر.. ويودّع الاهل والكلمات.. روح التفاؤل والإيمان بالفجر الهارب من بساتين الفرح، وآمال المنتظرين بشوق مشاعل الانتصار التي تنير الظلمات.. قبل ان ... تغادر مقلتاه الشمس.. نشر الشاعر المبدع المرهف المشاعر.. رفيق الدرب وعاشق الحروف الثرية بالأناقة والجمال.. سلمان الجبوري القامة الشعرية التي لم تعرف اليأس ولم تنحن لمتكبر ولم تساوم على منصب.. كان بين يديه.. وآثر ان يقاوم ويصمد يتحدث بصمت.. وان يرسم صورة انسان عاش لينتصر للجميع ولأحلام وردية ولغده المرتقب ولكل المباهج والقيم النبيلة التي تتألق وتضج بالكبرياء والمحبة.. وتعانق رغبات الآخرين الذين يعانون من الظلم والفساد والنزوات.

هكذا، اذاً، فارس اخر من فرسان الشعر يغادرنا في رحلته الابدية .. الى هناك، كما قال في ديوانه (للقصب ألف حنجرة)، حيث لا " عشرات الاعوام ، تتسرب هاربة من بين اصابع كفي مثل الرمل، عن يتم أذكره وأنا ابن ثلاث سنين، عن دمع ابي المتساقط فوق جبيني، عن سنوات قاحلة، عن اسلاك شائكة علقت عليها مستقبل عمري، عن لحظات الرعب وأيام الجدب، ام اكتب عن لحظات كادت فيها السبابة، ان تنكسر وتعانق قوس الفولاذ؟ عن حقد اعمى يهرس قلبي، عن فوهة رشاش كان يلامس ظهري).

سلمان الجبوري، الانسان الوديع الذي لم يؤذ حتى وردة نرجس، الشاعر الذي جعل من شعره شرارة في حريق يزيل عن الروح انكساراتها في لحظات الضعف.... ماذا عسانا أن نقول في حضرة غيابك سوى: وداعا سلمان..تحرسك السكينة وأنت الهادئ المتألق دوما برصانة الشعر ومحبة الناس الطيبين !

لك مجد الشعر!

أما رابع المبدعين الراحلين عنا فقد كان الفنان الكبير وجدي العاني (تولد 1940 في الناصرية) الذي رحل في الغربة بعيدا عن وطنه بعد ان ظل يعمل في الوسط الفني اكثر من نصف قرن، وذلك بعد صراع ومعاناة طويلة مع امراض عدة واجهها بشجاعة تاركا خلفه ارثا فنيا كبيرا. فإضافة إلى ابداعاته المعروفة في الاخراج والتمثيل، والمسرح والتلفزيون والإذاعة، فقد اصدر الفنان وجدي العاني كتبا عدة لنصوص مسرحية، وكتابا شعريا، كما كتب نصوصا قصصية قصيرة، ومارس الرسم.

ويعد الفنان وجدي العاني من رواد الجيل الثالث المسرحي، وهو من الفنانين العراقيين الكبار الذين تركوا بصمة واضحة على مدى عقود، لاسيما في مجال المسرح الذي بدأ حياته منه في معهد الفنون الجميلة، واستطاع ان يكون اسما مميزا بين ابناء جيله. كتب ذات يوم: "المسرح هو عالمي الأثير، وكلما انقطعت عن ممارسته وابتعدت عن خشبته مرغما أحسست بالضياع، ودب الموت بأطرافي لكن الامل بالعودة الى عالمه السحري يدفع قلبي للحركة".

درس الفنان العاني في معهد الفنون الجميلة، وبدأ بممارسة الاخراج المسرحي وهو شاب يافع، إذ اخرج مسرحية (صقر قريش) عام 1955، وكان نجما لامعا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فضلا عن ذلك كان العاني من مؤسسي الفرقة القومية للتمثيل في بغداد وعمل ممثلاً ومخرجاً في العديد من الاعمال المسرحية والسينمائية التي قدمت على مسارح ودور العرض السينمائية في بغداد، كما له العديد من الكتابات والمشاركات في مجال الاذاعة والتلفزيون.

بعد تصاعد الحملة القمعية لنظام صدام أواخر السبعينيات ضد القوى الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي، ترك وجدي العاني العراق مع العديد من زملائه ورفاقه، وتنقل وعائلته في عواصم مختلفة الى ان استقر به المقام اخيرا في دولة الامارات العربية المتحدة.

ان رحيل الفنان وجدي العاني خسارة كبيرة للمسرح وخسارة الى الدراما العراقية فقد كان احدى قاماتها الباسقة. وبرحيله نكون قد ودعنا مبدعا اخر في قافلة الراحلين ممن حملوا احلامهم على اكتافهم ومشوا في رحلتهم الابدية وفي قلوبهم غصة من عدم قدرتهم على انجاز تلك الاحلام في بناء مسرح راق.

في وداعه كتبت مجموعة من زملائه نصا شفيفا نقتبس منه الآتي: " في زمن الخسارات الفادحة يهوي (وجدي العاني – المحرر) كالشهاب اللامع في سماء الإجحاف والتردي وغبار المجهول .. في وطن لم يبق فيه مسرح يصلح للعروض المسرحية بحق .. فأين ذلك من حلمه الذي كان يشهره بأن يكون في بغداد وحدها عشرون مسرحا لكل اصناف الدراما وفنون الفرجة التي ترتقي بالبلد الى سماء سامية ؟ ".

وداعا وجدي.. " نم قريرا في نعيم المحبة والذكر الطيب"!

ولان الاحزان لا تأتي فرادى بل مجتمعة كما يقال، فإنه وإضافة الى رحيل كوكبة من القامات الثقافية هاجمنا خبر اخر هو رحيل التراثي الكبير زهير احمد القيسي (تولد1932 في بغداد).

كان خامس الراحلين إذاً (أبو قثم) الذي توفي في احد مستشفيات مدينة أربيل ظهر يوم السبت المصادف الثاني والعشرين من كانون الاول / ديسمبر 2012، وذلك بعد معاناة طويلة مع مرض عضال (سرطان الدم/لوكيميا). ويعد القيسي احد رواد الحركة الفكرية والثقافية في العراق منذ ستينيات القرن الماضي كما انه تراثي مرموق يعده كثيرون موسوعة تراثية وتاريخية نادرة. كانت كتاباته تحيل الى ثقافة واسعة ورؤية علمية ثاقبة وقدرة بحثية رصينة، اضافة الى انه كان مترجما بارعا وصحفيا معروفا، هذا فضلا عن ولعه الشديد بلعبة الشطرنج التي ألف لها عددا من الكتب. وله اهتمامات واسعة في مخلف فروع المعرفة فقد تجاوزت مؤلفاته الثمانين كتابا. ولم يكن زهير احمد القيسي حبيس هذه الحقول بل ربط بينها وبين حركة الواقع العراقي وتناقضاته فانخرط مبكرا في النضال السياسي وكان احد الشهود على مجزرة سجن بغداد التي نفذها النظام الملكي بحق السجناء الشيوعيين العراقيين.

ويشكل رحيل زهير احمد القيسي مفارقة مثيرة للانتباه كما هو الامر بالنسبة للكثير من المبدعين. فرغم منجزه الابداعي الثري والمتنوع وثقافته الموسوعية إلا أن ذلك لا يوازي قطعا ما حصل عليه فعاش فقيرا ومات فقيرا وهو القائل "أكرموني قبل ان تدفنوني" بعدما أشيع قبل فترة من وفاته الحقيقية خبرا انه "مات"!

وداعا (ابا قثم).. لقد رحلت مودعا بمحبة الكثيرين.. نضع على قبرك باقة زهور حمراء وفاء لمبدع موسوعي لم ينصفه زمانه ولا السلط الحاكمة على مرستة عقود تقريبا.

*****

وفي الختام، ماذا عسانا ان نقول ونحن نودع خمس قامات ثقافية عالية؟ انه لأمر محزن ان المبدعين الخمسة هؤلاء، كما الذين سبقوهم، رحلوا بعد ان عانوا جميعا امراضاً عدة وعوزاً واهمالاً ودون ان يحظوا بالرعاية المطلوبة من طرف المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها وزارة الثقافة العراقية التي ينبغي ان يكون في مقدمة اهتماماتها مبدعو الثقافة بكافة اجناسها وتنوعها الثري.

لقد آن الأوان للانتهاء مع عادة استذكار و تكريم المبدعين بعد رحيلهم الناجم عن الامراض وشظف العيش في حياتهم والذي دفعهم الى شفى الانزواء والإقصاء من المشهد الابداعي والتهميش والنسيان بل وحتى الاهمال. ويبدو وللأسف ان البعض من مؤسساتنا الثقافية تجيد صناعة ذلك.

شباط 2013

الأخ الدكتور ممتاز كريدي

تتقدم سكرتارية تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)،اليك بمناسبةِ بلوغك الثمانين من العمر بأصدق التمنيات بالصحة و العافية و طول العمر ومواصلة الإبداع المتميز بالروح التنويرية، وبروح معاداة الإمبريالية و الرجعية، وقد قدمت كثيرا من نتاجاتك للنشر في (الثقافة الجديدة)، مجلة الفكر العلمي و الثقافة التقدمية، مثلما قدمت للعديد من المنابر التقدمية، العراقية والعربية.

و (الثقافة الجديدة) وهي تكمل عامها الستين هذا العام، تأمل أن تواصل رفدها بالجديد من نتاجك الإبداعي، وبملاحظاتك واقتراحاتك من أجل تطويرها.

لك الصحة والعمر المديد وغزارة الإنتاج المبدع.

سكرتارية تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)
بغداد في ٣- ٢- ٢٠١٣ .

التناوب السردي في وجهة النظر في الرواية

فاضل ثامر

فاضل ثامر ناقد ومترجم، رئيس الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، من مواليد 1938، بكالوريوس لغة إنجليزية جامعة بغداد، دبلوم الدراسات العليا في اللغة الإنكليزية من ليبيا 2001. صدر له العديد من الكتب النقدية، وتتنوع كتاباته بين النقد الشعري، والقصة، والرواية، والمسرح، إضافة الى الترجمة والكتابات الفكرية. له مساهمات علمية في العشرات من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية في داخل العراق وفي البلدان العربية. تتميز تجربة فاضل ثامر النقدية (والتي تمتد لما يقارب النصف قرن حيث بدأت اواخر الخمسينيات من القرن الماضي) بثرائها مما تجعله يقف في طليعة النقاد المعاصرين في العراق.

قد تبدو رواية "في انتظار فرج اللّه القهار" (2006) للروائي سعدي المالح للوهلة الأولى بوصفها رواية عن انهيار الحلم الإنساني بالعدالة، وتنويع موجع على ثيمة الانتظار العبثي اللامجدي الذي عبرت عنه مسرحية "في انتظار غودو" لصمويل بيكيت، لكن القراءة المتأنية لمستويات السرد والترميز والتدليل تؤكد أن الرواية في الجوهر هي رواية عن الأمل الإنساني الذي لا يمكن أن ينكسر على الرغم من كل المآسي الإنسانية الفاجعة التي مر بها أبطال الرواية ممثلين عن شرائح المجتمع العراقي الاثنية والدينية والطائفية عبر التاريخ.

فرج اللّه القهار ، الرمز الإنساني للأمل الذي يتجلى أحياناً لمختلف الشعوب بصور ومسميات مختلفة والذي قد يكون منقذاً وملهماً هنا هو ليس مجرد غودو الذي لا يعود انه بالأحرى استنهاض لقوى الإنسان للإصرار على حقه في الحياة ومواصلة النضال من اجل أن تتوهج جذوة التواصل الإنساني بحرارة وألفة وحميمية.

بالتأكيد يتحكم رمز "فرج اللّه القهار " بوصفه عتبة نصية يدونها عنوان الرواية ذاته بالمسار الخطي لحركة الأحداث الروائية منذ البداية وحتى النهاية. فهو يرافق حياة الأم منذ أن كانت طفلة ضائعة في البرية عندما أطل وجهه مسبوقاً بشمعته المتوهجة لينقذها من موت محتم ويرافقها في مسيرتها الأخيرة لأداء طقوس القداس الأخير في كنيسة القرية مثلما يرافق الأب في محنته، كما يظل يلاحق الابن الذي يحمل رسالة من الأم له، كما يتجلى هذا الرمز عبر صور مموهة واقعية او تخيلية و ميثيولوجية أو خرافية، عبر مرويات مختلف الاثنيات العرقية مثلما يتبدى للجنوبي عبد الحسين ولغيره من شخصيات ا لرواية.

وإذا ما أحس الابن المثقف وهو يحمل وصية الأم إلى فرج اللّه القهار بعبثية هذا البحث ولا معقوليته أحيانا لأنه قد يمثل استسلاماً للحمولات الميثولوجية والميتافيزيقية لهذا الرمز يبدأ بالعزوف داخلياً عن ملاحقة هذا الوهم السرابي الهارب، لكنه يوحي لنا بأن هذا الإخفاق هو اخفاق للمرويات السردية الميتافيزيقية والصوفية الرامزة لهذا الأمل، أما الأمل الإنساني فهو يتواصل على مستوى دنيوي وحسي من خلال الإصرار على ممارسة فعل الحياة ــ بمختلف مستوياتها الدنيوية والايروتيكية والجمالية ليؤشر ديمومة الحلم الإنساني الذي يظل هناك دائما في آخر النفق. ولكي تتجاوز الرواية السقوط في موقف تشاؤمي نهلستي يكرس لموضوعة الإحباط واليأس وإخفاق الأمل، تتحرك رؤيويا وسرديا نحو فضاءات بعيدة عن روح التفجع والإسقاطات السيكولوجية والعاطفية المفرطة التي قد تصل درجة السنتمنتالية وتحديدا من خلال الانعطاف من فضاء السرد الواقعي الحديث بعشقه لوصف أدق التفاصيل عن الحياة اليومية الذي يذكرنا بتقاليد الواقعية الحديثة في الأدب الروسي وبأسلوب الروائي غائب طعمة فرمان تحديدا نحو فضاء السرد الغرائبي والفنطازي في الأقسام الأخيرة من الرواية. فلتجاوز حجم المأساة الإنسانية التي عاشتها اغلب مكونات الشعب العراقي من عرب وكرد وسريان وتركمان تبتعد الرواية عن السرد الواقعي وتسبح في فضاء تخيلي تتحاور فيه أرواح القتلى والضحايا بطريقة تذكرنا بابي العلاء المعري في "رسالة الغفران" وبدانتي في "الكوميديا الإلهية" حيث تروح هذه الأرواح الضائعة في البرية تروي لنا وللتاريخ فصولا من الألم الإنساني بطريقة لا تخلو من حس ساخر وتهكمي يذكرنا بسرد الروائي الفلسطيني أميل حبيبي في "المتشائل".

تطل الرواية على التراجيديا العراقية من لحظة تسام وتدرجها ضمن فعل إنساني رافض للانكسار والانسحاق. فطريقة السرد المحايد والبارد تمنح الأحداث الروائية المأساوية نقاءً يبعدها عن السقوط في هاوية التشاؤم والتظلم والتباكي، وتصبح مرويات ناطقة موجهة نحو منطقة العقل والوعي وليس إلى منطقة العاطفة واستدرار الدموع.

تنطوي رواية " في انتظار فرج اللّه القهار" على مستويات سردية متنوعة وتحفل ببنية سردية بوليفونية (تعددية) من خلال تخلي الروائي، أو راويه الضمني عن سلطته الأوتوقراطية وإحالة السرد إلى الشخصيات ذاتها من خلال سرد داخلي مبؤر تفصح فيه الشخصيات عبر منولوجات أو حوارات ثنائية عن أعماقها الداخلية ومكنوناتها في لحظات زمكانية (كرنوتوبية) بتعبير ميخائيل باختين نادرة من تاريخ العراق يلتحم فيها الزماني بالمكاني ليكشف عن بذرة الحياة ولكي يموضع في الوقت ذاته هذه التجربة الإنسانية الحارة وأبطالها داخل هويات سردية رئيسية وفرعية من خلال اختراق السرد لسيولة الزمن الجارفة لخلق "هويات سردية" بتعبير المفكر الفرنسي (بول ريكور).

تتشكل الرواية من اثني عشر فصلا تعتمد على طريقة السرد الذاتي المبؤر في الغالب فالأحداث تروى من قبل رواة أساسيين أو ثانويين يتحركون بيسر وسهولة

داخل المشهد الروائي زمانياً ومكانياً ، حيث التعدد في مستويات المكان: العراق وروسيا وكندا وأمريكا كما نجد تنوعا في المكان الداخلي: البيت العراقي والكنيسة والمشرب أو المرقص، حيث سيشغل هذا المكان الأخير مساحة كبيرة من النص الروائي، كما إن الزمن بدوره ينتقل من الحاضر إلى الماضي من خلال استذكارات أو فلاش باكات وأحيانا من خلال مرويات الشخصيات الروائية بل يذهب الزمان أحيانا إلى وقائع تاريخية عميقة الغور في التاريخ العراقي القديم (الرافديني أساسا) ،لكن هذا التنوع الزماني والمكاني لا ينفلت أو يتراكم عشوائيا وإنما ينظم بطريقة سردية واعية من خلال مجموعة من التقنيات السردية التي تعتمد على بناء المشهد الروائي مع توظيف استثنائي لطاقة المنولوج الداخلي والحوار بين الشخصيات الروائية المختلفة وعلى الرغم من تنوع الشخصيات الروائية، لكن الخيط الرابط لها يظل متمثلا في بطل الرواية المركزي (أفرام) أو (أبراهام) وهو مواطن عراقي مسيحي سرياني يعيش في قرية سريانية في كردستان العراق الشمالية.

والرواية تكاد تكون بالأساس عن البطل المركزي شخصياً، مع انه يحمل في الجوهر وصية أمه التي توفت بعد حضور قداس الكنيسة التي تضمنتها رسالتها الموجهة إلى فرج اللّه القهار، ويجوب الأمكنة بحثا عن هذا المنقذ الميثولوجي (فرج اللّه القهار) الذي سبق له أن أنقذ الأم في طفولتها، كما أنقذ الأب من موت محقق، لكنه في حقيقة الأمر لم يكن مكترثا لإيصال الرسالة لأنه كان يشعر بان فرج اللّه القهار مجرد وهم شعبي وسراب لا وجود له ولذا فقد رأيناه يواصل حياته المغموسة بطقوس يومية حسية يهيمن فيها الحب والجنس والملذات اليومية وتحيط بها هالة جمالية تصنعها الموسيقى التي تشغل كل الأمكنة، حتى لتتحول إلى ناظم إيقاع للأحداث الروائية، فهي تخفت أو تعلو، تغيب أو تحضر، بالتزامن مع المزاج السيكولوجي للبطل ولحركة الصراع في الرواية. يمكن القول أيضا إن الموسيقى تمثل في هذه الرواية نصا غائبا موازيًا للأحداث الروائية وربما يمكن عدها ملاذا روحيا للخلاص من وطأة الواقع ومن التراجيديا التاريخية التي تلف مصير البطل والشخصيات الروائية العراقية التي شهدت مجموعة من المحن والمآسي والاستلاب عبر تاريخها الطويل ماضيا وحاضرا .

في الصفحات الأخيرة من الرواية يتحسس البطل (أفرام) الرسالة التي تحمل وصية الأم إلى فرج اللّه القهار. ويسخر من هذا الانتظار اللامجدي عبر التاريخ الذي عاشته أجيال عديدة في انتظار المنقذ الأسطوري: ـ لماذا عشتم جميعكم في الانتظار؟ أنت ووالدي وهيوا وعبد الحسين وأيوب وكوريال والملايين غيركم منذ الآلاف السنين."

فما كان من الأم إلا أن تقول مرتعبة :

ـ " لا تكفر يا بني كل شيء بيده " ص 146

وما له دلالة خاصة في مسار الأحداث الروائية أن تنتهي هذه النهاية المفتوحة في الفصل الثاني عشر الذي يتكون من أربع كلمات فقط هي: " ليس ثمة من نهاية... " ص

148.

فهذه النهاية المفتوحة تحيل إلى سلسلة من التأويلات والمرويات التي تنطوي عليها التراجيديا العراقية بوصفها سلسلة لا تنتهي من معاناة البشرية. قد تعني هذه النهاية انعدام الأمل وعبث الانتظار وبالتالي غياب أي ضوء في نهاية النفق، لكن الروائي من خلال " فنطزة " الواقع أو " أسطرته " وتغريبه يبتعد بالرواية عن أفقها التشاؤمي نحو أمل إنساني من طراز آخر لا يعتمد الانتظار الميتافيزيقي لمنقذ ما من طراز فرج اللّه القهار، وإن كانت جذوة الحياة والأمل في أعماق البطل لا تبدو متوهجة وواعدة لخلاص بديل بل تبدو مستسلمة لآليات استهلاكية وحياتية وبنيوية تقليدية ربما تمثل الموسيقى المتصلة والكتاب الذي يقرأه البطل في رحلاته هما بصيص الأمل المتبقي لضوء في آخر النفق.

كان رمز فرج اللّه القهار الذي يبدو للأم رمزا للخلاص المسيحي " تراءى لها الشخص بهيئة السيد المسيح " (ص 14) قد تحول إلى مجرد مخلوق عصري يمكن اللقاء به من قبل الابن على مضض بسبب وجود جفاء بينه وبين فرج اللّه القهار منذ مرحلة الشباب: " في الحقيقة لم التمس قط في يوم من الأيام لقاء فرج اللّه القهار. فلقد نشأ بيني وبينه، منذ شبابي نوع من الجفاء. ولولا وصية أمي لما أقدمت على الاتصال به الأمر الذي اضطرني إلى مكالمته بالهاتف .. والحق يقال ضرب لي موعدا عند المساء ليلتقي بي في مقهى (ص 20).

من هنا يمكن القول إن البطل قد انزل هذا المخلص " المسيحي أو المنقذ " الأسطوري من مرتبة ميتافزيقية وصوفية إلى مرتبة أرضية إنسانية تجعله عرضة للخطأ والعجز والتوهم وعدم الاستجابة إلى التماسات الآخرين ونداءاتهم، وهو ما دفع بالبطل إلى عدم التعويل على جدوى أو أهمية اللقاء بفرج اللّه القهار لأن اللقاء به أو عدمه سيان.

تنطوي الرواية من جهة أخرى، على مستويات سردية متنوعة وتحفل ببنية بوليفونية من خلال مرويات مبؤرة لعدد من الشخصيات الروائية التي قدمت تجاربها وعوالمها الداخلية بعيدا عن سلطة المؤلف أو قبضة البطل المركزي. يستهل السرد في الفصل الأول راو ضمني شبيه بالراوي كلي العلم لكنه سيتبطن اللاوعي الجماعي في الرواية: " أصرت العجوز المريضة على مرافقة ابنتيها إلى الكنيسة لحضور القداس الاحتفالي بعيد الفصح " (ص 7).

لكن هذا الراوي يحيل السرد إلى الأم العجوز ذاتها من خلال سلسلة مونولوجات داخلية وسرد ذاتي مبؤر قريب من سرد " أنا الغائب الحاضر" حيث تمثل وجهة النظر هنا استبطانا لوعي العجوز ذاتها

" في الأثناء هذه ، رأت العجوز ، بعد أن فسح لها الكاهن مجال رؤية المذبح ، الشمعة المشتعلة أمام تمثال المسيح الذي يتصدر المذبح تتحرك ، ومن ثم ترتفع في فضاء الكنيسة فوق رؤوس المصلين " (ص11).

لكن المؤلف ينقل وجهة النظر السردية إلى الابن (أفرام) البطل المركزي للرواية الذي يحمل على كاهله مهمة إيصال وصية الأم إلى فرج اللّه القهار . ويوظف البطل المركزي ضمير المتكلم بطريقة اوتوبيوغرافية، لكنها

أيضا استشرافية بمعنى أنها تشرف على المشهد كله:

" قبيل الموعد بقليل وضعت الرسالة في جيبي وخرجت .للمرة الأولى في حياتي ادخل هذا الفندق الفخم المشيد على الطراز المعماري الحديث والمطور " (ص 20).

ومن هذه اللحظة تبدأ علاقة حميمة بين الراوي البطل المركزي والعالم الخارجي، ينهمك فيها البطل بالتهام تفاصيل هذا العالم الأرضية والجمالية : فهذا الموعد يقوده إلى مقهى تعزف فيه عازفة شابة موسيقى مؤثرة سيكون لها صدى كبير في مسار الحدث الروائي وسلوك البطل.

ومع أن البطل يتظاهر بتجاهل العازفة وعزفها لكنه في الواقع كان جزءا في ذلك العزف ولذا ينقل المؤلف زاوية السرد في الفصل الثالث إلى العازفة ذاتها في تنويع بوليفوني مهم من التناوب السردي في الرواية : " كالمعتاد جئت لأعزف أو بالأحرى لأؤدي عملي في هذا المقهى الهادئ " (ص 28).

حيث تبدو العازفة مستاءة من تجاهل هذا الزائر الجديد لها ولعزفها ، لكنها في النهاية تشعر بارتياح عندما رفع رأسه وألقى نظره تجاهها " فلما راني أحدق فيه ارتبك وعاد إلى الكتابة " (ص 34).

ولكي ينشط المؤلف اللعبة التواصلية بين القط والفأر: بين البطل والعازفة يسلم السرد مرة أخرى بصورة تناوبيه إلى البطل نفسه خلال الفصل الرابع:

" قطع علي تغيير الموسيقى في المقهى من تلك السمفونية الصادحة باصوات آلات موسيقية مختلفة إلى نغمات رنانة مدندنة " (ص 35)، وتحفز موسيقى العازفة ذاكرة البطل نحو استحضار صور الماضي. فتارة تأخذه إلى دقات ناقوس الكنيسة الصغيرة في قريته، وتارة أخرى تنقله إلى آتون الحرب التي شنها النظام الدكتاتوري على الجبهة الشرقية، وتارة ثالثة إلى حرب الأنفال التي شنها النظام الفاشي ضد أبناء الشعب الكردي حيث يلتقي روحا هائمة لشاب كردي اسمه هيوا قتله الجيش خلال حملة الأنفال الدموية :

" ــ يا هيوا ماذا تفعل هنا ؟

قال بصوت متهدج :

ــ إني أهيم على وجهي في هذه البراري كما ترى.

سألته مبهورا :

لكن أين جسدك ؟

جسدي أكلته الصقور. " (ص43).

وبهذه النقلة الغرائبية تبدأ مرحلة جديدة من السرد الروائي يروي فيها ضحايا الدكتاتورية جوانب من مآسيهم ومعاناتهم فيتحول هيوا إلى راو داخلي فيما يتحول البطل إلى مروي له:

ــ " كان ذلك في تلك الأيام التي سميت بالأنفال، هجم علينا الجيش بالدبابات والطائرات، فقتل من قتل وقاوم من قاوم " (ص 43).

كما يحفز صوت الموسيقى ذاكرة البطل للقاء بسرد آخر لروح هائمة هي روح الجنوبي عبد الحسين الذي نهشت الكلاب جسده خلال الانتفاضة الشعبانية عام 1990 في البصرة " ـ يا عبد الحسين ما الحكاية ؟ أين جسدك ؟ "

فقال ببرودة أعصاب متناهية :

ـ " نهشته الكلاب ".

عبد الحسين الجنوبي الذي قتله أزلام الدكتاتورية عام 1991 كان غالبا ما يستنجد بالمخلص أو المنقذ الذي كانت تلتقي به أم البطل العجوز والذي يحمل اسم فرج اللّه القهار لكنه بالنسبة إلى عبد الحسين يحمل مسمى آخر:

" رفعت نظري إلى السماء وتضرعت: متى يظهر الغايب متى ؟ " (ص55).

في جو تهيمن فيه روح الموسيقى وتنهال فيه الذكريات ، ينقل المؤلف السرد مرة أخرى وبطريقة تناوبية في الفصل الخامس إلى عازفة القيثارة في المقهى (نينا) من خلال منولوج طويل توظف فيه ضميري المتكلم والمخاطب (بالفتح)، نتعرف فيه تدريجيا إلى شخصيتها حيث تتذكر حبيبها الغائب (نهران) تطل من خلال صورة هذا الزائر الغريب.

" أتدري أيها الرجل الغريب أن صمتك المهيب وهذا الشجن المؤرق ..... يذكرني كثيرا بـ (نهران) " (ص 68).

ونكتشف خلال ذلك عشق العازفة الروسية لحبيبها العربي (نهران) الذي كان مشدودا إلى أغاني فيروز والى حكايات علي بابا والفانوس السحري وبساط الريح. لكنه فجأة، كما في حلمها المخيف تماما، يختفي من حياتها دونما عذر وحتى اللقاء الثاني به لم يغير من الأمر شيئا. فتتحول موسيقى العازفة في الفصل السادس إلى ضابط للإيقاع والسرد معا حيث تحمل البطل على أجنحة الحلم إلى "سميل" تلك القرية الآشورية التي شهدت أبشع مجزرة ارتكبتها الحكومة العراقية ضد الآشوريين عام 1933.

" وشدت القوس على الوتر الرقيق، أصدر الكمان أنينا موجعا قاسيا للصيف وحرارته الفائضة، فوجدت نفسي في سميل " (ص 78).

و يلتقي الراوي ـ عبر منظور سردي غرائبي ـ بالأرواح الهائمة التي قتلت قبل سبعين عاما أو أكثر من قبل قوات الحكومة آنذاك.

" كانت مئات الأرواح الحائرة من هذه القرية تهيم في المنطقة منذ ما يقارب السبعين عاما. أنَت الأوتار من جديد وأخذني اللحن من يدي ليدلني عليها " (ص 78).

وأمام رغبة الأرواح الهائمة في الكلام يلجأ الروائي إلى لعبته السردية المفضلة وأعني بها التناوب السردي إذ يحيل السرد إلى كوريال ، حيث يتحول الراوي الرئيسي إلى مروي له:

" ــ تحدث أنت يا كوريال ، أنت الذي خدعتنا وخدعت نفسك لقد كنت من مؤيدي الحكومة " (ص 78).

ويبدا كوريال سرده التناوبي بضمير المتكلم:

" اجل، لقد خدعتكم وخدعت نفسي." (ص 78).

وتتواصل لعبة التناوب السردي من خلال تناوب عدد من الرواة أو الساردين الثانويين على عملية السرد ليرووا جوانب من قصصهم التراجيدية المحزنة منهم الدكتور أيوب وهو أيضا روح هائمة ، كما التقى بروح القاص العراقي أنور شاؤول وعدد غير قليل من الرواة الثانويين لينتهي السرد بعودة الراوي البطل ليختتم هذه الجولة الفنطازية:

" ضحكت الأرواح المجتمعة حوله . أما أنا فلم اضحك... قلت في نفسي هكذا سيكون مصيري أيضا، أينما مت ستضطر روحي للعودة إلى وطني " (ص 91).

في الفصل السابع تتربع مرة أخرى العازفة الروسية نينا على عرش السرد في خطوة جديدة من تناوب السرد عبر مونولوجات داخلية مطولة من خلال توظيف ضميري المتكلم والمخاطب أيضا حيث تخاطب الرجل الغريب :

" بم تفكر أيها الرجل الغريب ؟ ولماذا هذا الشرود الغريب؟ " (ص 92).

ولكي تستميله تقرر أن تقدم له معزوفة من سمفونية " شهرزاد " لريمسكي كورساكوف لأنها تدرك حب الشرقيين لهذه الأجواء. ومع أنغام شهرزاد تسترجع ذكرى لقاءها الحميم بحبيبها نهران في عيد ميلادها التاسع عشر عندما تمنحه روحها وجسدها معا وهي تحلق مع أنغام بحيرة البجع لتشايكوفسكي في وصف حسي وايروتيكي مدهش وشاعري إلى حد كبير.

يستعيد البطل في الفصل الثامن منبر السرد برفقة الموسيقى أيضا حيث يحلق مع عزف الكمان الصغير للعازفة إلى عزف قيثارة ضخمة ذكرته بأساطير الأقدمين ، وعندما أغمض عينه رأى الكتابة المسمارية وقد تحولت إلى رقيم طيني مفخور. "رفعت رأسي باتجاه القيثارة .... إنها القيثارة نفسها التي اكتشفت في المقبرة الملكية لمدينة أور بأوتارها التسعة " بل إنه يتخيل أن العازفة ترتدي ملابس (اورنينا) وتغني مقطعا من ملحمة كلكامش " (ص 106).

وهكذا بين الحلم واليقظة ، بين الحقيقة والخيال تأخذ أنغام الموسيقى على أجنحها الأثيرية شخصية البطل إلى عوالم سحرية بعيدة عن الواقع تارة وقريبة منه حد الوجع ، حيث تتداخل شخصية الراوي ـ الزائر الغريب في نظر العازفة وبين شخصية نهران الذي يستذكر (نينا) وولده الذي رحلت به في سرد شاعري لا يخلو من غموض، حتى ليخيل للقارئ أن البطل (الزائر الغريب) هو فعلا نهران الذي تبحث عنه العازفة .

تنتزع العازفة (نينا) ثانية السرد في الفصل التاسع وكأنها ترد على وجهة نظره التي قدمها في الفصل السابق في عملية كر وفر مثل الرابية التي يتناوب خصمان على احتلالها وتستحضر (نينا) لقاءها بنهران على شاطئ البحر في ذلك النهار الماطر وكيف أنها أنجبت بعد ذلك ابنها من نهران الذي أسمياه (مطر) تيمنا بذلك النهار الماطر. وخلال ذلك كانت تمني نفسها بان تتماهى شخصيتا نهران والزائر الغريب عبثا وقد أرهقتها الحال التي آلت إليها أوضاع بلادها بعد التغيير واضطرار صديقاتها لممارسة الدعارة كسبا للعيش.

بعد أن يسترد البطل أفرام السرد من العازفة في الفصل العاشر يقودنا الى سهرة في بيت النادلة جاكي وكلبها المخيف ، حيث يمضي ليلة حمراء ولكن تحت رقابة وغيرة الكلب العاشق. ويواصل الراوي المركزي أفرام الهيمنة على منصة السرد في الفصل الحادي عشر الذي يعد في واقع الأمر الفصل الأخير لان الفصل الثاني عشر (الأخير) هو مجرد أربع كلمات ليس إلا . في هذا الفصل الذي يبدأ بمشهد حواري بين النادلة والبطل نلم بالجو العام في المقهى والذي يقودنا ثانية إلى ظهور شخصية العازفة (نينا) التي توهم البطل بان اسمها

(اورنينا) التراثي العريق الذي يستعيد معه العزف والغناء المتخيل مقاطع من "كلكامش" ." امنحوني بركتكم لأنني قررت أن ادخل بوابة أوروك ثانية " (ص 134).

وتأخذه الموسيقى والغناء في سياحة متخيلة إلى الماضي فيرى الملك يتربع الجنائن المعلقة إلى جانب الملكة.لكن ما يرعبه ما رآه في الأسواق من مظاهر للنخاسة والعبودية والاسترقاق حيث يباع الناس وتباع أعضاؤهم بأثمان بخسة وهي في الواقع صورة إسقاط عن حاضر معين. فهناك من يبيع كليته وآخر يبيع قلبه والثالث يبيع أطفاله وهي إشارة صريحة لواقع العراق تحت ظل الدكتاتورية:

" – ماذا تقصد ؟

ـ يعني منذ ذلك الزمن وأطفال العراق يواجهون المصير نفسه. " (ص 138).

وتتداخل في هذا الفصل الأزمنة والمشاهد بين حاضر وماض وبين حضور لجاكي وحضور للعازفة نينا التي كانت كأنها تشارك البطل رؤية هذا الجو الغرائبي، وتدعوه إلى عدم الخوف لان جميع هذه الوحوش مسحورة بالموسيقى :

" ـ كيف لا أخاف وهذه الوحوش الكاسرة تحيط بي .

هل نسيت ؟ هذه الحيوانات مسحورة بالموسيقى. " (ص 140).

وفي طقس فنطازي تخيلي تعزف (اورنينا) مقطوعة لشوبرت مع أن شوبيرت لم يكن قد ولد بعد :

" ـ إنا أول من عزفت هذه الموسيقى لسيدتي عشتار " (ص 142).

ويرحل البطل مرة أخرى إلى نينوى القديمة مع حكاية الأم بعد القداس عن الملك السومري لوكال زاكيري وسرجون الاكدي والنبي يونان وصوم الباعوث وصوت ناقوس التوبة لكن الحلم الفنطازي عبر الزمان والمكان ينتهي حالما يتوقف ضابط السرد وأعني به الموسيقى:

" كانت الموسيقى قد توقفت والعازفة انتهت توها من بسط الغطاء البني فوق القيثارة الهامدة. " (ص 146).

ويخامرنا الإحساس بأن نهاية الموسيقى تعني أفول الحياة والرغبات. فها هي العازفة تغادر المقهى دون أن تكترث إلى الوجود الحي للزائر الغريب الذي نسجت حوله الأحلام، ولم يتبق الا صرامة الواقع الجاف متمثلة في حضور النادلة بمشيتها الأفعوانية وهي تضع قائمة الحساب على الطاولة بعد أن خلا المقهى تماما " (ص 147). وتشعرنا هذه النهاية بانطفاء كل شيء وخموده والعودة إلى ممارسة الحياة اليومية البليدة بطقوسها المكررة، وهي نهاية مفتوحة على تأويلات عديدة يدعمها الفصل الأخير (الثاني عشر) والذي يتكون من أربع كلمات فقط هي :

" ليس ثمة من نهاية ... " (ص 148).

ومن تحليل تشكلات البنية السردية للرواية نجد أن "وجهة النظر " أي الزاوية التي تروى من خلالها الأحداث والمرئيات يتقاسمها صوتا البطل المركزي أفرام أو أبراهام الذي يروي ستة فصول، أي أكثر من نصف الرواية تقريبا والعازفة الروسية (نينا) التي تروي أربعة فصول، أي أكثر من ثلث الرواية .أما الفصل الأول فينطوي على سرد مختلط من وجهة نظر الراوي الضمني والسارد العليم ووجهات نظر مبؤرة للام العجوز.

أما الفصل الأخير فيمكن عده سردا في درجة الصفر وهو سرد غير مبؤر وكأنه تقرير مختصر عن حاله وفاة ليس إلا .

في كل هذه الفصول ثمة تناوب سردي واضح وخاصة من البطل أفرام والعازفة نينا وكأن كل فصل يرد على الاخر أو يضارعه في الكشف عن الأعماق الدفينة لكل شخصية .

وكان بإمكان المؤلف أن يعيد توزيع هذه الفصول طباعيا عن طريق تقسيم الصفحة إلى نصفين :يتضمن النصف الأعلى سرد البطل بينما يكرس النصف الأسفل لسرد العازفة الروسية ، لان السرد يكاد يكون متزامنا وليس متعاقبا ونخلص أيضا إلى أن رؤيا البطل الراوي المركزي تظل هي الرؤية السردية المهيمنة ولكن دونما تدخل من طرف المؤلف الذي يفسح المجال أمام حرية الأصوات السردية للتعبير عن منظوراتها ورؤاها وذواتها مما يكسب الرواية ملامح بوليفونية (متعددة الأصوات) يدعمها نسيج لغوي ولهجي متعدد. فالرواية تنطوي على تعدد لغوي ولهجي نادر . إذ بتحدث معظم الشخصيات بلغتها أو لهجتها الوطنية والمحلية ، فهناك لغات ولهجات عربية وسريانية وكوردية وعبرية وروسية وانكليزية، وهذا ما يكسب الرواية فضاءها البوليفوني الواسع الذي يلتحم بدوره مع عملية التناوب السردي والانتقال السلس من السرد الواقعي الى السرد الغرائبي أو بالعكس، ومن الحاضر إلى الماضي، ومن مكان أليف إلى مكان معاد من خلال ضابط إيقاعي سردي داخلي هو الموسيقى التي شكلت نصا غائبا أو موازيا للأحداث الروائية .

رواية " في انتظار فرج اللّه القهار " رواية عراقية بحق تتحدث بفنية عالية عن الوجع العراقي وعن هذا النسيج الاجتماعي الإثني واللغوي المتنوع والثقافي الفسيفسائي المتباين للمجتمع العراقي، وهي صرخة ضد العنف والاستلاب والكراهية وضد كل الأنظمة الشمولية التي تستلب إرادة الإنسان وحريته .ولذا فهي دفاع عن الحياة وبمعنى آخر دفاع إنساني ودنيوي عن الأمل الذي نصنعه بأنفسنا ولا يمكن لنا أن ننتظر قدومه من المجهول مثل انتظار جودو في مسرحية صموئيل بيكيت المعروفة " في انتظار غودو".

الهرمينوطيقيا، وتشكلات المعنى المختبئ في الفهم

د. ماهر عبد الجبار الكتيباني

ماهر عبد الجبار الكتيباني، حاصل على شهادة الدكتوراه في الفنون المسرحية/الإخراج المسرحي، من كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، عن أطروحته الموسومة: إشكالية الحضور والغياب للرمز في خطاب العرض المسرحي العراقي. تدريسي في كلية الفنون الجميلة/جامعة البصرة، منذ العام 2002. أخرج ومثل العديد من الأعمال المسرحية العراقية، والعربية، والعالمية، منذ العام 1978. عمل د. الكتيباني في حقل الإعلام عام ٢٠٠٣، مذيعا، ومعدا، ومخرجا، كما كتب العديد من الدراسات، والمقالات النقدية ذات العلاقة بالفنون المسرحية في عدد من المجلات، والصحف المحلية، والمواقع الالكترونية.

حصل على شهادات تقديرية كثيرة عن مساهمته النقدية في بعض المهرجانات المسرحية.

تبلور مفهوم (الهرمينوطيقيا) في الثقافة العالمية، عبر ميداني البحث التاريخي، والبحث النقدي، وهي تعنى بفتح مغاليق المعنى، وكشف أسراره في المنجز الأدبي، فضلا عن الكيفية التي يرتبط بها الجزء بالكل، في عمليتي الفهم، والتأويل، ولا يمكن للتأويل أن يكون بحسب (مارتن هايدجر) من غير الحلقة النقدية، بوصفها ركيزة مهمة للفهم، تهدف إلى تخطي الهرمينوطيقيا القديمة التي عملت على تصنيف ودراسة النصوص المقدسة، لتتأسس على أطلالها الحلقة الهرمينوطيقية الفلسفية، التي يصل أفق عملها إلى إشكالية فهم الإنسان لطبيعته وموقفه، الذي يمنح الوجود تأويلا فلسفيا متجددا، بوصف الفلسفة، ركيزة من ركائز الوجود الإنساني. أما بخصوص الفهم فهو بالنسبة إلى (هايدجر) لا يخضع إلى تخيلات أو قناعات شعبية، بل يتم استنباطه عبر عالم الأشياء ذاتها، هذا يعني أن ليس هناك معرفة بلا مسبقات، لأن الفهم يستلزم إدراكا قبليا، أي فهم مسبق، يكون متجذرا في الموقف التاريخي، لذلك يصر (هايدجر) على أن أي تأويل يراد له أن يسهم في الفهم، أن يكون قد فهم ما يراد تأويله، بمعنى فهم ما لم يتكون بعد، ما لم يفكر فيه، ما لم يقرأ، وما لم يكتب، فالفهم يعني التجذر في العالم المعاصر من ناحية، واستثمار معطيات التاريخ من ناحية أخرى، من هنا تكتسب الكتابة التاريخية أهمية خاصة، ويَقصدُ بها إعادة تشكيل التاريخ، بالاعتماد على مواد متداولة متمرحلة زمانيا، عبر تركيبها في انساق جديدة، انطلاقا من منظور غير تاريخي كأن يكون فنياً، إيديولوجياً، وعلى هذا الخط الفلسفي سار

(هانز غادامر) معززا دور الحقيقة التأويلية، والتاريخية للفهم، بوصفها ظاهرة لسانية، تدور في فلك حلقة، لذلك طور فكرة أطلق عليها (التلسين)، هدفها إضفاء التجسيد على الوعي التاريخي الفعال، وما يناظر الفهم هو فعالية الكلام، المستمدة من لسانية الإنسان، التي تجسد قدرته على الكلام، يتفق ذلك مع ماذهب إليه (شلايرماخر)، الذي يرى وعلى الرغم من اهتمامه بالهرمينوطيقيا القديمة، بأن الإنسان مجهز بنزعة لسانية أساسية تتحقق من خلال اكتساب لغة معينة، والتأويل في عرفه: علاقة ذات/موضوع، يتم عبرها جعل ما هو غريب في النص مألوفا، عبر إقامة نظرية عامة تجعل التأويل فناً أو صنعة إدراك النصوص، بتجريدها عن المجالات الجزئية التي تتوزعها. وقد اعتبر الفهم مهمة لا متناهية للتأويل، تندرج تطبيقيا على النصوص، التي تشكل مادة التأويل، في حين أن (غادامر) يجد التطبيق أمرا لا يتجزأ عن الفهم كله، على وفق المعادلة المتسلسلة الآتية: تلقي/فهم/تأويل/ممارسة وتطبيق، تلك لا تختص بتأويل النصوص حسب، بل تأويل كل ما يمكن أن تنتجه توجهات الثقافة العالمية، وعلى الرغم من أن (غادامر) قد أبقى على الاختلافات القائمة بين آفاق اعتقاد المؤلف، وآفاق اعتقاد المتلقي، لكنه أقر بإمكان إدعاء المتلقي فهمه النص، ذلك أن (غادامر) يرى أنه لا يمكن إدعاء فهم نص المؤلف أفضل منه، ولكننا نفهمه على نحو مختلف، أي بالتركيز على المختفي غير المعلن، أو المختبئ في المعلن، هنا تصبح (الهرمينوطيقيا) قضية ترسيخ الشروط في إمكانية اكتساب معرفة تاريخية عن الثقافة الماضية، بوصف النص أثرا، وعنصرا مهما لمعناه ودلالته، يختلف باختلاف العصور. ومن حيث انه كذلك، فهو يملك تاريخيا وتراثا أطلق عليه اسم (التاريخ الفعال)، لأن التاريخ والثقافة الماضية، ما زالا فاعلين في تحديد قضاياهما المثيرة، داخل العمل الفني الإبداعي ذلك أننا وبحسب (غادامر) لا يمكن أن نقف أمام العمل الفني بلا اكتراث، فهو ليس أداة تختفي بعد استعمالها، أو وسيلة لإثارة الخبرة الجمالية بداخلنا فقط، بل يواصل دعوتنا إليه، لأنه يتعالى على أي سياق نحاول فرضه عليه، فضلا عن أن الدعوة تظهر نفسها من زاوية أن العمل الفني يشترط فهمنا لأنفسنا، ولزماننا، وموقفنا، إذاً الفهم ينطوي على تأويل، والتأويل عملية تاريخية تعبر باستمرار عن المعنى المحتجز في الفهم، ما يدفع إلى استنتاج حقيقة، مفادها أن الفهم ليس محض تكرار للماضي، بل يضمن توسطا بين الماضي، والحاضر، من حيث أن اللحظة الأولى هي الفهم، واللحظة الثانية يتصدرها التأويل. ففي النص الأدبي مثلا يشتغل التأويل على إزاحة القصدية التي عمل المؤلف على ترسيخها، بالشكل الذي ينسجم وروح العصر، وقضاياه المهيمنة، عبر إعادة إنتاج تلك المنظومات مع ما يتفق والتمرحلات الزمنية، وما يتعالق بها من تحولات على الصعد كافة، لكن للفيلسوف (أي دي هيرش) رأياً آخر مغاير لـ(غادامر)، يتلخص في أن موضوعية التأويل تكمن في إحياء مفهوم قصد المؤلف، بوصفه الهدف الرئيس للفهم التأويلي، وليس محظ ردِ فعل الناقد، وفي ضوء ذلك يفصل (هيرش) مرتكزاته

التـأويلية علـى وفق محـددات تتـراوح بين معقـول النـص، ويقصـد به معنـاه، ويندرج تحت الفهم، وبين تفسير النص، الذي ينبسط في لحظتي العملية التأويلية، المتجسدة في الحكم، والنقد، وبتعبير آخر فان معقول النص يعني أيضا المعنى اللفظي، والفهم يرتبط ببناء المؤول، فيما يُنتجُ التأويل قصدية المؤلف وما أراد قوله، ويشكل التأويل تفسيرا لذلك الفهم، الذي يكون بلغة المؤول دائما، وعبره يتحقق المعنى اللفظي، بوصفه المعنى الخاص الموجود في ذهن المؤلف، لكنه يمتاز بقابلية المشاركة الجمالية، وليس مصطلحا سايكولوجيا. فيما يعرف (هيرش) المعنى اللفظي: بأنه كل ما يرغب المتلقي في نقله، عبر تتابع معين من العلامات اللغوية، التي تشكل المعنى القصدي، أي المغزى الذي تحدده إرادة المؤلف، ذلك يؤشر تبني (هيرش) النزعة القصدية بلجوئه إلى المفهوم الظاهراتي (الوعي القصدي الفعال) الذي طوره (هوسيرل)، وأسهم في تبلور رأيه في أن هناك معنى واحدا في النص يشاكله فهم واحد، ربما يؤدي إلى تَصَدُر رأي المؤول، ما يدفعه إلى نبذ القراءات الأخرى، لأن تعدد القراءات يرسخ المعرفة القبلية التناصية، ما يحرم المتلقي من لذة الاكتشاف، وتأسيسا على ذلك ينطوي المغزى المُؤَلف في النص على محفزات تدور في فلك المعنى المتشكل حضورا، يتم التوصل إليه بتوجه الوعي إلى الظاهرة المراد كشفها، وتخليصها من كل التصورات القبلية العالقة بها، لإظهار المعنى المحايث المختفي فيها. إذاً يشكل التأويل منطلقا فلسفيا لتخصيب فعل القراءة، لسبر أغوار المعنى المتحفي، وجعله معاصرا دائما.(*).

(*). وللمزيد ينظر المصدرين الآتيين اللذين اعتمدهما الكاتب في بناء مقالته :

1- ديفيد كوزنز هوي: الحلقة النقدية الأدب والتاريخ والهرمينوطقيا الفلسفية، ترجمة: خالدة حامد، ط١، منشورات دار الجمل، 2007.

2- سوزان بينيت: جمهور المسرح نحو نظرية في الإنتاج والتلقي المسرحيين، ترجمة سامح فكري، القاهرة: (وحدة الإصدارات في أكاديمية الفنون - مركز اللغات والترجمة بأكاديمية الفنون)،1995.

في طريق العودة

نادية جبار

نادية جبار من مواليد 1963 في الكرادة ببغداد. في عام 1993 بدأت مساهماتها في الكتابة الاعلامية والأدبية. تعمل في جريدة الصباح منذ سبع سنوات. في عام 2000 صدرت لها المجموعة الشعرية الأولى (انهم يطلبونني .. فأراك)، لديها صالون أدبي بأسمها.

في طريق العودة الى البيت

الطريق الذي أقطعه عند المساء

هناك وجوه خائفة مشتتة

مثلما هناك روح أنيقة

حيث ألعاب وأطفال

حمامات تنقر القمح

فلاحات يحرثن الارض

خراف يساورها الخوف من قدوم المطر

وفي طريق العودة الى البيت

أسئلة نائمة

ليس لي أن أوقظها

وطريقي انا اليه موشح بالضوء

هذا هو شيء من اشياء الطريق

غيرها

تذكر طفولتي

نهوض الحنين الى أصابع أمي في خبز

التنور

شجرة السدر الرابضة عند الباب

أسوار حديقتنا التي تصد عين جارتنا

أطفالي

يقتسمون باب الدار

ربما بانتظاري .. أو ربما بانتظاري!

ها أنا أعود بدون طريق

اتلفُ عند الباب آخر الأسئلة

أقبل اطفالي تباعا قبل أن أقول

هناك ضيعتُ لغة في وصف الأرض

لم تقدم الرياح ..

لم يأت المطر

لماذا لا تحزن معي يا أيلول ؟

((فجر النهايات))

أوس حسن

يا صديقتي أرهقني ليل البائسين
والفقراء
متعب أنا بدمي الذي حملته من فجر
النهايات
من منفى الإغريق الأول إلى منفى
العرب الأخير
ووزعته على أصقاع الأرض
خبزاً ونبيذاً..وسلاما
وزعته على صبية صغار
يركضون في الحي
يلهثون وراء قطعة حلوى
ودمية بالية
وفي عيونهم تبكي آلهة الربيع
وتنطفئ شمس النهار
وعلى جارية تتكئ ينام
القمر في جفنها كالحمل الوديع
وهي تطرز شال الليل بنجمة قادمة
من بلاد الموت ورعشة الصقيع
والصقيع إلهٌ من ماء الذكريات
والذكريات قاق البحر ودمع الغيوم
الشاردة
هكذا يولد السؤال الأول على عتبة
الحياة
ناصعاً بالتمرد والأسرار
وهكذا يولد الحزن الأول
ليكون ملحاً لقصيدتنا الخالدة

* * *

متعب أنا يا صديقتي من شراء الحرية من
سوق النخاسة
من باعة الكلام المتجولين
ومن أنبياء السياسة
والحرية أحياناً أن نؤمن

بما لم نؤمن به من قبلُ
أن تتفتح أحداقنا على نورٍ يسري في
أوردة الظلام
فتتوهج القلوب قبل المقلْ

* * *

لا تسأليني من أنا يا صديقتي ؟
أنا مَنْ أرضعتني فينوس حزنها الأبدي
وأورثتني حصان طروادة
أنا سِفرُ الخديعة الأول في كتاب جلجامش
وسِرهُ الأزلي

دمي نهرٌ من الأسى يمتد من الفرات
إلى بردى
إلى جيحون (١) إلى زهرة نارٍ في
فراديس عدن
دمي جنة الله الموعودة
جنة الفقراء التي لا يسكنها السلاطين
والأغنياء
يعطونها المحبة والسكينة والسلام
فتعطيهم أنهاراً من الخمر والشهد واللبن

مصلوبٌ على أسوار عكا
منقوشٌ على ألواح الجليل
وأشجار الناصرة

ممتدٌ كغيمة بيضاء من الشام إلى القاهرة
لكنني لم أكن ذلك المملوكي صاحب العين
الزرقاء (٢)
ولا تاجر السيوف الصقلبي (٣) وأميرته
الفاجرة
أنا الشرق بآلامه...وآماله
وأوهامه ...وأحلامه
أنا الشرق ..بسره ...وسحره ...وعطره
ولدتُ من حقيبة النسيان
ومن وطنٍ بلا ذاكرة

* * *

لا تتعبي نفسكِ يا صديقتي
فعندما تصاب الحقيقة بالزكام
والعدالة بالجذام
وعندما تُذبح ورودنا الحالمة
على مائدة القيصر العظيم
يكفي أن امنح نفسي تاج الحكمة
وأحفر على بوابة العالم القديم
انتصاراً جميلاً في سجل انكساراتنا
المتكررة
يكفي أن أكون ابناً للعذراء ((مريم))
أو للبتول ((فاطمة))

تلك هي النفس وما سوّاها
فألهمها شرها ونجواها
أنا من سلالة الأحرار العابرين
والريح موطنها
والريح مأواها
* * *
صديقتي آآآآآآه يا صديقتي
هل تذكرين عندما كنا طفلين ؟
نلعب تحت غصن الزيتون
وسور بيتنا القديم
نلهو ونمرح ونغني كطيرين
نفترش الأرض عِطراً ونورا
نغني للثورة ...لجيفارا
والرايةَ الحمرا
نكتب على تعاريج الغيم قصتنا
وأحلامنا الصغيرة
هل تذكرين كم كنا صغيرين ؟
نضيء الليل بدمعتين
كم كانت صغيرة حكايتنا
وأوجاعنا صغيرة

لكنني متعب الآن يا صديقتي
من أزمنة الموت الرخامية ومن فلاسفة
الجوع
على أبواب روما
فاستحضريني من ذاكرة الغياب
كأساً من النبيذ المر
لملميني من قوافل الرحيل
ومن أغاني المساء الذهبية
راقصي شعري كُلَّ ليلة
فسّالك الفضيّ ما زال يقرأ تعويذة
النهر المقدس
ويهتف بالمحاربين العائدين
من حروبهم الطويلة
افتحي صندوقك الخشبيّ
واطبعي على نحري قبلةً مخجولةً
كما كنتِ تفعلين في الطفولة
فأجمل الأشياء لم تمت بعد
والثائر الموعود
لن يعود
لن يعود..!!

---

(1) نهر جيحون أكبر أنهار آسيا الوسطى، وجيحون التسمية العربية لهذا النهر، الذي كان قديماً يعرف باسم أكسوس وحديثاً باسم "أمودارياً".....

(2) إشارة إلى السلطان المملوكي الظاهر بيبيرس البندقداري

(3) الصقلبي...نسبة إلى الصقالبة وهم مجموعة عرقية لغوية يتحدثون باللغات السلافية... يستقرون أساساً في أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلقان وكان لهم دور بارز في حضارة الأندلس وكوّنوا طبقة اجتماعية تشبه إلى حد ما طبقة المماليك الأتراك في المشرق الإسلامي.

شذرات شعرية

أمجد حسين

(عرف أمجد حسين منذ خمسينيات القرن العشرين كاتباً وباحثاً واستاذاً جامعياً ومترجماً، لكنه لم يعرف شاعراً، ربما لأنه مقلّ في كتابة الشعر. واليوم تنشر (الثقافة الجديدة)، ربما لأول مرة، شذرات من شعره).

قبل الطوفان

هل للقلوب إلى الإفصاح من أجلِ
أم أنتِ باقيةٌ في خفرك الأزلي
وفي شفتيكِ رفٌ، بل وتمتمةٌ:
أحب... لولا امتزاج الكافِ بالخجلِ

****

ولو كانت الدنيا على وفق ما أشتهي
لكنتُ الذي تسألُ عن مكانها
فليس بكافٍ أن قلبي مكانها
ففي القلب والدار والحضن، جمعاً، مكانها

****

في الشتات

تساءلتُ في عتمةِ الليلِ عن مكانها
وعيني تجوب الكون بحثاً عن مكانها

مصيبتي، يا أنتِ، أنك تعرفينْ
معنى اضمحلال العين باللهفِ الدفينِ،
وتبصرينْ
من شرفتي عينيكِ نبضاً يسرِّعه الحنينْ

وبدون لمسٍ تامسينْ

عرقاً ينزّ براحتي شوقاً إلى لمسِ اليدينْ

وتدركين -وليتكِ لا تدركين-

أني اريدُ ولا أريدُ، كما السجينْ:

القيدُ في الرجلينْ

وعينه حائمةٌ في الأبعدينْ

****

شاغلتي

يا واعةً في غربةِ العمر ويا نبعاً حنونْ

تحمّرينَ وجنبيني بوحِ قنديلكِ والمطرَ

الهتونْ

فأنتِ تجهلينْ

.وهذه مصيبتي.إذْ أنتِ تجهلينْ

معنى اجتياح النار كبريتَ السنينْ .

قرطبة كانت تنتظر موتي

فريدريكو غارسيا لوركا
ترجمة: قاسم طلاع

ولد (لوركا) في مدينة قرطبة عام 1989 ويعتبر واحدا من أبرز شعراء القصيدة الاسبانية، ومن أشهر مجددي المسرح - الدراما - . في عام 1915 بدأ بدراسة الفلسفة والحقوق إلى جانب الأدب في مدينة مسقط رأسه ولم ينقطع عن هذه الدراسة بعد انتقاله إلى مدريد العاصمة الاسبانية، التي بدأت فيها اهتماماته الأدبية المتنوعة. أول عمل أدبي ظهر له كان عام 1921 وهو مجموعة من القصائد سماه كتاب الاشعار. ولكن شهرته جاءت بعد صدور مجموعته الثانية Romancero gitanoعام 1828 ومازالت هذه المجموعة الشعرية تعتبر من أروع ما كتب في اللغة الاسبانية. في عام 1929 وعلى اثر ازمة نفسية مفاجئة يترك لوركا اسبانيا متوجها إلى الولايات المتحدة الامريكية لزيارة نيويورك ومنها إلى كوبا... في مدينة نيويورك يعيش لوركا الأزمة الاقتصادية العالمية والنتائج التي ترتبت على هذه الازمة من بطالة وفقر مدقع والبشر الذين افترشوا الشوارع سكنا لهم. وبعد عودته إلى إسبانيا يتوجه لوركا نحو الفقراء والغجر ويقف إلى جانبهم بالدفاع عن حقوقهم، في نفس الوقت الذي قام فيه بتأسيس فرقته المسرحية La Barraca، التي قدمت لعمال المدن أشهر نصوص الدراما الإسبانية الكلاسيكية على خشبة المسرح. في تلك الفترة كتب لوركا فيها، أيضا، أشهر مسرحياته " الثلاثية القروية " Trilogia ruralوكانت النساء شخصياتها الرئيسية - عرس الدم 1933، يرما 1934، بيت بيرناردا ألباس، التي نشرت بعد موت الشاعر لوركا بأحد عشر عاما أي عام 1945 وبالمثل حصل لديوانه " شاعر في نيويورك "، الذي صدر مرتين. الاولى عام 1945 والمرة الثانية عام 1997.

في عام 1936 وهو العام الذي بدأت فيه الحرب الاسبانية الاهلية يموت لوركا شهيدا بعد أن اقتيد من قبل مجموعة من مرتزقة الجنرال فرانكو الى مكان مجهول وأطلقوا عليه الرصاص.

)لا، لا أريد أن أرى!
قل للقمر، عليه أن يأتي،
لأني لا أريد، لا أريد رؤية
دماء اغناكيوس على الرمال.*)

أغنية فارس

قرطبة.
وحيدة وبعيدة.
فرس أسود، قمر كبير،
كيس زيتون على السرج.
أعرف كل الطرق.
إلا إني لم أتمكن من الوصول إلى قرطبة
ابدا.
عبر السهول، عبر الرياح،
فرس أسود، قمر أحمر.
لم يغض النظر عني
الموت من أبراج قرطبة.
آه، أي طريق أزلي!
آه، أنت يافرسي البار!
الموت ينتظرني،
قبل أن أصل قرطبة!
قرطبة وحيدة وبعيدة.

لحظات

إذا ما متّ في يوم ما،
فارفنوني مع قيثارتي
تحت الرمال.
إذا ما متّ في يوم ما
بين البرتقال
والنعاع.
إذا ما متّ في يوم ما،
فارفنوني، إذا أردتم،
في واجهة الريح.
إذا ما متّ في يوم ما.

Notturnos des Fensters

I

القمر يطلع إلى الأعلى.
الرياح تندفع من الأسفل.
(نظراتي الطويلة
تتطلع إلى السماء).
قمر على المياه.
قمر تحت الرياح.

(نظراتي القصيرة
تستكشف الأرض).
صوت فتاتين قادمتين.
ودون مشقة أتيت
من القمر الذي في الماء
إلى القمر في السماء.
زراع المساء
تخترق نافذتي.
زراع قاتمة
مع دوائر متتالية من الماء.
فوق كرستال أزرق
تلعب روحي فوق النهر.
وتختفي من الساعة تلك الثواني
المؤلمة.

أغنية تريد أن تكون ضوءاً

الأغنية تريد أن تكون ضوءاً.
الأغنية في العتمة
لها خيوط ضئيلة
من الفسفور والقمر.
الضوء لا يعرف، ماذا يريد.
عند حدوده العتمة
يعثر على نفسه
ويعود من حيث كان قد اتى.

صياد

فوق غابة من الصنوبر!
حمامات أربع تحوم في الهواء.
أربع حمامات
تدور طائرة.
ظلالها الأربعة
تصاب بالجروح.
غابة الصنوبر في الاسفل!
أربعة من الحمام ملقية على الأرض.

أغنية

من بين أغصان الغار
تمر اثنان من الحمام القاتم اللون.
واحدة كانت الشمس،
والاخرى كانت القمر.
جيراني الأعزاء، قلت لهم،
أين يوجد قبري..؟
في ظفائري، قالت الشمس.

في رقبتي، قال القمر.
وأنا، هنا أسير في هذا الطريق
في التراب حتى الردف
رأيت نسوراً رخام
وفتاة عارية.
وكل واحد شبيه بالآخر،
وفتاة شبيهة بكائن مجهول.
أيها النسور الاعزاء، قلت لهم،
أين يوجد قبري..؟
في ظفائري، قالت الشمس.
في رقبتي، قال القمر.
على اغصان شجرة الكرز
رأيت حمامتين عاريتين،
واحدة مثل الأخرى،
وكلتاهما كانت لاشيء،
شبيهتان بكائن مجهول.

Serenade

عند ثنية شاطئ النهر
يعشش، يعشش الليل.
على صدر لوليتا، لوليتا،
تموت الأغصان من الحب.
تموت الأغصان من الحب!
الليل يغني عاريا، يغني عاريا
فوق جسر آزار.
لوليتا تغسل جسمها
بماء مالح و ناردين.
تموت الأغصان من الحب!
الليل الفضي، ليل اليانسون
هناك يسطع فوق السطوح.
فضية هي الجداول والمرآة.
انيس سيقانك ناصعة البياض.
تموت الأغصان من الحب!

* من قصيدة رثاء من أجل اغناسيو سانخس، الذي كان مصارعا للثيران.

قصة قصيرة

الوجه الثالث

ناصر قوطي

" جمهور بشع عبر الباب
ينطلق على الدوام ، يهجم ضاحكاً
مثل سيل شبحي يجري ـــ
جمهور يضحك لكن لا يعرف الابتسام .
آه .. فلنبك ! لأنه لن يسطع بعد اليوم غد
على هذا العاهل الحزين ! "

إدغارآلان بو

-1-

– تستطيع ان تضحك إذاً؟ سألت قبل أن تنقل قدميها الصغيرتين ، بين البركة الآسنة، والقطة الرمادية التي تستلقي على قفاها بطمأنينة على مقربة من الرصيف..

– انا لا أضحك..؟ رد عليها بالتفاتة خاطفة، غير ان تلك الالتفاتة والنظرة سرعان ما تجمدتا حين بهره لون عينيها الفيروزي، وهو الذي لم ير مثل تلك العينين ببريقهما الأخاذ، كانتا رماديتين يخالطهما اخضرار وازرقاق شفيفان..

– انت لم تضحك اذاً؟

– لا.. بالرغم من ان حياتنا نكتة فجّة، تدعو للضحك.. وقد نضحك إذا ما...

– اذا ماذا؟

– إذا ما حلمنا أو متنا، لحظتها بمقدورنا ان نضحك من القلب، أن نفعل أي شيء. أن نكشر عن ابتسامة تظهر أسناننا التالفة، لأننا لم نعد نخجل حينها ولكوننا عراة، في موتنا ووحيدين فنستطيع ان نهزأ ولأننا تكفنَّا في حياتنا ولبسنا الأقنعة، مثلما ترتدين جبتك وحجابك، واشياءك التحتانية و...

– لقد ذهبت بعيداً، ولكن قل لي "كيف إذا اقترف أحد الأحياء جرماً مثل ذاك السائق الذي دعس القطة بدم بارد"!

– لا أحد يقدر على محاسبتنا على أي شيء نقوم به، إن كنا أمواتا حقا، فالمجرم ليس حياً، في ذات نفسه على الأقل لأنه سحق على ضميره أو دفنه في قبر فهو ميت مجازاً.

– لكن الجثث، تظل جثثا، فقتل كائن ما، يوازي قتل إنسان"!

– ها انتي تتوهمين، وليس بمقدورك – نتيجة لعزلتك– ان تفرقي الموتى من الأحياء والجثث التي تحيطك، انظري ولو مرة واحدة، دققي بعمق في عيون أقرب الناس إليك. نظراتهم الذابلة، الميتة منذ اعوام أنتِ ترينهم ،يتحركون، يأكلون، يضحكون، يؤدون كل طقوسهم مثل أشباح، فماذا يعني الموت عندك، جربي واقتربي من أحدهم"، وستفغم أنفك رائحة "الفورمالين" تفوح من جثته . إنهم ليسوا أكثر من حنوطات ، كائنات تالفة.

– لقد ذهبت بعيدا. أنا أتكلم عن الضحك وأنت تتكلم عن الموت والجثث.

– وأنتِ رقيقة، أكثر مما تقتضيه الضرورة لأنك لِم تخالطي الناس مثلي. ولم تعرفي غير الرهبان في الكنيسة، وحتى الرهبان والكهنة قد فُرِض عليهم موت ما... وربما اختاروا موتهم، ولكن هذا الموت الاختياري يحسب لهم بطولة و...

– ها أنتذا ابتعدت كثيرا..

– ابتعدت عن ماذا؟

– أنت تحيرني"

– وأنتِ تحيريننني"

– وداعا.. و...

تلاشى وجهها الملائكي في الزحام بين وجوه جثث كانت تزدحم بها الأرصفة.. أرصفة الشوارع الأربعة في تقاطع الساحة، تركْته وحده في معطفه الرمادي وهو يضحك حتى اغرورقت عيناه بالدموع.

-2-

لن أضحك بعد اليوم مهما حدث ، ولن أصحو، ففي هكذا مدن مقفلة بمزاليج الحقد والضغينة والسخرية إياك أن تصحو وتضحك، ولأنني لا أريد أن أشفى من آلام الجراح التي كلما اقتربت من الالتئام ألمم ملح الذكرى – ذكرى من فقدتهم – أروح أعفر جراحي بها، حتى يتفاقم وجعي و..... هكذا كنت أستدعي البكاء في صمت الليل العميق حين ينام الناس وتغفو المدينة على جنبها الجريح، وهي تتوسد ظنونها وخساراتها.

الضحك بالنسبة لي لم يكن إلا محض حلم بعيد لايدرك ، أو طيف يراودني في أشد حالاتي قهراً . في صحوي تمتاز سحنتي بالقسوة وتتلبس وجهي سحنة وملامح جلاد ، لحظة أثمل أغدو أخف من فراشة ، روح هائمة ، عقل متوثب ، وأحلام طفولة تشبه رفيف أجنحة العصافير . غير أن الليلة كانت تختلف ، ربما لأنني لم أحتس قطرة خمر واحدة مما جعل الفراغ يحيطني بهالة رمادية أصابتني بالاعياء الذي استشعره الآن . العجز الذي أحالني الى ساحة خالية من أراجيح الطفولة والذي جعل قلبي فارغاً حين رقدت ، خالياً إلا من السأم والانتظار ؛ انتظار شيء ما يهز سدرة الروح ويحرك هذا الوجوم الذي لازمني كمستنقع راكد ولأعوام طوال ، حيث لا منقذ ، لا منفذ لابتسامة يمكنها أن تتسرب عبر جهامة صحوتي الفولاذية.

-3-

الذي حدث أنني نمت ليس كما ينام الناس العاديون المتعبون ، وكما ينام القتلة مؤرقين من دم ضحاياهم ، إنما نمت نومة بريئة كما لو أن ملاكا خفق بجناحيه وأغلق جفوني المؤرقة ، أذكر أن لا أحد كان بقربي غير تلك القطة الرمادية التي كانت تؤنس وحشتي . حين صحوت – وقلما كنت أصحو – كانت الظلمة تطبق خناقها حولي، فيما القطة سافرت مع أحلامها، هل هي ميتة، هل الموت نوم أبدي؟ أم أن النوم موت مؤقت؟.. تساءلت، هل أنا في حلم. أذكر أنني نهضت ضاحكا ، دفعت الوسادة جانبا، حاولت أن أرفع إحدى كفيّ لأخنق تلك الضحكات التي راحت تنفلت دون إرادة مني ، كانت وكأنها تصدر عن كائن آخر ، كنت مشلولاً كما لو عنكب سام ، بل ملايين العناكب السامة تسللت وراحت تبث سمومها تحت جلدي ، تدب في مفاصلي فانطلقت القهقهات من فمي بدفقات متواصلة . باب غرفتي ما يزال موصداً إلا من فرجة ضيقة في أسفله ، ثمة همهمات ، أصوات مختلطة ، مثل احتكاك ملايين الحراشف ، تحتك ببعض تنبئني بأن اللحظة أزفت وقد انفرج الباب . كان صوت ارتطامه بالجدار الموارب يشبه احتكاك الحراشف تلك ؛ أطلت وجوه عدة ، استطعت أن أميز ثلاثة منها. وجه أبي بملامحه الصارمة، وجه امرأتي العبوس ووجه ثالث لشد ما أسرني . كان أبي يشير بسبابته الى أتوقف عن الضحك، كذلك امرأتي التي كانت تؤازره بإيماءات واضحة ، فيما تحرك ـــ وبإيعاز منهما ـــ رجل كهل بلحية طويلة مصبوغة بالحناء ومسبحة تتأرجح حتى ركبتيه، اقترب مني وألهب خديَّ بصفعات عدة مما لم يثر حفيظتي، لم يدفعني للبكاء إنما جعلني أغرق في موجات متواصلة من الضحك حتى ترقرقت دموعي، كان يقف مبهوراً من سطوة صلابتي أو صلافتي التي دعته الى الارتكان والانزواء وراء الجمع . كان كما لو انه يمسح عن عينيه دمعات ندم . لأنه رأى كتبي وقد علاها الغبار وكأسي ترتكن قرب قنينة الخمر الفارغة. ولأنني رأيتهم بكل وضوح وكان بعضهم عارياً فلم ينقطع ضحكي، غير أن الكائن الذي كان يرتدي كوفية خضراء ولحية شقراء مسدلة على صدره، أطلق بضع كلمات، تيقنت من خلال تقطيبة حاجبيه وانحراف زاوية فمه انه يلعنني ، فهمست في ذات نفسي كما لم أهمس من قبل لا تضحك أمامهم .. أجِّل ضحكك البريء إلى عالم ويوم آخر ..؟ غير أنني حين رأيت الوجه الثالث ، وجه يطل من بينهم وجه بابتسامته الوديعة التي سرعان ما تحولت إلى كركرة طفل صغير وكأنه يشاركني الضحك و يهمس : اضحك ، اضحك ياطفلي الغالي، اضحك ما استطعت .. عندها واصلت ضحكي وأنا

أهمس في ذات نفسي لِمَ لا أضحك ، فلأتحرر من حزني.. و ..... رحت أسترجع ذكرى أول صفعة، أول دمعة ذرفتها في طفولتي ، وفيما أنا مستغرق في ذلك كان الجمع يقترب مني غير أنني لم أتوقف عن الضحك والتساؤل .. يقال أن الضحك يطيل العمر ، وإذا سلمنا بهذه النظرية وهذا الاعتقاد لكنت أول الفاطسين ومنذ أعوام بعيدة ، لأنني لم أعرف أو أجرب هذه التشنجات التي تشد الوجه والتي يدعونها الضحك ، وخلال سني حياتي التي شارفت على خمسة عقود شهدت الكثير من الناس يمارسون تلك العادة ، كانت ملامحهم تثير التقزز وهم يطلقون تلك التكشيرات المرعبة . كنت أصادفهم في الشوارع والحانات ، كما في المقاهي والمكتبات ، ولأن ضحكاتهم لم تكن صادرة عن شغاف قلوبهم فقد كانت أشبه بتكشيرات قردة ، أو مجرد ترددات أثيرية تخترق وتخدش الآذان بفحشها كما لو قهقهات داعرة لبغي عجوز تصلك عن بعد ..

-4-

و ..... وجدت نفسي خارج نطاق الغرفة ، خارج المربع ، وسط شارع طويل مكتظ بالسابلة، لثوان معدودات حاولت أن أتجاهلهم في الوقت الذي كنت أتابع فيه حركاتهم المضطربة، حركات ووجوه قردة كانت من النباهة والسرعة بأن لا يلاحظ أحد تكشيراتها، كان الحزن يمتصني لفراقها ، الوجوه عابسة كانت، ثمة صوت يهمس في أذني: اضحك، فالموتى لا يضحكون من القلب .. كنت أحمل عبء مرارات لا توصف، حين رأيته تسللت دمعة وسقطت على الوسادة .. تساءلت .. رجل في نحو العقد الخامس بلحية كثة وأردية خلقة، بمعطف رمادي بلا أزرار يتهدل على جسد كالقصبة، وجه مثقل بملايين التجاعيد الغائرة. رجل كان ينصت لصوت خفي، صوت يجيئه من البعيد ، يطلق ضحكة مفاجئة حتى تتخضل وجنته بالدموع ، تتراخى عضلات وجهه ، ليبدو في عنفوان الشباب، حياً، مرحاً ، يدس يداً معروقة في جيب معطفه ، يخرج ربعية الخمر ، يرتشف رشفة ويعيدها الى معطفه ، ليحتويه صمت عميق وحزن لا يوصف، يطرق هنيهة ثم يطلق كركرة ساخرة مريرة. اقتربت منه، لم ألق تحية إنما بادرته: ما الذي يضحكك ؟ ودون أن يكلف نفسه عبء الالتفات نحوي قال: هل أنت أعمى، ألم تر كل هذا البؤس والقبح من حولك؟ أمسكني من كتفيّ بقبضتين مرتعشتين وهمس بصوت رخيم: أنظر هناك، و .... أشار بسبابته: أنظر .. هل فقدت البصر والبصيرة، كانت هناك ، أنظر كانت تلتقيني كل يوم لأطعمها وهي تعبر الشارع لأجلي، انها تعيش وحدها في تلك الخربة .. تجيء من الكنيسة .. و

... أشار ثانية نحو المكان . كانت قطة رمادية ملقاة عند حافة رصيف الشارع .. قال: انها تعيش وحيدة هناك بلا سلوى، كانت تعبر الشارع مثل ملكة، أما الآن ... فعليك أن تنظر ..هه هه هه .. انها هناك نفاية لا أكثر .. هه هه هه .. !! و .. استغرق الرجل في ضحكات تطول ، أطرق لحظة وهمس في نفسه ذاتها: لا تعتقد بأن البشر فقط من يتحسس الآلام.. إنما ..... أطرق الرجل في بحران من الذهول، حاولت أن أواسيه، أفهمه بأن لحظة الموت تشبه استغراقك في النوم وهي نائمة لا أكثر انقلها الى غطاء دافئ، خبئها تحت التراب، فثمة شمس ومطر. وهي قطة لاأكثر.. حاولت أن أفهمه من أن جلدي ازرَّق من كثرة الموت الذي كنت أراه في وجوه الآخرين، ضحكاتهم البلاستيكية المطوطة .إيماءاتهم البهلوانية، وقارهم الزائف. حاولت أن أفهمه، أن الموت حل في جنسنا المتطور، المثقفين والعلماء الفنانين ، أن أكلمه عن الخراب حين يحل بالآخر، أنني أتجرع السم ذاته وأرى خراب هذا الجنس البشري الذي لايقدر على التعبير عن فرحة تغمره بتلقائية، ولا يمتلك من وسائل التعبير إلا تكشيرة القردة، غير أن إطراقته التي كانت تفصل بين ضحكة وأخرى أرغمتني أن أتلقف الطريق بخطى ثابتة، أعبر الشارع الى الرصيف الآخر، حيث كانت القطة تستكين. مرت امرأة بعينين رصاصيتين، أطلقت ضحكة يخالطها حزن شفيف كما لو كانت ضحكة وداع ، لم أسمع ضحكة بذلك الرنين والجرس القدسي الذي يهز أعماق الروح. كانت راهبة ، وشاحها الأبيض يؤطر وجهها الأبيض وملاءة سوداء تنسرح على جسدها النحيل فيما الصليب الفضي يترنح على صدرها الضامر.. لم أسمع ضحكة بمثل هذا الرنين القدسي، ضحكة تهز أعماق الروح. تلك الضحكة التي انفلتت من فمها مثل زورق متمرد في عصف ريح. كنت أراقب القطة الميتة، وعيني على الرصيف والسماء، أراقب الرجل الثمل وعينه علي، عيني على الرجل الذي يضحك. الرجل الثمل ذو المعطف الرمادي. كنت أراقب السماء والـ... هل كنت أراقب نفسي؟! هل كنت اراقب راهبة ، مرت في شارع ما..

كنت عاجزا عن تفسير الحالة تلك، ورحت أتساءل: أي سماء قذفت تلك الابتسامة نحوي، تلك الالتفاتة، تلك الشفتين اللوزيتين، هل كانت كائنا أرضيا .. ملاكا .. لا ... ربما رؤيتي لها كانت في حلم .. ربما .. ربما .. غير أن رؤيتي لشبيهي نقلت نظراتي الى حيث يقف، كان المطر ينزل مدرارا ، حاولت ان أدقق في الوجوه .. أين ولى .. وأنا أين رحت .. أين تلاشيت ..جبت مدناً، عبرت شوارع، دخلت أزقة ، كنت أبحث عنها وعنه لأساعدهما لأنها كانت بحاجة له، وكان هو شبح يشارف على الموت ، لكنه كان

يضحك ، أوليس من الغرابة أن يضحك ميت. هل الضحك سلاح ضد الموت.. كانت الستائر المعتمة الموشاة برسوم أقنعة وجوه ضاحكة تصادر أحلامي، كنت أريد لضحكتي رنينا خاصاً رنيناً جنائزياً ، ضحكة ضد القبح والشر والتسويف. ضد الصفاقة والجبن ..ضد الموت الذي أستشعره الآن. كانت الدائرة تضيق ..ومن بين ضحكة وأخرى كنت أصرخ بالجمع المتجهم الذي يكاد يطبق على عنقي، يخنقني دعوني أضحك ، لِمَ تحاصرونني .. كانت ملامحهم تشي بالعدوانية والجبن، عيونهم تطارد ترددات الأثير الذي تتكسر به مويجات ضحكات طفلية . التأم الشمل حولي مثل جرح، الدائرة تضيق، كركرات طاردة لأي ابتسامة، كركرات طارئة لوجوه غريبة، لمحت وجوه بعض الأصدقاء تتلصص من وراء الجمع، وجوه شامتة، بملامح عابسة . الدائرة تضيق أكثر، وعلى حين غرة انطلق صوت، صوت ليس كما الأصوات، صوت أثيري، كان يعيد ويردد: اضحك .. لايهمك أمر الصفعات التي حصدتها في حياتك .. اضحك .. الجمع لا يتراجع .. لم يتراجع إلا بعد أن تلاشى صوتها بين لغطهم واختفى طيفها الملائكي الذي مر كبرق خاطف بين الوجوه القاسية الملامح، وكنت لحظتها أكفكف دمعة عصية، دمعة أخيرة انفلتت عنوة من الأعماق لتسقط على الوسادة ، هل كانت الدمعة لفقدي إياها أم لحلمي السادر على فقدي الكثير، أم رأفة على هذا الجمع المتجمهر عند باب غرفتي، هذا الجمع الشامت و.... هذا ... النزف من الخواطر والرؤى وهذا الـ .. حين .. حين رحت أبكي بنشيج مكتوم، انسحبوا وهم يطلقون ضحكات ساخرة غير أن التجهم كان يرسم ملامحهم، يلصقها على جدران غرفتي، الضحكات تلتصق على الكلس المتساقط منه. تتهاوى ،ومنذ تلك الليلة عاقرت الصمت في صحوي ومنامي .. لم أعد أحلم .. ولم أعرف شيئاً إسمه الضحك، وقد ترسبت الضحكة والبسمة هناك ، بعيدا وقد علاها الصدأ . مثل رشح قديم على الجدار لم يبق إلا ابتسامة باردة ، ساخرة، ينوء بها وجه تخدد أساريره التجاعيد الغائرة .

رعشة جسد ❖

تمارا جلو

غربت شمس القرية ولملمت أذيالها، كان الهواء ثقيلا للغاية، المزابل تتراقص في زوايا الغرفة والساعة تشير الى الثانية ضد الصباح..هذه أول ليلة لي في وطني بعد عودتي من المهجر القسري.. حاولت النوم لكن بلا جدوى قلق يجر آخر، أخذت أنحت فمي على الوسادة حتى سالت منه كلمات نعسة لكنها وعلى أيّة حال حركت في أرقي الكثير من الأسئلة، إنني لم أُعر جسدي لأحد ربما هي رعشة جسد آخر ليس بجسدي .!! قد يكون هناك من سرقه مني !!... من هو ياترى؟ من يريد أن يشعر بالياس ويتخلص من بلله التاريخي؟ كنت أقلب الاسئلة في مخيلتي بطريقة مسرحية سؤال وجواب ثم سؤال وجواب .. الحيرة معنى ولكن الحقيقة دائما ما تكون أثقل من مجرد ميكانزم يملأ الفراغ، ضوء في الخارج يتسلل من ثقب الباب كأنه يريد أن يقول لي الكثير، صوت ماء طري يشتد في ليل المراحيض، زاد توتري فنهضت من سريري، دورت المفتاح مرتين وخرجت إلى الشارع الموازي للجامع، وعلى الرصيف كانت تحد السكاكين على رقاب ماعادت تتحسس الألم، مناظر مروعة، وصلت بتفكيري الى السكائر سحبت واحدة ..أشعلتها ثم تذوقتها بمرارة وتركتها تتثاوب في فمي تعلن ولاءها للدخان. وهذه المرة الوحيدة التي لم اخجل فيها من ثقب جورابي ولم ار احدا يحدق في قدمي، العالم كله ثقوب.. الجدران، الأرصفة، الأضرحة، وحتى ثقوب القبور كان ينز منها الماء وتنبعث منها روائح غريبة .. رياح قوية تستبيح المدينة ووجهي يعلن دهشته الاولى. يتلاطم مع اللافتات والشعارات والأعلام، رياح شديدة تقتلع كل شيء إلا انا ! ... قد يكون لأني بلا جسد أسير حاملة جزئي المثقوب !... أكملت طريقي وكنت ابحث في الوجوه وفي الكم

الأعمى من الهلع عن أحدهم ليعيد الليل إلى أقماره او إلى هدوئه العميق، وأيضاً كنت أبحث عن جسدي ..صادفت الكثير بلا رغبات ودفعت للحياة ثمناً بخساً، شاهدت اصفرار الضحكات وانكسار اشعة الشمس على جباه لا تتعرق، أفكر بالضحكات والدموع وهذا الطريق الذي لا يؤدي لشيء ...لكني لم افكر أبعد من قبضتي ...ولدتني امي وأنا أهرول، أرضعني رحيق الدنيا حليباً طاهراً وعلمتني ان ارتجل الامنيات والعطر والضباب وأعيد تلوين أصابعي كلما سقطت وأنا ارسم وجه القمر وأمد منه عنق حبيبي لنرقص (التانكو) حتى تنتهي مفاصل اقدامنا ...استجمعت ما بقي من طاقتي وعدت إلى توازني بصقت بوجه كل الجنود الذين خاطبوني بأحذيتهم وشعورهم بالخيبة وهم يفترشون الارصفة بعرباتهم المصفحة، استمرت محاولاتي في البحث عن الجدوى ومع أول خيط الفجر كنت قد ضعت في زحام وجودي وقبل أن تتمادى روحي وتعلن عن استيائها ابتسم لي رجل انيق يشبه حبيبي بدد وحشتي رغم كل هذه السنين، لكن وعلى ما يبدو تغيرت ملامحه لأنه عانى كوابيس كثيرة هكذا كان يكتب لي وتنتهي الرسالة بعبارة (كم احبكِ انت الحبيبة الوحيدة التي أعشقها لأنها تحب الوردة مثلما تحب الوطن) ثم يضع لي بعض الاوراق اليابسة من وردة كان قد جففها مسبقا محاولة منه لتخفيف حزني وغربتي ... في هذه اللحظة كنت في أمس الحاجة لجسدي، وددت لو أحضنه أحضنه بكل ما اوتيت من قوة وأسأله عمّا تبقى من فسحة جميلة للأحلام التي تجمعنا .. مررت يدي الهلامية فوق صدري كمحاولة ليست باليائسة أبداً وجمعت له ورداً بكل الألوان كنت قد تأبطته من منفاي وقدمته له ثم ارتميت في احضانه ارتجفنا وبكينا وابتسمنا وامتزجت ارواحنا وولدنا من جديد مثلما تولد البسمة على شفاه الأطفال الطريق طويل طويل جدا يشبه رعشة جسدي الذي ما زال يهذي.

*أقامت اللجنة الثقافية في (منتدى بيتنا الثقافي) في الاندلس،مسابقة للقصة القصيرة لعام 2012، إشترك فيها عدد من القاصات والقصاصين ومن المحافظات العراقية، وبعد فرز القصص الواردة للجنة رشحت (15) قصة قصيرة من مجموع (35) نصا قصصيا، ننشر القصص الثلاث الفائزة وبالتتابع، والقصص الفائزة الثلاث هي "رعشة جسد" للقاصة تمارة جلو والقصة الثانية "الغليون" للقاص كريم اينا اما القصة الثالثة "سعدى واللص" للقاصة ميلاد مجيد.

معالم الطريق

عبدالباقي يوسف

عبد الباقي يوسف، روائي وقاص وأديب سوري، من مواليد مدينة الحسكة - سوريا 1964، أصدر العديد من الأعمال الروائية والقصصية والبحوث. كما شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات الثقافية والأدبية في دول عربية عديدة، وحصل على الكثير من الجوائز الأدبية تقديرا لإبداعاته. له أعمدة وزوايا ثقافية في صحف ومجلات عربية عديدة. واضافة لذلك فإنه عضو اتحاد الكتاب العرب، و عضو جمعية القصة والرواية السورية.

مالت الحافلة العامة شطر اليمين، وأخذت تتمهل حتى توقفت عجلاتها على الجانب الترابي من أقصى يمين الطريق العام، انفرج باب الركاب ، وبعد هنيهات نزل منها رجل مخدّر الساقين، وقبل أن يستوي على الأرض بشكل جيد، تحركت الحافلة مخلفة نحوه دخاناً داكن اللون حاد الرائحة، وكأنه نتيجة زيت فاسد محروق.

أدار ظهره إلى عاصفة الدخان الصغيرة وهو يكمّم فمه براحة كفه اليمنى . بعد سعلتين، رفع نظره إلى اللائحة الصدئة التي تحمل اسم القرية التي نزل قبالتها، ثم ما لبث أن تلمّس خطواته مسلماً جسده لطول الطريق الفرعي الرفيع المؤدي إلى القرية التي يقصدها حتى يقوم بواجب عيادة زوج ابنة خالته الذي تعرّض للسعة أفعى وهو نائم في البيت.

ألقي نظرة فاحصة إلى بيوت القرية المتناثرة، فبدت أمام ناظرَيه بعيدة بعض الشيء، خاصة أنه في ساعة العصر، وحرارة شهر تموز، بيد أنه لابد من أن يمضي ، ويؤدي هذا الواجب، وهو الذي اعتاد على زيارات كهذه، واعتاد على تحمّل مشقة المواصلات العامة.

تذكّر أنه منذ خمس سنوات أتى إلى هذه القرية للمرة الأولى عندما تزوجت ابنة خالته من شاب فلاح في هذه القرية ، وكان قد حدث ذلك نتيجة مباحثات النسوة اللاتي سعين لهذا الزواج من قبل أهل الشاب لأن إحدى أخواته متزوجة في الحي الذي تقطنه الفتاة.

ومنذ سنتين أتى للمرة الثانية عندما أنجبت ابنة خالته صبياً .

غدا يدندن بأغنية ويستأنف خطواته في

كبد الطريق غير آبه بالمسافة التي تستغرق نحو نصف ساعة من المسير على الطريق الترابي.

في مدخل القرية كان يقبع كلب على ذيله تحت فيء بيت طيني مهجور، وما إن لمح الرجل يتجاوزه داخلاً حدود القرية، حتى وثب بشدة وهو يطلق نباحاً متصاعداً نحو قفا الرجل، يجري إليه وهو يكاد يعض ساقه من الخلف، بيد أن الرجل لم يلتفت إليه طرفة عين، ولم يبد أي رد فعل مواصلاً دندنته وخطواته الواثقة المتزنة نحو قلب القرية.

عندئذ أخذ نباح الكلب يخفت رويدا رويدا حتى صمت تماماً ، وتوقف على قوائمه ، وبعد لحظات من الوقوف والنظر إلى الرجل الذي يمضي ، استدار نحو الخلف عائداً بخطوات وئيدة إلى موقعه.

بعد قليل شقّ رجل آخر ذات الطريق، وما إن أوصلته قدماه لتخطي حدود القرية حتى أحس بأنه سقط بين فكّي حيوان شرس في تيه بيداء. ارتعدتْ أوصاله وغدا فريسة لحالة الذعر التي احتلته في مواجهة هجوم الكلب المباغت عليه ، وقوة النباح التي تنطلق إليه كالشرار.

في تلك اللحظة الحاسمة التي استسلم فيها الرجل لهذا الهول، وغدا اللاشعور هو الذي يقوده، أخذت خطواته تسير هرولة به يمنة ويسرة، في حين ازداد الكلب عزماً، وهو يدنو منه مهدداً إياه بالعض و يكاد يلتقطه بفكيه مضاعفا عليه حالة الهلع.

وقف الرجل محاولاً الدفاع عن نفسه من خلال ركلات بقدمَيه يصد بها فكّي الكلب، بيد أنه يزداد نباحاً وشراسة، والشر يطفر من عينيه، امتدّت كفه المرتعشة إلى حجر وقذفته إلى وجه الكلب، لكنه واصل نباحه الشديد، مقترباً منه ومبتعداً عنه موحياً أنه سوف يلتهمه بعد لحظات.

ويبدو أن الرجل لم يبق أمامه غير أن يلجا إلى الركض في محاولة أخيرة للنجاة بنفسه من براثن هذا الكلب الشرير.

عندذاك ضاعف الكلب أيضا ركضه، هرع بشدة ، والكلب يطلق نباحه المتصاعد خلفه كأنه على وشك أن يأكله حيا وهو يلامس ثيابه بفكّيه.

في تلك اللحظة لا يدري كيف وقعت عيناه على الرجل الأول الذي مايزال يسير آمنا على الطريق غير آبه بما يقع خلفه على بُعد خطوات، فأصدر الرجل المذعور صراخاً علّه يلتفت إليه، ويعينه على مقاومة الكلب، لكنه بعد عدة صرخات أدرك بأنه رجل أطرش، فتجاوزه والكلب راكض خلفه كالسهم، عندذاك رأى الرجل الأطرش منظر الكلب الشرس، وهو يطارد الرجل المذعور وكأنه يلاحق طريدة، فأصابه ذعر شديد، واستدار عائداً نحو الخلف وهو يهرع بكل ما أوتيتْ قدماه من عزم تجنباً عودة الكلب إليه.

في تلك اللحظة الخاطفة يبدو أنه لفت نظر الكلب الذي ترك طريدته وصوّب قوائمه إليه، ركض الرجل الأطرش وقد احتله الهلع دون أن يسمع للكلب صوتا، ولكنه بين فينة وأخرى يستدير لينظر إلى علامات الشر في عينيه، وهو يجري خلفه ويحاول أن يمسك به حتى أوصله إلى الطريق العام منهك القوى ، عندئذ تركه الكلب عائدا إلى قريته وهو يهز ذيله يمنة ويسرة وكأنه ألحق الهزيمة بلص.

وقف الرجل يسترد أنفاسه وكأنه نجا من وقع بركان.

جلس تحت لائحة القرية وتلمّس شيئاً من الاسترخاء بين فكرة تدعوه كي يكمل الطريق إلى القرية مرة أخرى، وفكرة تدعوه إلى العودة للبيت آمناً.

بعد أن هدأ روعه قليلاً، لبث نحو نصف ساعة مسترخياً يفكر في طريقة تدخله القرية مرة أخرى، وهو يكيل عبارات قاسية للرجل الذي سلّط عليه الكلب وتسبب بطرده من القرية بهذه الطريقة المهانة بعد أن دخلها وكان على بعد خطوات من بيت ابنة خالته.

عندذاك قفز إليه سؤال مباغت: إذن، أين كان الكلب عندما دخلتُ القرية ؟!

غدت شفته السفلى كعلكة لأسنانه، وارتفعتْ كفه لتهبط بقوة على فخذه وهو ينهض بعجلة.

نفض ثيابه من التراب، وعلى الفور دب بخطوات واثقة في صدر طريق القرية مرة أخرى، وغدا يدندن ذات الأغنية متخيلاً بأنه يشق الطريق أول مرة.

لمحه الكلب مرة أخرى يتجاوزه داخلاً القرية ، فوثب بعزم إليه وهو يطلق نباحاً متصاعداً ، ويدنو حتى كاد يلاصق ساقه من الخلف.

لبث الرجل ماضياً بذات الهدوء يدندن لحن أغنيته دون أن يسمع شيئا، ودون أن يلتفت إلى الخلف رغم أنه يتحسس من تحت بنطاله لهب الأنفاس التي تنطلق من فم الكلب.

بعد عدة خطوات توقف الكلب عن الركض، وعن النباح، وعاد إلى موضعه قابعاً على ذيله تاركا الرجل يشق طريقه بذات الخطوات الهادئة إلى حيث يشاء من بيوت القرية.

نزار سليم .. رساما ... وقاصا ... ومؤلفا

كاظم السيد علي

اغلب الذين يتحدثون عن الفن التشكيلي في العهد السابق يغيب عن ذاكرتهم بعض أسماء رواده !! هذا ما اعتاد عليه نظام الدكتاتورية المقيتة اللا ثقافي أن يثقف به ليطمر المواهب اللامعة في سماء الثقافة العراقية من الذين لم يركعوا للنظام المذكور ولم يخسروا إبداعاتهم الفنية لتمجيد أساليبه الإجرامية .. ومن هؤلاء الفنان الراحل نزار سليم. اليوم ومن خلال هذه الصفحة استذكره استذكارا وفيا لما قدمه هذا الفنان المبدع من أعمال جليلة، فقد كان واحدا من المبدعين القلائل الذين عبروا عن الحياة بصيغ تعبيرية وبمضامين وأفكار متطورة بين معاصريه، وواحدا من أولئك الذين تمثلوا بالأصالة العراقية وبالفن العربي عموما . فمن بين البيئة الفنية التي كان يمثلها والده الحاج محمد سليم الرسام يخرج" نزار " كواحد من الرهط الذي تولى ريادة الفن التشكيلي العراقي بعد شقيقه " جواد " وصبت فيه إمكانياته وقدراته الفنية. ناهيك عن كونه مؤلفا شغف بالتأليف منذ طفولته عندما كان عمره ثماني سنوات وأثمرت تجربته صدور صحيفته الخطية (الصبا) وأستمر بصدورها حتى تخرجه من الإعدادية. ومن ثم رساما للكاريكاتير حيث شارك في جميع المعارض الكاريكاتيرية في بغداد والخارج. فضلا عن انه كاتب قصة قصيرة حتى أصبح يشار له بالبنان حيث اصدر ثلاث مجموعات قصصية منها (أشياء تافهة) و(فيض) و(رغم كل شيء)، ومؤلفا أصدر مسرحية طويلة بعنوان (اللون المقتول) وكتابين في المسرح بعنوان (مقدمة في المسرح الصيني) و(عشر مسرحيات ذات فصل واحد) كما اصدر كتابا فنيا بعنوان (الفن المعاصر في العراق) طبع باللغات: الانكليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والروسية.

ولد الفنان نزار سليم في أنقرة من أبوين عراقيين في 15 آذار 1925 وخرج من بيئة فنية تمتلك مواهب متعددة وتمتلك أفكارا واعية متقدمة بالثقافة ابتداء من والده ووالدته التي كانت تعمل له ولأخيه جواد تماثيل من الشمع والطين تشكل لهما منها المرأة، الحمامة، العصفور، الحصان وأشياء أخرى مستمدة من البيئة الريفية لكونها امرأة من مدينة (الدراجي) تلك البيئة الريفية .. حتى ولع الأشقاء الثلاثة جواد ونزار ونزيهة وبدأ كل واحد منهم نحاتا إضافة إلى موهبتهم الرئيسية الرسم . لقد كان (نزار) متقدما في فنه منذ الدراسة الابتدائية بمدرسة (التفيض) الأهلية فقد كانت درجته في الرسم 100 بالمائة خلال الأعوام 1038 – 1942 وكان والده الرسام المبدع متبرعا في تدريس مادة الرسم مجانا فيها. لقد لعب والده دورا مهما في تجربة نزار وكان له الأثر الواضح فيها مما ساعده في بادئ الأمر على كيفية جر الخط المستقيم والتظليل وقياس الحجم، كذلك كيفية تكبير الصور الشخصية بالمربعات .. وهذا ما أكده " نزار " بأكثر من حديث .

في عام 942 دخل الإعدادية وتخرج فيها 1945 ثم دخل كلية الحقوق وتخرج عام 1952 بعدها دخل معهد الفنون الجميلة وذلك لشغفه وحبه الجنوني بالرسم. بعد أن صدر تعيينه في وزارة الخارجية آنذاك.. وهو في المرحلة الثالثة مما اضطر أن يترك دراسته بالمعهد المذكور، اثناء إقامته بجمهورية الصين الشعبية وبالضبط بالعاصمة (بكين) التقى بالفنان الكبير (شو) ودرس على يده الفن التقليدي لمدة ستة أشهر، و كان نزار فنانا نشطا بين زملائه حيث ساهم في معرض الكليات للرسم والنحت في قاعة كلية الآداب عام 1941 لجمعية أصدقاء الفن، وفي عام 1951 ومن خلال هذه التجربة الفنية الطويلة أقام (6) معارض في أماكن متعددة من العالم فمعرضه الشخصي الأول أقيم في (بون)/ المانيا عام 1955 وفي عام 1956 أقام معرضه الثاني وشهدت الخرطوم/السودان عام 1958 معرضه الثالث، أما الرابع فقد كان في عام 1967 في مدينة ستوكهولم/ السويد. أما الخامس الذي أقيم ضمن تكريم وزارة الثقافة آنذاك فكان تكريما شاملا ضم أعماله في الرسم والنحت والتصميم والكاريكاتير .. كان الفنان " نزار " يعمل بقوة وإيمان وثبات للتعبير عن طابع التراث والواقع والبيئة العراقية الأصيلة من خلال مناظر القرى والأسواق.. فأعماله تبدو موضحة للتاريخ والتراث البغدادي والبيئة الحاضرة تحمل لوحاته رموزها وحيويتها الاجتماعية معها فمن خلال مشاهدتك لها فهي تستهويك وتقودك بوداعة إلى ألوانها الشفافة المفعمة بالحركة والحياة المتمثلة بلوحته (تعطش وشربك ماي بثنين أديه) و(الفلاح والفلاحة) و(بغداديات 1979) و (لعبة الساس) وغيرها من الأعمال التراثية الجميلة ومن البيئة الريفية الساحرة بجمالها الفتان ، كل هذه كانت قاعدة (نزار) التي بني على أساسها عمله الفني وهاجسه الأول والأخير .. هذا ما لوحظ في أعماله التي ضمها معرضه الأخير عام 1980، الذي عبر فيه عن واقعه اليومي ومعالجاته لحياة القرية وابنها البار (الفلاح) أولا والوسط الشعبي بمشاعره الطازجة. كل هذا يعبر عن حب نزار سليم للحياة.

مطبوعات وصلتنا :

● د. صالح ياسر، رياض غازي، أيمن أحمد ، جاسم الحلفي، زاهر ربيع – تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي – مؤسسة فريدريش ايبرت – عمان – الأردن، 2012.

● من تاريخ الكفاح المسلح لأنصار الحزب الشيوعي العراقي (1978–1989) فيصل الفؤادي – دار الرواد المزدهرة – بغداد 2013.

● عبد الجبار وهبي (أبوسعيد) – من أعماق السجون في العراق – اعداد وتقديم محمد علي الشبيبي – مؤسسة النبراس – العراق – النجف الأشرف 2013.

● علي محمد الشبيبي – المجموعة الشعرية الكاملة – تحقيق واعداد محمد علي الشبيبي – مؤسسة النبراس – العراق – النجف الأشرف 2013.

● أوراق سيدة الشجر – رواية – عبد الزهرة علي – دار ومكتبة عدنان – بغداد 2013.

● أياد صادق – الارتحال الأخير (رسوم تخطيطية) الغدير للطباعة والنشر – البصرة 2012.

● مهتدي مهدي – المصور وقصص اخرى – دار تموز، دمشق 2011.

● مجلة الأقلام – العدد الرابع – السنة السادسة والأربعون، تشرين الأول / كانون الأول 2011.

● مجلة المورد – المجلد التاسع والثلاثون – العدد الثالث لسنة 2012.

● مجلة الثقافة الأجنبية – السنة الثالثة والثلاثون – العدد الأول 2012.

● مجلة تواصل – العدد 53 كانون الثاني 2013.